



BIRZEIT UNIVERSITY

إعادة قراءة نظرية القيمة لكارل ماركس
محاولة لتطوير نظرية القيمة الماركسيّة في ضوء الرأسماليّة
المعاصرة نحو فهم أشمل وأدق للأزمة العالميّة 2008.

**Re-reading Karl Marx's Theory of Value
A contribution towards developing the Marxist
theory of Value in the light of contemporary
capitalism towards a more comprehensive and
relevant understanding of 2008 global crisis.**

إعداد: علي عامر حافظ حمدالله

إشراف: د. سامية البطمة

2019/05/21



**The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in
Five Selected Countries (2003-2017)**

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لخمس دول مختارة

2017 - 2003

Prepared by:

Narmeen Dar Suliman

Committee

Dr. Mohanad Ismael (supervisor).....

Dr. Fathi Srouji.....

Dr. Tareq Sadeq.....

“This Thesis was submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master's Degree in Economics from the Faculty of Graduate Studies at Birzeit University, Palestine”.

Defense date:21/05/2019

الشكر

بدايةً أتوجّه بالشكر لمشرفة الرسالة د. سامية البطمة، على كل جهودها وصبرها معي على طول هذه الفترة الطويلة نسبياً، ومساندتي على تظهير الأطروحة بشكلها الذي نضعه بين يديكم هنا.

وأشكر جامعة بيرزيت على التجربة الكاملة والفريدة التي خضناها داخل أسوارها، أتذكر الآن كل تلك النقاشات والحوارات وكل تلك الصداقات وكل تلك الفعاليات والنشاطات التي عزّز مثلها في غيرها من الجامعات. كما أتذكر الطاقة التي كانت تجتاحنا لمجرد دخول الحرم الجامعي، طاقة تحثّ على الحياة والابداع والتحدّي.

وأشكر المحاضرات والمحاضرين، الذي لم يبخلوا علينا يوماً بحكمة أو معرفة، كما لم يخفوا تواضعاً معرفياً أمام الاختلاف في وجهات النظر، والذين أمّنوا لنا مساحة آمنة وحيوية لتبادل الأفكار وتعميق الحوارات، وأخصّ ذكراً في هذا الخصوص، د. رياض موسى.

وأشكر كل من ساندني معنوياً بالدعم والتشجيع من الأهل والأحبة والرفيقات والرفاق والصديقات والأصدقاء.

وأشكر رفيقة الحوار والنقاش الذي توتّر دوماً بين الأرض والسماء ملك عقّونة.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتجسّد في هذه الصفحات، إلى كل من كرّس حياته، جزءاً منها أو كلّها لعالم أفضل وأجمل وأعدل.

إلى كلّ من بذل عمره عطاءاً ودمه فداءً. إلى كل من رفض واحتجّ وناضل وملاً الدنيا ضحياً.

وإنّ روعي التي تعلّقت بهذه الأطروحة،

هي ليست روح الفرد، بل هي مجمل الحب الذي حظيت به ومنحته،

لميرا تلك البحيرة الناعسة، التي إذا ما نظرت لنفسي في انعكاسي على سطح ماءها، رأيت رجلاً بطلاً، وإذا

ما تبصّرت روعي في عمقها، رأيت طفلاً محبباً صادقاً.

لميرا، التي مهما بذلت في سبيلها، لم أنج من التقصير،

إلى عامر ابني، بذرة روعي ورفيقي ودليلي للمستقبل،

إلى ليلي أمي، مدرسة الصبر والعطاء، ومنبع العطف والحب الذي اللامتناهي.

إلى عامر أبي، جبار الأرض، شفاف الروح، معمل العقل، أول الفكر.

إلى أمل وفرح، حيث يكتمل الجمال بالحب، ويتمم الصدق البصيرة.

إلى حافظ، مطحنة الحياة، من امتك المستقبل في الراهن.

إلى لولو وحمود وزوز.

إلى أبوحميد المتبصّر المتوارى... عروة الصديق الصدوق... عماد الذي رحل عنا باكراً وترك طموحه

يسري فينا.

قائمة المحتويات

أ.....	الشكر
ب.....	الإهداء
ج.....	قائمة المحتويات
ز.....	قائمة الجداول والأشكال
ك.....	ملخص
1.....	الفصل الأول: مقدمة
5.....	1.1 مشكلة الدراسة
5.....	1.2 أسئلة الدراسة
5.....	1.3 أهداف الدراسة
6.....	1.3 أهمية الدراسة
6.....	1.4 نطاق وحدود الدراسة
7.....	1.5 منهجية الدراسة
8.....	1.7 تسلسل الدراسة
10.....	الفصل الثاني: الأزمة عند المدارس الاقتصادية المختلفة
10.....	2.1 الأزمة اصطلاحاً
12.....	2.2 تفسير الأزمات السابقة عند المدارس الاقتصادية الرسمية المختلفة
12.....	2.2.1 أطروحات الاقتصاديين الكلاسيكيين حول الأزمات: سميث وريكاردو
14.....	2.2.2 نظرية الأزمات الدورية والهدم البناء
14.....	2.2.3 الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي: ويكسل وهايك
15.....	2.2.4 الكينزية ونقد ثنائيتة الاقتصاد

- 17 2.2.5 سامويلسون والاقتصاد المختلط
- 18 2.2.6 المدرسة النمساوية ومدرسة شيكاغو
- 19 2.2.7 نموذج السوق الكفو
- 20 2.2.8 المدرسة السلوكية
- 21 2.2.9 نظرية التوقعات العقلانية
- 23 2.3 تفسيرات المدارس الاقتصادية لأزمة 2008
- 29 2.4 دراسة نقدية مقارنة لمناهج المدارس الاقتصادية الرسمية
- 30 2.4.1 السمات الرئيسية لمناهج الاقتصاد الرسمي
- 32 2.4.2 تصنيف للقصور المنهجي عند مدارس الاقتصاد التقليدي
- 34 الفصل الثالث: منهج ماركس الفلسفي وتطبيقاته في الاقتصاد السياسي وتفسيره للأزمات
- 35 3.1 منهج ماركس: الديالكتيك المادي
- 38 3.2 حول تخطي المادية الجدلية للمناهج الأخرى- معالجة نظرية
- 40 3.3 المقولات الاقتصادية-سياسية عند كارل ماركس
- 40 3.3.1 أولاً نظرية القيمة عند ماركس
- 40 تاريخ مختصر لنظرية القيمة
- 41 نقد ماركس لنظرية القيمة عند التجاربيين والنقديين والطبيعيين
- 43 نقد ماركس لنظرية القيمة عند سميث وريكاردو
- 44 نقطة انطلاق التحليل الماركسي ونطاقه المكاني
- 45 المقولات الاقتصادية-سياسية الأساسية المكونة لنظرية القيمة الماركسية
- 46 المقولة الأولى: الطبيعة المزدوجة للقيمة- القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية
- 46 المقولة الثانية: الطبيعة المزدوجة للعمل
- 47 المقولة الثالثة: قوة العمل كسلعة
- 47 المقولة الرابعة: قيمة قوة العمل

- المقولة الخامسة: التقدير الكمي للقيمة 48
- المقولة السادسة: فائض القيمة كمصدر للربح، أو الفرق بين قيمة العمل وقيمة قوّة العمل 48
- المقولة السابعة: إنتاج فائض القيمة 49
- المقولة الثامنة: الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر 49
- المقولة التاسعة: نظرية ماركس عن السعر 50
- المقولة العاشرة: نظرية ماركس عن النقود 51
- 3.3.2 نظريّة العمل المنتج والعمل غير المنتج عند كارل ماركس 52
- تعريف عام للعمل المنتج من وجهة نظر ماركس 53
- الأعمال غير المنتجة عند ماركس 54
- أعمال الإدارة والإشراف 57
- قطاع النقل والتوزيع 59
- العمل الخدماتي 59
- 3.3.3 نظريّة ماركس حول الأزمات 61
- السبب الأوّل: فوضى الإنتاج 62
- السبب الثاني: فيض الإنتاج 63
- السبب الثالث: قانون ميل معدل الربح للانخفاض 66
- السبب الرابع: الفقاعات الماليّة 67
- الفصل الرابع: الرأسماليّة المعاصرة- المشهد العام للرأسماليّة 72
- في الفترة (1970-2008) 72
- 4.1 الباب الأوّل: أبرز التطوّرات التي طرأت على واقع الرأسماليّة بعد ماركس 73
- 4.1.1 تحوّل الرأسماليّة التنافسيّة الصناعيّة إلى رأسماليّة ماليّة احتكاريّة إمبرياليّة 74
- 4.1.2 (الإمبرياليّة)2 76
- الظاهرة الأولى: انتهاء صلاحية نظريّة ماركس عن النقود 77

78	الظاهرة الثانية: نمو واستقلال البورصة
79	الظاهرة الثالثة: ظاهرة الأسهم
82	الظاهرة الرابعة: المشتقات المالية- السلع المالية المعقدة- مشتقة المشتقة
85	الظاهرة الخامسة: نمو الأعمال والنفقات غير الإنتاجية
88	4.2 الباب الثاني: أعمال منتجة لما هو ليس قيمة- محاولة في تطوير نظرية القيمة الماركسية
89	4.2.1 المساهمة الأولى: أعمال التسويق كأعمال منتجة لانحراف السعر عن القيمة
93	4.2.2 المساهمة الثانية: عمالة الأسهم وإنتاج انحراف قيم الأسهم
101	4.2.3 المساهمة الثالثة: العمل المنتج للقيمة الافتراضية
101	4.2.4 المساهمة الرابعة: إنتاج التوقع
109	الفصل الخامس: نظرة ماركسية محدثة للرأسمالية المعاصرة وأزماتها
	الباب الأول: دور ظاهرة الإمبرالية تربية في تعميق أسباب الأزمات المعروضة في نظرية ماركس حول
110	الأزمات
110	تربيع فوضى الإنتاج
110	تربيع أزمة فيض الإنتاج
111	تربيع أزمة ميل معدلات الربح نحو الانخفاض
113	الباب الثاني: نحو نموذج أوسع وأشمل وأدق
116	قائمة المراجع العربية
120	قائمة المراجع الإنجليزية

قائمة الجداول والأشكال

- الشكل 1: حجم تبادل عقود المشتقات التداولية في الفترة (2005, 2018). مسجلة بعملة المارك. على مستوى العالم، ومنطقة الأمريكيتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. 83
- الشكل 2: حجم تبادل عقود المشتقات التداولية في الفترة (2005, 2018). مفصلاً تداول المشتقات من حيث الصنف: أسهم، صناديق تداول، معدلات فائدة، عملات، سلع، أخرى. 84
- جدول 1: معدلات نمو أعداد العمال في القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة في الفترة (1948-1989). SHAIKH & TONAK, 1996. Pp:298-303. TABLE: F.1. 86
- الشكل 3: منحني يعبر عن أثر حملات التسويق على السعر في السوق. 92
- الشكل 4: منحني بياني يصف علاقة معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية مع قراءات مؤشر "S&P 500" في الفترة الواقعة بين شهر حزيران، 2010 وشهر نيسان، 2020. 96
- الشكل 5: مجموع قيم الأسهم الأمريكية مقابل مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الفترة (1996-2012). 97
- الشكل 6: العلاقة بين العوائد الحقيقية وإجمالي الناتج المحلي والعوائد لكل سهم، في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929-2011). 98
- الشكل 7: نسبة مجمل قيم الأسهم المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1998-2016). 98
- الشكل 8: تغير أعداد العاملين في قطاعات المال والتأمين في الولايات المتحدة الأمريكية مع الزمن. في الفترة (1990-2020). 99
- الشكل 9: تغير أعداد العمال في قطاعات الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1990-2020). 100
- الجدول 2: معدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية (1899 – 1983). 111
- الشكل 10: العلاقة بين معدل الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، والعولمة والتنافس الإمبريالي. في الفترة (1869-2013). 112

الجدول (1). معدلات نمو أعداد العمّال في القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة في الفترة (1948-1989). تم استخلاصه من معطيات معروضة في دراسة:

Shaikh, Anwar & Tonak, Ahmet. 1996. Measuring the Wealth of Nations the Political Economy of National Accounts. Cambridge University Press. Table F.1, pp298-303.

الجدول (2). معدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية (1899 – 1983) تم اقتباسه من: Sewell, Rob. 18, Dec, 2012. The Capitalist Crisis and the Tendency of the Rate of Profit to Fall. In defense of Marxism. Retrieved from:

<https://www.marxist.com/the-capitalist-crisis-and-the-tendency-of-the-rate-of-profit-to-fall-full.htm>. Last visit: dec, 24, 2020. @ 20:00.

الشكل (1). حجم تبادل عقود المشتقات التداوليّة في الفترة (2005, 2018). مسجّلة بعملة المارك. على مستوى العالم، ومنطقة الأمريكيتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. تم اقتباسه من صفحة رقم 7، عن:

WFE: World Federation of Exchanges. 2018. WFE IOMA 2018 Derivatives Report. Retrieved from:

<https://www.worldexchanges.org/storage/app/media/statistics/WFE%202018%20IOMA%20Derivatives%20Report%20FINAL%2010.04.19.pdf>. Last visit @ 19:22, 23 Aug, 2020.

الشكل (2). حجم تبادل عقود المشتقات التداوليّة في الفترة (2005, 2018). مفصلاً تداول المشتقات من حيث الصنف: أسهم، صناديق تداول، معدلات فائدة، عملات، سلع، أخرى. تم اقتباسه من صفحة رقم 9، عن:

WFE: World Federation of Exchanges. 2018. WFE IOMA 2018 Derivatives Report. Retrieved from:

<https://www.worldexchanges.org/storage/app/media/statistics/WFE%202018%20IOMA%20Derivatives%20Report%20FINAL%2010.04.19.pdf>. Last visit @ 19:22, 23 Aug, 2020.

الشكل (3). أثر حملات التسويق على السعر في السوق. وقد قمنا بتطويره ذاتياً.

الشكل (4). منحني بياني يصف علاقة معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية مع قراءات مؤشر "S&P 500" في الفترة الواقعة بين شهر حزيران، 2010 وشهر نيسان، 2020. تم اقتباسه عن: Ingraham, Christopher. May, 9, 2020. One chart shows how the stock market is completely decoupled from the labor market. The Washington Post. <https://www.washingtonpost.com/business/2020/05/09/one-chart-shows-how-stock-market-is-completely-decoupled-labor-market/>. Last visit: 23, Aug, 2020 @ 11:15.

الشكل (5). مجموع قيم الأسهم الأمريكية مقابل مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الفترة (1996-2012).

The investor. April, 18, 2013. The stock market capitalization to GNP or GDP ratio. Retrieved from: <https://monevator.com/the-stock-market-capitalisation-to-gnp-gdp-ratio/>. Last visit: 26 Dec, 2020. @ 12:34.

الشكل (6). العلاقة بين العوائد الحقيقية وإجمالي الناتج المحلي والعوائد لكل سهم، في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929-2011)

Inker, Ben. Aug, 2012. Reports of the death of equities have been greatly exaggerated: explaining equity returns. GMO. Retrieved from: https://www.rfgroup.com/upimages/Documents/gmo_death-of-equities_not-so-fast_1526912626.pdf. Last visit: 26, Dec, 2020. @ 12:43.

الشكل (7). نسبة مجمل قيم الأسهم المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1998-2016).

Federal Reserve Bank of St. Louis. Retrieved from: <https://fred.stlouisfed.org/series/DDDM02USA156NWDB>. Last visit: 26, Dec, 2020. @ 12:50.

الشكل (8). تغيّر أعداد العاملين في قطاعات المال والتأمين في الولايات المتحدة الأمريكية مع الزمن. في الفترة (1990- 2020). وتم اقتباسه عن:

BLS - m: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)- **Series Title:** All employees, thousands, manufacturing, seasonally adjusted. Year 1990-2020. <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.

الشكل (9). تغيّر أعداد العمال في قطاعات الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. في الفترة (1990- 2020). وتم اقتباسه عن:

BLS - f: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)- **Series Title:** All employees, thousands, financial activities, seasonally adjusted. Year: 1990-2020. <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.

الشكل (10). العلاقة بين معدل الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، والعولمة والتنافس الإمبريالي. في الفترة (1869- 2013). تم اقتباسه عن:

Roberts, Michael. Jan, 25, 2018. Imperialsim, Globalization and the Profitability of Capital. Rupture Magazine. Retrieved from: <https://rupturemagazine.org/2018/01/25/imperialism-globalization-and-the-profitability-of-capital/>. Last visit: Dec, 24, 2020. @ 20:23.

ملخص

شاب التفاؤل معظم التوقعات الرسمية للاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية قبيل الأزمة العالمية لعام 2008، إذ تنبأوا بمعدلات نمو مستقرة وانخفاض احتمال انفجار أزمات كبيرة، بل وبعضهم اعتقد أنّ عصر الأزمات الكبيرة قد ولى. إلا أنّه وعلى نقيض تلك التوقعات، انفجرت الأزمة العالمية، مخلفة آثاراً عميقة وممتدة في معظم مجالات وقطاعات الاقتصاد العالمي. الأمر الذي طرح سؤالاً أساسياً: لماذا تعجز مناهج ومدارس الاقتصاد الرسمي عن استشراف الأزمات واقتراح تدابير وقائية أو تقديم حلول عملية للخروج منها وتخفيف وطأتها؟

وعليه، وبعد أن تقدم هذه الدراسة وصفاً عاماً للأزمة العالمية 2008، والمسار الزمني لها، تشرع في معالجة وتحليل ونقد أبرز المدارس الاقتصادية الرسمية، والتفسيرات التي قدمتها للأزمات سابقاً وللأزمة موضع النقاش هنا، وهي في هذا التحليل تركّز على النقد المنهجي لتلك المدارس، أي نقد المقولات والافتراضات الأساسية التي تركز عليها. ثم تعرض لمنهج كارل ماركس في نقد وتحليل واقع الاقتصاد السياسي، في مسعى لإثبات تخطيه للعيوب المنهجية في المدارس النقدية، عبر عقد دراسة مقارنة بين المدارس الرسمية التقليدية والمدرسة الماركسية في قراءة وتفسير الرأسمالية وأزماتها. إلا أنّ الدراسة تميّز بين منهج كارل ماركس وتطبيقاته، وتقتصر صلاحية المنهج كمرشد للتفكير والتحليل وانتهاء صلاحية التطبيق الذي قدمه كارل ماركس خاصة في كتابه الأبرز "رأس المال". ذلك أنّها ترى أنّ القوانين الموضوعية الناظمة لحركة الرأسمالية كما اكتشفها ووصفها ماركس، كانت خاصة بالرأسمالية الإنجليزية في القرن التاسع عشر، وهذا ما يؤكد كارل ماركس في مقدّمة كتابه المذكور، وأنّ هذه القوانين والتحليلات التي قدمها غير صالحة لتفسير القطاعات المستجدة في الرأسمالية المعاصرة. لذلك تسعى الدراسة إلى توظيف منهج كارل ماركس لإعادة قراءة وتفسير الرأسمالية المعاصرة بغية الكشف عن الأسباب العميقة لأزماتها، مع تركيز على الأزمة العالمية 2008، وفي نفس الوقت، تعيد إنتاج النقد الماركسي للاقتصاد السياسي بعيون الرأسمالية المعاصرة. وبصدد ذلك، تذهب الدراسة إلى الكشف عن وتحليل أهم التطورات الجوهرية والقطاعية والهيكلية التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس. والدراسة في تحليلها للقطاعات

المستجدة في الرأسمالية المعاصرة، وتستند أساساً على نظرية القيمة بالعمل ونظرية العمل المنتج للقيمة عند كارل ماركس، واللاتي تعتبران معاً الحجر الأساس لمنهج ماركس الاقتصادي. تكشف الدراسة عن الفروق الجوهرية بين الرأسمالية زمن ماركس والرأسمالية المعاصرة، وبين القطاعات المستجدة خاصة قطاعات التسويق والمال وصناعة التوقعات من جهة، وقطاع الصناعة التقليدي كما حلله ماركس، وينتهي تحليلها لكل قطاع باقتراح نظرية للقيمة خاصة به، فتقترح نظرية الأعمال المنتجة لانحراف السعر عن القيمة، ونظرية الأعمال المنتجة لانحراف قيم الأسهم، ونظرية الأعمال المنتجة للقيم الافتراضية، ونظرية الأعمال المنتجة للتوقعات. ففي حين يفترض ماركس أنّ الأعمال إما منتجة للقيمة وإما غير منتجة، تقدم الدراسة اسهاماتها النظرية التي تحاول الاثبات من خلال التحليل النصي والاستنباط المنطقي والاسترشاد بطريقة ماركس المنهجية أنّ تطوّر الرأسمالية وُلد معه أعمالاً لا ينطبق عليها تصنيف ماركس الثنائي: منتجة للقيمة أو غير منتجة. وترى الدراسة أنّ الرأسمالية المعاصرة أنتجت معها أنماطاً جديدة من رأس المال وأنماطاً جديدة من العمل وتقسيم العمل، وتقترح أنّ بعض هذه الأنماط تساهم بشكل رئيسي في توليد الأزمات أو تعميقها.

وفي الفصل الأخير، تستعيد الدراسة أطروحة ماركس حول الأزمات وأسبابها، وتركّب عليها مساهماتها الأربعة التي تقترحها لتطوير نظرية القيمة الماركسية، لتقدم نموذجاً تعتقد أنّه أشمل وأقرب لواقع الرأسمالية المعاصرة، وأكثر قدرة على تفسيرها والكشف عن أسباب أزماتها وخاصة الأزمة العالمية 2008، وبالتالي تدعي الدراسة أنّ هذا النموذج أكثر قدة على التنبؤ بالأزمات وأو الوقاية منها وأو تقديم حلول عملية للخروج منها والتخفيف من وطأتها. وهي ترى أنّ هذا النموذج يتخطى العيوب المنهجية الموصوفة في المدارس الاقتصادية الرسمية، ويتخطى قصور نقد الاقتصاد السياسي الماركسي عن مواكبة التطورات التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس.

الفصل الأول: مقدمة

في شهر ديسمبر عام 2015، نشرت جيسিকা بريسلر مقالاً في مجلة نيويورك، تتقصى فيه قصّة حقيقيّة من خلال المقابلات الشخصيّة، عن مجموعة من نساء أندية التعرّي في الـوول ستريت، وأساليهم لاستدراج مدراء الشركات في الـوول ستريت، وسرقة بطاقاتهم الائتمانيّة (Pressler, 2015). استناداً على هذه القصّة الواقعيّة، كتبت لورين سكافاريا سيناريو لفيلم "Hustlers"، الذي قامت هي نفسها بإخراجه، بطولة "و كونستانس" و"جينيفر لوبيز" و"جوليا ستايلس". يتعرّض الفيلم في جزء منه، لأثر الأزمة الماليّة العالميّة لعام 2008، على أندية التعرّي ومستويات دخلها وقوّة نشاطها الاقتصادي. هذه المقال وذلك الفيلم، يقدمان مثلاً حياً عن عمق أثر الأزمة الماليّة العالميّة وشدّة اتساعها، لتطال قطاعات اقتصاديّة منظمّة وغير منظمّة مختلفة ومتنوّعة. يبرز الفيلم في أحد مشاهد الصدمة التي طالت كلّ من مدراء الشركات الكبرى وأيضاً أندية التعرّي التي كانت تعاش عليهم، نتيجة الأزمة العالميّة غير المتوقّعة، هذه الصدمة طالت جهات رسميّة واقتصاديّة وسياسيّة عالميّة، الأمر الذي زاد صعوبة احتواء الأزمة وإدارتها.

فقد شكّلت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكيّة الشرارة التي أشعلت فتيل الأزمة الماليّة العالميّة- 2008، التي اعتبرت أسوأ أزمة عامّة عالميّة منذ الكساد العظيم 1929، حيث اندلعت سلسلة من الأحداث تدرجت ككرة الثلج، من أزمة محدودة قطاعياً ومكانياً (الرهن العقاري في الولايات المتحدة) إلى أزمة معولمة وعبر قطاعيّة تغزو جميع القطاعات (مثل: الائتمان، التجارة، المصارف، العملات) ومعظم قارات العالم، مخفّفة انهيارات غير مسبوقّة في البورصة، وإفلاس آلاف الشركات والمصارف العملاقة، وإلحاق مئات الآلاف في صفوف البطالة، واضطرابات عامّة في الأسواق العالميّة، وحالات شاملة من الركود والانكماش في عدّة دول خاصّة دول الاقتصاديات العظمى، وارتفاع معدلات البطالة وغلاء المعيشة وتقويض الدخل وانخفاض الطلب وتعاضم الضعف والتهميش، ناهيك عن القلق والخوف الذي أصاب الناس وأثر على ثقة المستهلكين فعزز المزيد من انخفاض الطلب وسحب الاستثمارات، كل هذا ساهم في إحباط برامج وخطط التنميّة الألفيّة، وألقى على كاهل الأسر مسؤوليّة التكيف والخلاص، فساومت على مستويات جودة التعليم والصحة والتغذية وتنازلت عن أنماط حياتها السابقة، في محاولة للتكيف السريع مع الظروف المستجدّة التي لم تولد تدريجياً بل على شكل صدمة دون سابق إنذار، الأمر الذي عمّق آثار الأزمة اجتماعياً وأطال مدى آثارها وأخر التعافي منها ورفع كلفته، هذا وتشير الأبحاث والدراسات إلى أنّ الفقراء والنساء والأطفال والسود والأقليات الأخرى هم الأكثر تضرراً من الركود، أي أنّ الأزمة عمّقت الفقر وزادت من تهميش المهمشين. (UN, 2011; UNAIDS, 2012)

هناك عدّة محاولات إمبريقيّة لتتبع المسار الزمني لأزمة عام 2008، بعض هذه المحاولات يرجع تاريخ الأزمة لبداية عام 2008 مثل كيمبرلي أماديو (Amadeo, 2019)، وبعضها الآخر يعيدها لبدايات عام

2007، مثل ماورو جويلين (Guillen). سننعمد هنا أكثر على دراسة جويلين، لأنها أشمل، مع الاسترشاد ببعض ما جاء به أماديو، وادماجهما معاً لرسم ملخص كثيف للمسار الزمني للأزمة الماليّة العالميّة لعام 2008.

يبدأ تأريخ الأزمة ورسم مسارها الزمني عند جويلين، من شهر شباط لعام 2007، حيث وصلت مبيعات المنازل أعلى قمة لها تاريخياً، وأفصح بنك "HSBC" الإنجليزي متعدد الجنسيات عن خسائره المرتبطة بسوق الرهن العقاري الأمريكي عالي المخاطر. وفي آذار 2007، اختلف القادة الفدراليون في الولايات المتحدة الأمريكيّة حول احتماليّة حدوث ركود طويل، إذ توقع البعض استمرار النمو العظيم في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007، مثل "ويليام بول" رئيس الاحتياطي الفدرالي لسانت لويس. (Long, 2007) ما تعارض مع توقعات آخرين، مثل "ألان غرينسبان" الذي صرّح في شباط لنفس العام، بأنّه من غير المرجّح ولكن من الممكن الدخول في ركود. (Man, 2007)

في بداية شهر أبريل من نفس العام، خفضت الشركة الأمريكيّة الماليّة "New Century Financial" قوتها العاملة إلى النصف وأعلنت إفلاسها. بعد أسبوع واحد، ظهرت مؤشرات وعلامات عديدة عن أزوف أزمة كبيرة تجاهلها الفدراليون، وهبط السوق بمقدار 90 نقطة، إثر قلق المستثمرين الذي تبع اجتماع لجنة السوق المفتوح الفدرالية. وبعد أسبوع واحد أي في تاريخ 11 من شهر نيسان، بدأ مالكو البيوت والعقار المقترضين الحصول على مساعدات ماليّة من البنوك والوكالات، وذلك بعد أن سمح لهم تحويل قروضهم إلى قروض ثابتة الفائدة بهدف تخفيض مقدار حبس الرهن العقاري والتعثر في السداد. بعد أسبوعين، شهد الاقتصاد انخفاضاً ملحوظاً في الطلب على السلع الدائمة، ما أشار إلى أنّ الركود وشيك، وبدأ الطلب على السلع طويلة المدى يشهد انخفاضاً، وتزايد الانخفاض على مدار الأعوام التاليّة. رغم كل هذه المؤشرات، صرّح "بين بيرنانك"، مدير الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، من خلال خطاب له بتاريخ 17 أيار، 2007، بأنّ ارتفاع التعثر في الرهن العقاري لن يسبب أيّة أضرار حقيقيّة على الاقتصاد الأمريكي.

(Bernanke, 2007)

بعد شهر من هذا التصريح، وتحديداً في 19 من شهر حزيران 2007، أظهرت تقارير احصاءات بيع المنازل انخفاضاً حاداً في العدد الكلي لبيع المنازل مقارنة بالأعوام السابقة، ورافقه انخفاض في متوسط أسعار المنازل. (Amadeo, 2020)

شهدت الأشهر التاليّة لعام 2007 مجموعة من الأحداث المهمّة، نذكر منها، أفصح بنك "Bear Sterns" الاستثماري لمستثمريه، أنّهم لن يحصلوا إلا على القليل أو لن يحصلوا على شيء من الأموال التي استثمروها في صندوق التحوط التابعين للبنك، لأنّ البنوك المنافسة ترفض المساندة في إنقاذه. (Guillen) ثم أعلن بنك "BNP" الفرنسي الاستثماري للمستثمرين فيه، أنّهم لن يستطيعوا الحصول على أيّة من الأموال التي استثمروها في اثنين من صناديق التحوط التابعة له، لعجزه عن تقدير قيم الأصول، مرجعاً ذلك إلى تبخّر كامل في سيولة السوق التي جاءت بسبب الأزمات في سوق العقار الأمريكي.

(Kar-Gupta & Guernigou, 2007)

وفي نفس الفترة قام البنك المركزي الأوروبي بضخ "95 مليار" يورو، في السوق المصرفي العالمي والأوروبي لتحسين السيولة. وخلال الأيام القليلة التالية، أضاف أكثر من "108 مليار" يورو. وبدأ كلٌّ من البنك الفدرالي الأمريكي وبنك كندا وبنك اليابان بالتدخل في السوق المالي العالمي. ثم قام البنك الفدرالي الأمريكي بتخفيض فائدة الإقراض للبنوك بنصف نقطة مئوية، محذراً من أنّ أزمة الائتمان قد تكون خطيرة على نمو الاقتصاد. (Amadeo, 2020)

بعدها شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من إفلاس البنوك. وفي شهر أيلول من نفس العام، ارتفعت نسب الفوائد للقروض المتبادلة بين البنوك، إلى أعلى مستوياتها منذ عام 1998. ثم سحب المستثمرون قرابة المليار يورو من شركة "Northern Rock"، بعد أن تلقت تلك الشركة مساندة مالية من بنك إنجلترا المركزي، واستمر سحب الأموال، إلى أن تدخلت الحكومة الإنجليزية لضمان توفيراتهم. (Amadeo, 2020)

في عام 2008 استمرت الأحداث بالتصاعد، ففي بداية العام، تنبأ البنك الدولي بأن نمو الاقتصاد العالمي سيتباطأ، بعد أن ضربت أزمة الائتمان الأمم الأغنى. وفي نفس الشهر وصلت آثار الأزمة إلى السوق الاسكتلندي، حيث بدأ المستثمرون بسحب أموالهم من صناديق التحوط التجارية الخاصة. أُلقت المؤسسات الاسكتلندية اللوم على انهيار سوق العقار الأمريكي عالي المخاطرة والقلق من الركود وتأرجح معدلات الفائدة. وفي الثلث الثالث من الشهر الأول لعام 2008، شهدت أسواق البورصة العالمية، أعلى انخفاض منذ شهر أيلول عام 2001. وشهد هذا الشهر قيام عدّة بنوك مركزية كبرى بتخفيضات جديدة على معدلات الفائدة. وفي العاشر من شباط، أعلن قادة السبعة العظام، أنّ خسائر العالم الناتجة عن انهيار سوق العقار الأمريكي عالي المخاطر، يمكن أن تصل إلى "400 مليار" دولار أمريكي. بعد أسبوع قامت الحكومة البريطانية بتأميم شركة "Northern Rock". وفي شهر آذار، طرح البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أعلى تدخلاته، بمبلغ "200 مليار" دولار، متاحة للبنوك ومؤسسات أخرى في محاولة لتحسين السيولة. وفي نفس الشهر قامت شركة "J.P Morgan Chase" بشراء بنك "Bear Stearns"، في صفقة وجهتها وأشرفت عليها الحكومة الأمريكية، نتج عنها انخفاض حاد في الحصص وانهيار الثقة بالشركة. في شهر نيسان، اختفت جميع القروض العقارية المتاحة من السوق البريطاني. وفي نفس الشهر، حذّر بنك النقد الدولي من أنّ الخسائر المتوقعة في الاقتصاد العالمي نتيجة أزمة الائتمان، قد تصل إلى تريليون دولار، مشيراً إلى أنّ آثار أزمة الرهن العقاري الأمريكي عالي المخاطر أخذت في الانتشار إلى قطاعات أخرى، مثل الملكيات التجارية وأرصدة المستهلكين وديون الشركات. (Guillen)

رغم المقدمات التاريخية للأزمة، واتساع مداها وعمق أثرها وقوة تبعاتها، إلا أنّ معظم دوائر الاقتصاد والسياسة الرسمية لم تستطع التنبؤ بها، كما لم تستطع تفسير أسبابها، وعجزت عن تقديم حلول فعّالة وسريعة لها. فهذا هي ملكة بريطانيا تصرخ: "لماذا لم يبصر أرونها أحد؟" في خريف 2008، أثناء زيارتها لمدرسة لندن للاقتصاد، معبرة عن امتعاضها من الصدمة التي هزّت كل الأطر السياسية والاقتصادية الرسمية بسبب الانفجار المباغت لها. (Orrel, 2018)

أما مدير صندوق النقد الدولي "أوليفر بلانشارد"، فاعترف في منتدى لندن عام 2013، الذي ينظمه بنك إنجلترا: "كنت أعمى تماماً عن انفجار الأزمة الماليّة 2008، مؤمناً أنّ مثل هذه الأحداث لم يعد لها مكان في التاريخ." (Zadeh, 2014, p:11)

ويعترف مارتن وولف رئيس المعلقين الاقتصاديين في "The Financial Times"، بأنّه لم يبصر اقتراب مثل هذا الانهيار المالي العام، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ الاقتصاد التقليدي أخطأ في فهم الأزمة. (Wolf, 2014)

ومن جهة ثانية أبدى وزير التمويل الإيطالي إثر الانفجار استياءه الشديد من الاقتصاديين المحترفين، ونبّه إلى أنّ "الأب بينيديكت السادس عشر"، أظهر دقّة أعلى من خبراء الاقتصاد في التنبؤ بالأزمة، مشيراً إلى الورقة الكنسية "Church and Economy Dialogue" التي عرضت عام 1985 في المجمع الكنسي في روما، وتنبأت بأنّ مآل الاقتصاديات غير المنضبطة الانهيار الحتمي بفعل قوانينها الداخليّة نفسها. (Zadeh, 2014, p:10)

وعليه، يمكن القول بأنّ الأزمة شكلت في توقيتها وطبيعتها صدمة للدوائر والمؤسسات الرسميّة والخبراء والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين المحترفين، فقبيل الأزمة كانت معظم الأقسام المحترفة والدوائر الرسميّة تعرب عن التفاؤل والأمل بمعدلات نمو عالية واقتصاداً أكثر استقراراً، ولم يتوقع أحد منهم أزوف الأزمة بطبيعتها وعمق أثرها، كما واجه الخبراء والقادة والمسؤولون بعيد انفجار الأزمة صعوبات جمّة في تفسير أسباب الأزمة وبالتالي عجزوا عن وضع حلول واستراتيجيات وبدائل للتعافي من آثارها وتبعاتها. (Zadeh, 2014)

فقد صرّح "بين بيرنانك"، رئيس الخزانة الفدراليّة، في جلسة استماع أمام مجلس الأعيان الأمريكي في عام 2005: "بعد مجموعة من الدورات يقترب النظام المالي الأمريكي من تحقيق المناعة ضد الأزمات العامّة، حيث اتقن التعامل مع الاضطرابات الماليّة، وتعاضمت أعماق ومرونة وسيولة الأسواق الماليّة." (Zadeh, 2014, p:11)

وفي تقريره لعام 2000، أفصح البنك الدولي عن تفاؤله: "فالاقتصاد العالمي ما زال يبدي الجاهزيّة لنمو قويّ في 2007-2008، فالمخاطر الكبيرة بتوقعنا تبدو الآن أقلّ تهديداً مما كان قبل سنّة أشهر." (IMF, 2007, p:20)

أمّا رئيس البنك المركزي الأوروبي كان قد صرّح لروبيرتز عام 2008: "السيناريو الرئيسي الذي وضعناه: المرور بانخفاض في النمو في منطقة اليورو في الربعين الثاني والثالث لعام 2008، يتلوّه عودة للارتفاع نحو نمو معتدل ومستمر." (Zadeh, 2014, p:11)

تشير هذه التصريحات والمواقف من كبرى المؤسسات الدولية في العالم إلى كم التفاؤل الوهمي الذي خيم على تحليلاتهم قبيل الأزمة- التي افترضت انتهاء عصر الأزمات الكبرى وتوقّعت معدلات نموّ مستقرّة أو متزايدة للسنوات القادمة، وتفسّر الصدمة والارتباك الذي ضرب الدوائر الرسميّة العالميّة إثر انفجار الأزمة.

من كارثية الأزمة وعواقبها، ومن عمق الصدمة التي خلفتها لدى الدوائر الرسمية، تتبع المسؤولية الأخلاقية لهذه الدراسة التي تأمل أن تقدّم إسهاماً نظرياً فلسطينياً في قضية عالمية.

1.1 مشكلة الدراسة

تتطلع هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة نظرية منهجية لتفسير الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مع تركيز على المنهج الماركسي وخاصة نظرية القيمة وفائض القيمة عند كارل ماركس، ونظريته عن العمل المنتج للقيمة. فهي إذ تذهب إلى إبراز ضرورة المنهج الماركسي ومقولاته في تفسير الرأسمالية، تسعى في نفس الوقت إلى تبيان حدود الاقتصاد- السياسي الماركسي، ولا تقف عند هذه الحدود، بل تحاول أن تقدم أطروحتها الخاصة، المستندة على أسس ماركسية لاقتراح مساهمتها في تطوير نظرية القيمة كأساس نظري لتطوير الفهم الماركسي للرأسمالية المعاصرة وبالتالي أزمتها وتحديداً الأزمة العالمية لعام 2008.

فهي إذ تحاول قراءة الرأسمالية المعاصرة كما تجسّدت في الأزمة العالمية 2008 بعيون ماركسية، تصطدم بضرورة إعادة كتابة كارل ماركس في ضوء المستجدات في الرأسمالية المعاصرة.

1.2 أسئلة الدراسة

كيف يتميّز التفسير الماركسي للأزمات عن باقي التفسيرات؟
 ما هو منهج ماركس وأسس نقده للاقتصاد السياسي الرأسمالي؟
 ما هي أبرز التطوّرات في النظام الرأسمالي التي عقيت حقبة كارل ماركس؟
 هل تستطيع الماركسية تفسير الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين قبيل أزمة 2008؟ إلى أي مدى تستطيع التفسير؟ وإلى أي مدى تصلح لتفسير أزمة 2008؟
 كيف يمكن تطوير نقد الاقتصاد السياسي الماركسي (وخاصة نظرية القيمة ونظرية العمل المنتج) لتفسير الواقع المستجد للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان الأساس الذي انبثقت منه أزمة 2008؟

1.3 أهداف الدراسة

يتمثّل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة إبراز حدود المدارس الاقتصادية الرسمية في تفسير الرأسمالية المعاصرة وأزمتها كما تجسّدت في أزمة 2008، وثمّ إبراز حدود قدرة المدرسة الماركسية على ذلك، بادّعاء أنّ واقع الرأسمالية في القرن الواحد وعشرين اختلف جوهرياً وهيكلتياً وقطاعياً عن واقع الرأسمالية كما لاحظها ماركس. ومحاولة تقديم إسهام نظري يطور المقولات الرئيسية في الاقتصاد السياسي الماركسي عبر تحليل واقع الرأسمالية المستجد.

وقبل اعتماد المنهج الماركسي لا بد من إبراز ضرورته، وعليه تبدأ الدراسة باستعراض أبرز المدارس الاقتصادية والفكرية التي حاولت تفسير أزمات النظام الرأسمالية تاريخياً، وأزمة 2008 بشكل خاص، كمقدمة لعقد دراسة مقارنة نظرية بين المناهج الرئيسية التقليدية والمنهج الماركسي نحو إبراز أهمية وضرورة المنهج الماركسي في هذا الصدد؛ كونه من الناحية المنهجية على الأقل، يعالج وينحطى القصور عند المدارس الأخرى.

ثم تذهب الدراسة إلى استعراض مقولات نقد الاقتصاد السياسي الماركسي الرئيسية؛ مع تركيز على نظرية القيمة وفائض القيمة وتعريف ماركس للعمل المنتج وتمييزه عن العمل غير المنتج. ثم تسعى إلى استعراض أهم التطورات في طبيعة النظام الرأسمالي في القرن الواحد وعشرين، وفحص قدرة الماركسية على تفسير هذه التطورات، وبالتالي قدرتها على تفسير أزمة 2008. ثم تشرع الدراسة في تقديم إسهامها المنهجي النظري في تفسير الأزمة العالمية، عبر استعراض وتحليل القطاعات والديناميكيات المستجدة في الرأسمالية العالمية، نحو اقتراح تشخيص للأزمة من وجهة نظر ماركسية محدثة تستند على تطوير نظرية القيمة ونظرية العمل المنتج للقيمة الماركسيّة.

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كارثية الأزمة المالية العالمية من حيث أثارها المدمرة على الطبقات المسحوقة في دول المركز الرأسمالي والشعوب المقهورة في دول الأطراف. حيث تدرك هذه الدراسة أهميتها الأساس في التزامها الحضاري الإنساني، ومحاولتها المساهمة في جدل عالمي حول الأزمات والرأسمالية والبدائل، فهي لبنة صغيرة في صرح بشري عريق بحث دائماً عن مستقبل أفضل أكثر عدلاً وأوثق مواخاةً. كما تنظر هذه الدراسة لنفسها، على أنها مساهمة ماركسية وغير ماركسية في نفس الوقت، فهي لا تتوقف عند حدود التفسيرات الماركسية الراجحة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، وإنما تتعدى ذلك نحو تبيان حدود هذه التفسيرات، بل وحدود النظرية الماركسية في نقد الاقتصاد السياسي كما ظهرت عند كارل ماركس، وذلك من خلال خلق جدل بين النظرية الماركسية والواقع الموضوعي للرأسمالية، فهي قراءة للرأسمالية المعاصرة في ضوء الماركسية، وإعادة كتابة للماركسية في ضوء تطورات الرأسمالية، بصدد فحص حدود نظرية القيمة عند كارل ماركس وإمكانية تطويرها بما يراعي التغيرات الموضوعية في واقع الرأسمالية وآلياتها وقوانين حركتها وطبيعتها في الألفية الثالثة.

1.4 نطاق وحدود الدراسة

تتموضع الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في صلب موضوع هذا البحث، ومن هنا ترسم حدود الدراسة المكانية بحدود انتشار هذه الأزمة جغرافياً، مدركين أنّ هذه الحدود توسعت مع كل يوم تبع الأزمة لتصل معظم اقتصاديات العالم، فالحدود الجغرافية النهائية لهذه الدراسة هي الاقتصاد العالمي، مسترشدين باقتراح

سمير أمين (2012) ضرورة اعتبار النظام العالمي هو وحدة التحليل، والنظام العالمي هنا هو الرأسمالية المعولمة بشكلها وطبيعتها المعاصرين.

وفي نفس الوقت تدرك الدراسة الطبيعية المهيمنة للاقتصاد الأمريكي وأنماطه على الاقتصاد العالمي، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية في النطاق الزمني لهذه الدراسة كقوة اقتصادية أولى عالمياً، وتسترشد بمنهج ماركس الذي اختار الاقتصاد الإنجليزي في القرن التاسع عشر لتطوير تفسيره للرأسمالية والكشف عن قوانينها الموضوعية النازمة لحركتها، ذلك أنّ الاقتصاد الإنجليزي في حينه عبّر عن قمة تطوّر الرأسمالية وقدمها بصورتها الأنقى، حيث كان الاقتصاد الإنجليزي في ذلك الوقت قد تخلّص من كل الأنماط الاقتصادية الماقبل رأسمالية وعليه تختار الاقتصاد الأمريكي كنموذج تركيز تكتشف من خلاله الرأسمالية العالمية المعاصرة وطبيعة أزماتها. خاصة أنّ الاقتصاد الأمريكي كان أساسياً في تفجير الأزمة العالمية 2008.

أمّا الحدود الزمانية، فهي تاريخ الرأسمالية من حيث أنّ الأزمة لعام 2008، هي استمرار بشكل أعمق وأوسع وأكثف لتاريخ الأزمات في النظام الرأسمالية، مع تركيز على السياق التاريخي والزمني للأزمة العالمية 2008. والسياسات التاريخية لأزمة 2008، لا يبدأ عندها بل يسبقها، فسياقها التاريخي يشكّل الأساس الذي اندلعت منه الأزمة. وتركّز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سبعينات القرن الماضي إلى لحظة اندلاع الأزمة العالمية 2008، حيث أنّ هذه الفترة شهدت تغييرات وتطورات جوهرية في طبيعة الرأسمالية وقوانينها وآليات حركتها.

أمّا الحدود النظرية، فينصب تركيز هذه الدراسة بعد نقد المدارس الرئيسية في الاقتصاد، وعقد دراسة مقارنة بينها وبين المدرسة الماركسية؛ وعلى نظرية القيمة ونظرية العمل المنتج عند كارل ماركس، ودورها وقدرتها في تفسير الأزمة، وحدودها في الزمن الحديث، وضرورة تطويرها بما يواكب تطورات طبيعة الرأسمالية الحديثة.

1.5 منهجية الدراسة

من حيث الطبيعة المعقّدة والمتشابكة لمشكلة الدراسة وأهدافها، تلجأ هذه الدراسة إلى تبني نظام مترابط من المنهجيات، التي تتكامل معاً لتحقيق الأهداف الجزئية وصولاً إلى هدف الدراسة النهائي، وهو تقديم إسهام نظري أصيل نحو تطوير نظرية القيمة الماركسية بما يواكب الواقع المستجد لرأسمالية القرن الواحد والعشرين، كأساس لتفسير أزمة 2008. تعتمد هذه الدراسة منهجية تحليل النص ومنهجية تحليل الواقع الرأسمالي كأسس لتحليلها لأزمة عام 2008 وعلاقتها بالرأسمالية والتفسيرات الماركسية. وبالتحديد، فإنّ منهجيات الدراسة في تحليل النص أو الواقع تختلف من فصل لآخر كما يظهر من الجدول أدناه:

الهدف	المنهجية
عرض تفسيرات المدارس الاقتصادية الرئيسية للأزمات الرأسمالية وأزمة 2008.	تحليل نص ومراجعة أدبيات.
إبراز ضرورة المنهج الماركسي، وتبرير تبني كمنهج الدراسة الرئيسي.	دراسة مقارنة بين مناهج أبرز المدارس الاقتصادية والمنهج الماركسي. نحو الكشف عن تحطّي الماركسية للقصور المنهجي عند المدارس الأخرى.
عرض مكثّف لمنهج ماركس الفلسفي.	مراجعة أدبيات تتشابه لتكثيف منهج ماركس الفلسفي.
عرض المقولات الاقتصادية-سياسية الماركسية الرئيسية، مع تركيز على مقولات ونظرية القيمة وفائض القيمة، والعمل المنتج وغير المنتج، وانحراف السعر عن القيمة.	مراجعة أدبيات مفصلة.
عرض وصفي للرأسمالية المعاصرة، رأسمالية القرن الواحد وعشرين، مع إظهار أبرز القطاعات الجديدة، والتغيرات الهيكلية، والتحوّلات التي طرأت على طبيعة وديناميكية الرأسمالية وأشكال الرأسمال الجديدة.	تحليل نصّي ومراجعة نقدية لأدبيات وقراءة إمبيريقية لمعطيات واقعية.
تحليل الفرق بين الرأسمالية المعاصرة والرأسمالية زمن ماركس.	دراسة مقارنة بين الرأسمالية المعاصرة والرأسمالية زمن ماركس، تركّز على التغيرات الجوهرية في الرأسمالية، مثل نمو ظاهرة الإمبريالية، وتغيّر دور وطبيعة النقود، ونمو القطاع المالي، وظهور عالم التوقعات، وانفكاك النقد عن السلعة (انفكاك الدولار عن الذهب)، ونشوء السلع المالية، ونظرية تعظيم قيمة الأسهم.
فحص حدود قدرة نظريات القيمة وفائض القيمة عند ماركس على تفسير الرأسمالية المعاصرة، خاصة القطاعات المستجدة.	تعميق دراسة المقارنة السابقة نحو إبراز الاختلافات الجوهرية بين القطاعات المستجدة في الرأسمالية المعاصرة والقطاعات التي ينظمها قانون القيمة كما رآه ماركس.
تطوير نظرية القيمة.	تحليل القطاعات الاقتصادية والمالية المستجدة والتي لا ينطبق عليها قانون القيمة عند ماركس، نحو اقتراح مساهمتنا للكشف بصدد تطوير نظرية القيمة عند ماركس.
أسباب الأزمة.	استناداً على ما كل ما سبق، تحاول الدراسة صياغة نموذجها الأصلي لتفسير أزمة 2008 وعرض أسبابها البنوية.

1.7 تسلسل الدراسة

تبدأ الدراسة بمقدمة عامة عن الأزمة العالمية 2008، ومسارها الزمني، وتناقش مفهوم الأزمات اصطلاحاً بشكل عام.

ثمّ تعرض الدراسة لتفسيرات المدارس الاقتصادية الرسمية للأزمات، ثمّ تعرض لتفسيرات تلك المدارس للأزمة 2008 تحديداً، وتحاول من خلال دراسة مقارنة التفتيش عن القاسم المشترك المنهجي بين تلك المدارس، ثمّ تحدد مواضع القصور والعيوب المنهجية عند تلك المدارس، وكيف تساهم هذه العيوب المنهجية في التعمية على الواقع الرأسمالي، وبالتالي تجعل من الصعب على الاقتصاد الرسمي التنبؤ بالأزمات أو تقديم حلول عملية لها.

وبعد ذلك، تستعرض الدراسة منهج كارل ماركس، وتحاول اثبات خطيئه للعيوب المنهجية عند مدارس الاقتصاد الرسمي. وهي في هذا تبرر تبنيها وتركيزها على المنهج الماركسي في الدراسة. وبعد ذلك، تعرض لركائز نقد ماركس للاقتصاد السياسي للرأسمالية، وخاصة نظرية القيمة بالعمل، ونظرية العمل المنتج والعمل غير المنتج، ونظرية ماركس حول الأزمات.

ثمّ تستدرك الدراسة: إنّ الرأسمالية قد تغيّرت وتطوّرت بعد كارل ماركس، فهل مازال النقد الاقتصادي-سياسي الماركسي صالح لتفسير الرأسمالية المعاصرة، وتفسير أزماتها كما تجسّد في الأزمة العالمية 2008.

وبناءً على هذا الاستدراك، تذهب الدراسة في إبراز أهم التطوّرات الجوهرية والقطاعية والهيكلية التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس، مع تركيز على الفترة منذ سبعينات القرن الماضي إلى حين اندلاع الأزمة العالمية 2008. وتقدّم الدراسة أنّ تفسيرات ماركس للرأسمالية وأزماتها لم تعد صالحة جزئياً، وبحاجة لتطوير يواكب التغيّرات المستجدة في واقع الرأسمالية. لذلك وبالاسترشاد بمنهج ماركس وطريقته، تشرع الدراسة في تحليل أربعة من القطاعات المستجدة، نحو الوصول لقوانينها الموضوعية النازمة، والتي تكشف عن مصادر تشكّل القيمة والربح فيها، وأشكال القيمة المتشكّلة فيها.

وفي الفصل الأخير، تحاول الدراسة، تركيب إسهاماتها النظرية الأصلية في تطوير التفسير الماركسي للرأسمالية وأزماتها على أطروحات ماركس حول الرأسمالية وأزماتها، نحو تقديم نموذج تفسيري، تفترض الدراسة أنّه أشمل وأدق وأكثر مطابقة للواقع.

الفصل الثاني: الأزمة عند المدارس الاقتصادية المختلفة

يشرح هذا الفصل في معالجة مصطلح الأزمة من وجهات نظر مختلفة، ثم يبدأ باستعراض أدبيات المدارس الاقتصادية الرئيسية، في معالجتها النظرية والمنهجية للأزمات التاريخية، ثم تفسيرات المدارس الاقتصادية الرئيسية لأزمة 2008، ثم يقدم نقداً منهجياً لهذه المدارس. ثم يقترح الفصل تصنيفاً جديداً للمدارس والمناهج والاتجاهات الاقتصادية، ثم يعقد دراسة مقارنة منهجية بين المدارس المختلفة والماركسية، في محاولة إبراز تخطي وتجاوز منهج الماركسية لقصور المناهج الأخرى. تبرز ضرورة هذا الفصل، في استعراض منهجي لأبرز المدارس الاقتصادية، وفي تبرير تبني هذه الدراسة للمنهج الماركسي، لتستند عليه في محاولتها لتقديم تفسيرها الخاص للأزمة العامة في عام 2008 أو للأزمات في زمن رأسمالية الألفية الثالثة.

قدّم الفكر الاقتصادي النظري والتجريبي، تاريخياً، تنوعاً هائلاً في النماذج التي تفسّر وتحلل الأنظمة الاقتصادية على المستويات الجزئية والقطاعية والكلية والإقليمية والعالمية، وكانت الأزمات المالية والاقتصادية مركز اهتمام لمعظم تلك النماذج. نتج من كل نموذج مجموعة كبيرة من المقاربات المتباينة والمختلفة، ومن مجافاة الحق الكاملة اعتبار النماذج الاقتصادية مجرد ألعاب فكرية أو مغامرات رياضية؛ فقد لعبت هذه النماذج تاريخياً أدواراً مهمة في التأثير على أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية عالمياً. فمثلاً ساهمت النماذج النيوليبرالية بشكل أساسي في تبرير تحرير الأسواق المالية منذ سبعينات القرن الماضي، بعد أن لعبت أفكار كينز سابقاً دوراً أساسياً في تعزيز دور الدولة وتدخّلها في الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جهة أخرى برز دور الفكر الماركسي في إحداث تغييرات جذرية في مجموعة من الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية أبرزها التجربة السوفييتية في روسيا ومحيطها والتجربة الماوية في الصين والتجربة الكوبية في أمريكا الوسطى.

2.1 الأزمة اصطلاحاً

ظهر مصطلح الأزمة المالية لأول مرة عام 1823 عند الكاتب "الكونت دي لاس كاز." (سعيد، 2009). هذا ويتباين تعريف الأزمة باختلاف المدرسة ومجال ونطاق التركيز. فيرى البعض أنّ الأزمة هي حالة من عدم الاتزان والانسجام بين ما حدث وما ينبغي حدوثه. (أبوقحف، 2003) أو أنّها انحراف متوقّع أو غير متوقّع عمّا هو مخطط له. أو خلل يصيب النظام، ويحمل تأثيرات وتبعات إيجابية وسلبية. (عبّاس، 2002)

وبعض الأدبيات تنظر للأزمة على أنّها أزمة أسواق مالية بالأساس تنتقل إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة، وبالتالي تعرفها على أنّها تدهور حاد في الأسواق المالية المحلية أو الإقليمية أو

العالمية، وتظهر على شكل فشل النظام المصرفي في أداء المهام المنوطة به، ما ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية وقطاع الإنتاج، ليمتد تأثيرها إلى العمّال ومدخيلهم وقدراتهم الشرائية وحقوقهم، وينتج عن الأزمة إعادة توزيع جديد للدخل والثروات بين الأسواق المالية العالمية. (الحسيني، 1999)

وترى أدبيات أخرى أنّ الأزمة تبدأ في القطاعات الاقتصادية بالأساس على شكل اضطراب حاد ومفاجئ في التوازنات الاقتصادية، ثمّ تنتقل للقطاعات المالية مسببة انهيار بعض المؤسسات المالية، وتصل آثارها لقطاعات مختلفة. (كورتل ورزيق، 2009)

أو أنّها تبدأ في القطاع الإنتاجي على شكل انقطاع في مسار النمو السابق أو فترة انخفاض حاد في منحنى النمو السابق، بحيث يكون النمو الفعلي أدنى من النمو المتوقع، ثمّ تنتقل لقطاعات أخرى. (أرنولد، 1992) فيم تشير الأدبيات التي تتبنّى مناهج متداخلة وتخصصات متشابكة إلى مفهوم أكثر تعقيداً للأزمة، فالأزمة أزمات متعددة ومتلاقية، أزمة الرأسمالية والقضايا المالية العالمية والانكماش الاقتصادي وأزمة العلوم والأفكار الاقتصادية الرسمية وأزمة الممارسات وأزمة العولمة والهيمنة الغربية وأزمة في أخلاق الرأسمالية الغربية وأزمة شاملة في البيئة العالمية والتغير المناخي وأزمة عنف وفشل مشروع سيادة الدولة وأزمة حضارية عميقة وأزمة الجندر والعلاقات الهرمية. (جيلز، 2012)

والأزمة متعددة الجوانب، وهي ليست مالية فقط بل اقتصادية أيضاً، والركود العالمي له عواقب اجتماعية، ويقود إلى أزمة في الغذاء والطاقة والمناخ، أزمة في الحضارة البشرية التي نعرفها. فالسمة الخاصة لأزمة 2008 هي أنّها مجموعة أزمات، في المال والغذاء والطاقة والبيئة. (هوتار، 2012)

والبعض يرى أنّ فصل الأزمة عن الاقتصاد العالمي والعولمة مضلل، وإرجاع الأزمات إلى الرأسمال المالي وحده، يوحي بأنّ المال مجال مستقل ذاتياً عن الاقتصاد. الرأسمالية هي الأزمة، ومقولة رأسمالية بلا أزمات ليست إلا محاولة بانسة لجمع متناقضات، الأزمة راسخة في طبيعة الرأسمالية، وتكمن المشكلة في الخطابات التي تشرعن الأزمة أو تعمي عليها، حيث تخفي معظم السرديات عن الأزمة الأسباب الحقيقية وراء الأزمة، ويؤكد على أنّ مصطلح الأزمة يستخدم لوصف حدث أو ظاهرة ما، إلا أنّه مفهوم غير واضح في ذاته، وموضع خلاف. كما أنّ مصطلح الأزمة يحمل خداعاً ضمناً، إذ يوحي بأنّ الأزمة مؤقتة، وتسير نحو نهايتها الحتمية. (ميتلمان، 2012)

كما تعمل العناصر المتعددة للأزمة على تقوية وتدعيم بعضها، فتتعاظم اللامساواة والفقر وندرة الغذاء والماء، والنزاعات والحروب والأزمات المناخية. (جورج، 2012)

ويرى آخرون، أنّ مفهوم الأزمة مفهوم نسبي، وبالتالي من الصعب الوصول إلى تعريف محدد له. ففي العلوم الاجتماعية يستخدم مفهوم الأزمة كترديد لمفهوم الركود أو الكساد. وفي الأدبيات الاقتصادية مفاهيم مختلفة مثل الأزمة الاقتصادية أو الأزمة المالية والمصرفية. الأزمة الاقتصادية تصف تقلص الطلب وهبوط الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الرفاه العام. الأزمة المالية تصف اللامقينيّات في الأسواق المالية. (Kaya & Yildirim, 2018)

في خضم هذا الاختلاف الواسع في تحديد الأزمة اصطلاحاً ومفهوماً، تتبع ضرورة محاولة الوصول لتعريف محدد للأزمة، إلا أنّ مسار اقتراح تعريف محدد، مسار طويل ومتعرج، لا بدّ أن يمرّ أولاً باستعراض أبرز المناهج الرئيسيّة في الاقتصاد ومفاهيمها المتباينة للأزمة. ثمّ استعراض المنهج الماركسي، موضوع تركيز هذه الدراسة، وفهمه للأزمة، مع التركيز على قانون القيمة الماركسي الذي يمثّل حجر الأساس في التفسير الماركسي للأزمة؛ وبصدد الانفكاك عن فح الأيديولوجيا لا بدّ من استعراض طبيعة وهيكل وقوانين حركة الرأسماليّة المعاصرة، التي نشبت في أليّاتها وفي سيرورة حركتها أزمة 2008 موضع الدراسة، ومن ثمّ الشروع في مقارنة الرأسماليّة المعاصرة مع الرأسماليّة التي عالجه ماركس، نحو اقتراح فهم جديد لقانون القيمة الماركسي يناسب الرأسماليّة في الألفية الثالثة.

2.2 تفسير الأزمات السابقة عند المدارس الاقتصادية الرسميّة المختلفة

نحاول هنا استعراض تفسيرات أبرز المدارس الاقتصاديّة لختلف أشكال الأزمات الاقتصاديّة والماليّة التي سبقت أزمة عام 2008. ونركّز في هذا الباب على الأطر النظرية والتفسيرات العامّة والافتراضات الأساسيّة التي ارتكزت عليها تلك المدارس لتفسير الأزمات المختلفة.

2.2.1 أطروحات الاقتصاديين الكلاسيكيين حول الأزمات: سميث وريكاردو

يعتبر "آدم سميث" أبو علم الاقتصاد الحديث، وقد صاغ تصوّراته وتحليلاته لأليّات عمل الاقتصاد الرأسمالي بناءً على اطلاع ومعرفة واسعة ومفصّلة بالواقع الاقتصادي في حينه، بالإضافة إلى معرفته الموسعة بالتجّارات الفلسفية والعلميّة الصاعدة في تلك الفترة من التاريخ.

جاء آدم سميث ناقداً لمذهب التجاربيين السائد في حينه، الذين اعتبروا أنّ ثروة الأمة هي مقدار ما تملكه من المال، وأنّ الأمة تنجح في سبيل زيادة الثروة إلى بيع أكبر مقدار ممكن للأخريين (التصدير)، وعلى هذا الأساس دعى التجاربيون إلى تأسيس شبكة واسعة من القيود والتنظيمات والسياسات الحمائيّة والجمارك والتعريف لتعزيز ربح وإيراد التجارة. إلا أنّ آدم سميث رفض تقدير الثروة بالذهب والفضة المكتنز في خزائن الأمة، فالمقياس الحقيقي للثروة عنده هو السلع والخدمات، وعليه فسبيل تنمية الثروة هو تحرير القدرات الإنتاجيّة، وليس تنظيمها وتقنينها. (باتلر، 2014؛ سول، 1967)

ولرفع الإنتاجيّة يؤكد سميث على ضرورة تقسيم العمل، بحيث يضطلع كل عامل بمهمّة واحدة يتقنها تماماً، مما يزيد إنتاجيّة كل عامل على حدا، وبالتالي ترتفع الإنتاجيّة الكليّة. (الطاهر، 2013؛ باتلر، 2014) يساهم تقسيم العمل في زيادة اعتماديّة الأفراد على بعضهم، وبالتالي تعزيز التبادل، والتبادل عند سميث ينشر المنفعة بين أفراد المجتمع. (رول، 1968)

كما في مجمل نظراته الاقتصاديّة، يعزو سميث السلوك الاقتصادي إلى طبيعة الفرد وميوله وأخلاقه الفطريّة، فالتخصص في العمل يعود إلى ميل الفرد الطبيعي نحو المقايضة والمتاجرة. ويرى سميث أنّ

توجّه كل فرد نحو تحقيق مصلحته سيعود بالضرورة على منفعة كل الأفراد عبر آليات السوق الحر. ووضع سميث شروطاً لتحقيق المنفعة العامة عبر آليات السوق الحر: ضمان التنافسية الحرة وعدم الاحتكار، وتقاسم الأرض إلى أجزاء متساوية بين كل المواطنين، وعدم تدخل الدولة فيم يخل بالنظام الطبيعي وتحديد نطاق تدخلها. (هيلبرونر، 1979)

ويعتبر سميث أنّ المال هو الأداة أو الوسيط الذي يتم بواسطته أو من خلاله تدوير السلع والخدمات في السوق، فالمال عنده لا يملك قيمة في ذاته، بل مجرد تعبير رمزي عن قيمة السلع، ويميّز سميث بين عجلة تدوير الاقتصاد وهي المال من جهة، وقيمة السلع الحقيقية من جهة ثانية، ويعتبر أنّ ثروة الأمة موجودة في مجموع قيم السلع وليست في المال. (Musa, 2016)

عدّل آدم سميث من أفكاره ومواقفه من النظام المصرفي بعد أزمة عام 1772، التي انطلقت من النظام المصرفي في اسكتلندا وانتشرت إلى عدّة عواصم أوروبية وصولاً إلى المستعمرات الأمريكية، مقترحاً حزمة من القيود القانونية على النظام المصرفي، ما يمثّل خروجاً لسميث عن إطاره النظري الأساس الذي ينادي بحرية السوق ورفع القيود. خلص سميث إلى أنّ النظام المصرفي غير مستقر من حيث طبيعته، مبرراً تقييد وتنظيم عمل المصارف عبر تحديد حد أدنى لسعر الأوراق المصرفية مثل المستندات والكمبيالات والأسهم، وتنظيم وتقييد حرية المصارف بإصدارها، وتنظيم معدل الفوائد الذي تفرضه المصارف على القروض، وحصر الإقراض على اقراض الاستثمار الحقيقي الذي يمولّ الصناعة المنتجة لسلع عينية ذات قيم استعمالية. وبالتالي يعتبر سميث أنّ النظام المصرفي المنفلت من القيود أحد أسباب الأزمات، بالإضافة لأسباب أخرى مثل الاحتكار وسوء توزيع الأرض وتدخل الدولة الزائد.

(Goodspeed, 2016)

أمّا ديفيد ريكاردو، فينطلق تفسيره للأزمات من نظريته حول العلاقة بين الأجر والربح الرأسمالي. فأجور العمّال تحدد إلى درجة كبيرة أرباح المستثمرين، وأرباح المستثمرين تلعب دوراً أساسياً في التراكم. فيحسب نموذج ريكاردو، فإنّ الازدهار يرفع من أرباح المستثمرين ويعزز الطلب على العمالة وبالتالي ترتفع أجور العمّال مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المتنوعة ما يؤدي إلى زيادة عرض السلع ويقود لمزيد من الازدهار، بشرط إنفاق المستهلكين لجميع مداخيلهم في الاستهلاك. ومن هنا استبعد ريكاردو حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي تحت تلك الشروط، واعتبرها حالات استثنائية أو طارئة تحدث على هامش عجلة الاقتصاد التي تتوجّه في خطها الأساسي والعام نحو المزيد من النمو والتراكم والازدهار وارتفاع مستويات المعيشة. (E.K Hunt & Mark Lautzenheiser, 2011)

ويقر ريكاردو بوجود الأزمات وحدوثها، إلّا أنّه يرى أنّ آثارها محدودة وقصيرة المدى، وأنّ الصورة العامة لمسار الرأسمالية هي الازدهار والتراكم. إلّا أنّه يشترط لذلك أن ينفق المستهلكين جميع مداخيلهم، بدون أي ادخار، وفي حال وجود الادخار، فإنّ الطلب على السلع ينخفض بمقدار يعادل الادخار، وبالتالي ينخفض الاستثمار، ثم ينخفض الطلب على العمالة، فتقل الأجور، فينقلب النمو إلى ركود أو كساد.

2.2.2 نظرية الأزمات الدورية والهدم البناء

اشتهر جوزيف شومبيتر¹؛ بأطروحة "الهدم البناء" المرتكزة على موجات من الريادة والمخاطرة الاقتصادية. ويعتبر عمليات التدمير والبناء المستمرة في التشكيلة الرأسمالية أساساً للديناميكية العالية التي يتحلّى بها النظام الرأسمالي. ويرى أنّ مرحلة الريادة المتقدّمة والعالية تحفّزها عوامل خارجية، مثل ظهور سلع جديدة أو طرق إنتاج جديدة أو فتح أسواق جديدة أو حيازة مصادر جديدة للمواد الخام أو ابتكار سلع بسيطة جديدة تدخل في العملية الإنتاجية أو ظهور أنماط جديدة من الإدارة والتنظيم. ويلاحظ شومبيتر أنّه مع كل أزمة تنهار مجموعة من المنشآت والمؤسسات التي تفقد القدرة على استخراج الربح، ويرى أنّ هذا الانهيار أو الفشل هو شرط أساسي للولوج في مرحلة ازدهار جديدة، وهكذا فالانهيار عنده شرط البناء والإفلاس شرط الازدهار. (Schumpeter, 1939)

يعتقد شومبيتر أنّ الأزمات ترتبط ارتباطاً عضوياً بالنظام الرأسمالي، إلا أنّ الأزمات عنده شرط لتطور الرأسمالية وليس انهيارها، فالهدم شرط البناء والأزمة شرط التطور، كما يؤكد أنّ الازدهار لا يأتي إلا على رفات الشركات الأضعف التي يتم اقصاؤها من السوق نتيجة عدم قدرتها على تطوير ربحها أو الحفاظ على مستوى الريادة والابداع المطلوبين. ويعتقد شومبيتر بأهمية المؤسسات المالية، وأنّ المال يمكن له أن يكون قوّة دافعة مستقلة، وبالتالي يرفض فكرة أنّ المال ليس إلا وسيط، ويرفض فصل المال عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

2.2.3 الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي: ويكسل وهايك

يقصد بالاقتصاد الحقيقي بشكل عام، هو مجمل القطاعات الاقتصادية المنتجة لسلع أو خدمات ملموسة، مقابل الاقتصاد الافتراضي أو الرمزي الذي يراكم الأرباح بدون الانخراط بأيّة عملية إنتاجية، كما لا يقدم سلعاً حقيقية.

يستند تفسير كنوت ويكسل² للأزمات، على التفاعل بين معدل العوائد الطبيعية ومعدل العوائد المالية، مميّزاً بين الدائرة الحقيقية في الاقتصاد ودائرة المال، ولكنّه في نفس الوقت يربط بين هاتين الدائرتين بعلاقة تفاعلية. (Wichsell, 1962)

ويعتقد ويكسل بأنّ الأسعار هي الأساس في دائرة الاقتصاد الحقيقي والتي تحدد معدل العوائد الطبيعي. أمّا معدل العوائد من الفوائد المالية فيحدده البنك المركزي. وفي حال كان معدل عوائد فوائد المال أقل من معدل العوائد الطبيعي، فهذا من شأنه تحفيز التضخم ولكن بشكل تراكمي وتدرجي. أمّا في حال كان معدل عوائد فوائد المال أعلى من معدل العوائد الطبيعي، فهذا من شأنه تحفيز الانكماش الاقتصادي انكماش بشكل

¹ جوزيف شومبيتر (1883-1950): اقتصادي نمساوي، رائد المدرسة التاريخية في الاقتصاد، وتنسب له بدايات نظرية الأزمات الدورية.

² كنوت ويكسل (1851-1926): اقتصادي سويدي. ألهمت أفكاره الاقتصادية كلّ من المدرسة النمساوية والمدرسة الكينزية. عمل في ستوكهولم مستشاراً للحكومة في الشؤون المالية والمصرفية. ومن هناك أسس مع آخرين تياراً فكرياً اقتصادياً حمل اسم مدرسة ستوكهولم.

تراكمي وتدرجي. وعليه يرسم ويكسل للبنك المركزي دوراً أساسياً لمنع التضخم أو الانكماش عبر المحافظة دائماً على معدل لعوائد الفوائد الماليّة مرتبط بمعدل العوائد الطبيعي. وعليه يقترح أنّ الأزمات الاقتصادية تنتج فقط عن انحراف معدل العوائد الطبيعي عن المالي.

(Nina Dodig & Hansjörg Herr, 2015)

استناداً على أطروحة ويكسيل، طوّر فريدريك فون هايك³ أطروحته عن معدل الاستثمار، فانخفاض معدّل عوائد الفوائد الماليّة عن معدل العوائد الطبيعي سيحفّز استثماراً غير مستدام وينمّي فقاعة ائتمانية.

(Von Hayek, 1935, 1939)

فإذا قام البنك المركزي بخفض معدل عوائد الفوائد؛ سيرتفع الاستثمار في الصناعات والقطاعات التي تعتمد على كثافة أعلى في رأس المال الثابت مقابل كثافة العمالة، لأنّ خفض الفوائد على القروض مقارنة بمتوسط الربح الحالي، من شأنه أن يجعل الاستثمار في رأس المال الثابت أكثر ربحية، وبالتالي يرتفع الطلب على السلع الرأسمالية (مدخلات عملية الإنتاج) ما يساهم في رفع سعرها، وهذا بدوره يخفّض عرض السلع

الاستهلاكية مقارنة بالسلع الانتاجية. أما انخفاض العرض على السلع الاستهلاكية فمن شأنه أن يرفع أسعارها، وذلك لغيب أي توجّه عند المستهلكين لخفض استهلاكهم. وبهذا وفي المحصلة فإنّ خفض البنك المركزي لمعدل عوائد الفوائد من شأنه أن يساهم في رفع الصناعات التي تعتمد على كثافة أعلى في رأس المال الثابت ورفع أسعار السلع الانتاجية ورفع أسعار السلع الاستهلاكية وبالتالي خلق فقاعة تضخمية وحالة من الاستثمار غير المستقر. (Dodig & Herr, 2015)

2.2.4 الكينزية ونقد ثنائية الاقتصاد

الكينزية نسبةً إلى جون مايرد كينز⁴، الذي بنى سياقه المفاهيمي على نظرية التوازن العام عند الراس "Walrass"، وتحليل الإنتاج والتبادل والاستهلاك المستمرين، أي نموذج التدفق الدوّار "Circular Flow"، الذي يفترض أنّه يتوجّب على المواطنين إنفاق جميع مداخيلهم ليستطيع الإنتاج تصريف كل إنتاجه، بحيث تتحقق قيمة الإنتاج كاملة في المبيعات بشرط إنفاق كل دخل المجتمع على السلع والخدمات. وهكذا تبقى الأرباح مرتفعة، ويحافظ المنتجون على معدلات إنتاجهم أو يرفعوها، ويستمر تدوير المال من الإنتاج إلى المداخيل وبالعكس، بحركة مثالية تحافظ على إنتاج ودخل مرتفعين ومعدلات نموّ مستمرة.

(Hunt & Lautzenheiser, 2011)

بعد أن عجزت النظرية الاقتصادية السائدة في حقبة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي عن تقديم تفسير شمولي ورسين للأزمة الراهنة حينئذ، وبالتالي عجزت عن تقديم حلول ناجعة لإنعاش الإنتاج ورفع

³ فريدريك فون هايك (1890-1992): اقتصادي وفيلسوف بريطاني-نمساوي حاصل على نوبل. أحد أبرز المدافعين عن الليبرالية الكلاسيكية، وأحد مؤسسي المنتدى العالمي لليبراليين الجدد ومن أبرز رواد مدرسة شيكاغو.
⁴ جون مايرد كينز (1883-1946): اقتصادي وكاتب إنجليزي رفيع الشأن، تنسب له النظرية الكينزية التي تفرّع عنها الكينزية الجديدة وما بعد الكينزية، كان من أبرز الشخصيات التي حضرت اجتماع بريتون وودز وساهم في صياغته، وتولّى العديد من المواقع الاستشارية للسياسة وصنّاع الرأي.

معدلات التشغيل، نبعت ضرورة أفكار كينز كإنقلاب ثوريّ ضد الأفكار الاقتصادية الرسمية التي اعتقدت بقدرة آليات السوق الحر على تحقيق التوازن والنمو وتجنّب الأزمات وتحقيق التشغيل الكامل، حيث تؤكد الكينزيّة ضرورة التدخل الحكومي.

تنتقل النظرية الكينزيّة من افتراض أنّ الطلب الكليّ (مجموع الاستهلاك والاستثمار ونفقات الحكومة) هو المحرّك الأساسي للاقتصاد، وتحتاج بأنّ الطلب الكليّ غير الكافي من المرجّح أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. كما أنّ تأثّر أحد عناصر الإنتاج الأربعة (الاستهلاك والاستثمار ونفقات الحكومة وصافي الصادرات) يؤثّر على باقي العناصر، ففي حالة لايقين المستهلكين الناجم عن حقبة من الركود، يتوجّه المستهلكون نحو الادخار أكثر، ما يؤثّر على الطلب الكليّ، وبالتالي ينخفض الاستثمار.

(ثروت وآخرون، 2014)

جاءت أعمال كينز معاصرة لأعمال فون هايك، إلا أنّها تناقضها (Keynez, 1935, 1921). استبدل كينز نظرة الليبراليين الجدد -مثل فون هايك وويكسل- الثنائيّة، التي تضع الاقتصاد الحقيقي مقابل الاقتصاد المالي، بمفهوم هرميّة الأسواق، حيث يرتب الأسواق المختلفة على شكل هرم، تشكّل أسواق العمالة قاعدته وأسواق الأصول قمّته. و عوضاً عن مفهوم معدل العوائد الطبيعي، يصيغ كينز مفهوم معدل العوائد الاستثماريّة، ويرى أنّ قرارات الاستثمار تعتمد على التفاعل بين معدل العوائد الاستثماريّة المتوقع ومعدل عوائد الفوائد الماليّة. فإذا ما ارتفع معدل العوائد الاستثماريّة المتوقع فوق معدل الفوائد على المال، يرتفع الاستثمار، وإذا ما انخفض عنه انخفض الاستثمار. لا يتفق كينز مع الربط الميكانيكي للتوسّع بالتضخم، فأحياناً يؤدي نمو الاستثمار إلى ارتفاع المخرجات الإنتاجيّة وارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة دون حصول تضخم ملحوظ، ولكن بشرط عدم ارتفاع تكلفة الإنتاج وبشرط التوظيف الكامل للموارد والإمكانيّات المتاحة.

فيم تفترض الليبرالية الجديدة بأنّ الأزمات هي ظواهر عارضة أو خارجيّة أو طارئة على النظام الاقتصادي وتعزوها للسلوكيات اللاعقلانيّة للاعبين الاقتصاديين، أي لعناصر بشريّة غير نظاميّة، يقترح التفسير الكينزي أنّ الأزمات مكوّن أساسي لاقتصاديّات الأسواق المتقدّمة، وأنّها مؤشرات على سلوكيات اللاعبين العقلانيين لانتهاز الفرص المتاحة لتعظيم الأرباح. يذهب الكينزيون إلى رفض الاعتقاد بوجود عناصر غير عادية ولا عقلانيّة ولا طبيعيّة في ديناميكيات السلوكيات الموجهة بالسوق وللسوق، فجميع السلوكيات هي سلوكيات لبشر عاقلين يسعون لتعظيم أرباحهم، ولا يوجد عقيدة منزلة أو نظام سلوكيات مكتوب ومتفق عليه يميز العقلاني عن اللاعقلاني، والمخرج المنطقي لسعي البشر خلف تعظيم الأرباح بدون ضوابط هي الأزمات الماليّة. فعوضاً عن إلقاء اللوم على كاهل السلوكيات اللاعقلانيّة للاعبين السوق، ينبغي على الحكومة مراقبة وضبط وتوجيه السلوكيات من خلال سياسات عامّة مناسبة، فالاضطرابات الماليّة مخرجات منطقيّة لغياب السياسات العامّة، أو لتبني الحكومات سياسات عامّة غير سليمة أو غير كافية، فمهما كان السوق جامعاً لن يؤدي إلى أزمات ضخمة طالما تضبطه سياسات عامّة مناسبة.

(Dodig & Herr, 2015)

يشير بيجو⁵ إلى أنّ دائرة المال (دائرة الاقتصاد الرمزي) هي التي تحدد مستوى السعر والتمثيلات الاسميّة عن المتغيّرات الحقيقيّة، بينما تبقى الدائرة الحقيقيّة هي مركز الاقتصاد، وبهذا يتعاطى مع المال على أنّه مجرد تعبير اسمي عن القيم، ودوره وسيط ومحايّد فقط، معارضاً بذلك أطروحة كينز. ويرى أنّ جميع الأزمات تتولّد في دائرة الاقتصاد الحقيقي فيمكن ظهور أعراض الأزمات في دائرة المال، وهو بهذا يعيد وضع دائرة الاقتصاد كمصدر أساسي للأزمات، ويرى بيجو أنّ كلّاً من آليات السوق والتدخل الحكومي غير كافيان لحماية الاقتصاد من الأزمات، مقترحاً منظومة من سياسات العوامل الخارجيّة مثل أنظمة الضرائب والدعم الحكومي. (Pigoiu, 1949)

2.2.5 سامويلسون والاقتصاد المختلط

لاحظ سامويلسون⁶ أنّ عقيدة السوق الحر تنهار عند مجالات متعددة؛ فنظام السوق الحر الرأسمالي غير مستقر بطبيعته. وجود الاحتكارات واحتكارات القلّة يجعل افتراض كفاءة نظام سوق التنافس الحر غير واقعي. فبعض السلع العامّة ضروريّة اجتماعياً ولا يمكن انتاجها بكفاءة بما يحقق الربح. ولتخطّي ذلك يقترح نظاماً مختلطاً من يد السوق الخفيّة وقبضة الحكومة المرئيّة. ويعتقد أنّ النظام المختلط سيخفف وطأة الأزمات وشدّتها وتكرارها، ولا يدّعي أنّ يقوم النظام المختلط بالتخطّي الكليّ للأزمات. ففي حال الدخول في فترة من الركود، تعمل السياسات الماليّة والنقدية على تعجيل الخروج منها وإنعاش الاقتصاد ورفع معدلات التشغيل. ويرى ضرورة تدخل الحكومة لتقييد وتنظيم الاحتكارات، لأنّ وجودها يتعارض مع مصالح المستهلك. ويوكل مسؤوليّة إنتاج السلع العامّة الضروريّة اجتماعياً إلى القطاع العام. ويستعيد أطروحات "بيجو" مانحاً الحكومة دوراً أعلى في فرض أنظمة معقّدة من الضرائب والدعم لتحديد الآثار الخارجيّة للنشاطات الاقتصاديّة مثل التلوّث. وبهذا يفترض سامويلسون أنّ الحكومة محايدة وتعمل للصالح العام وغير مرتبطة بمصالح الطبقات المهيمنة. ولا يتطرق أبداً لحقائق مثل أنّ الإمبرياليّة والعسكرة العالميّة كانت الأدوات الرئيسيّة للسياسة الكينزيّة، وأنّ هذه الأدوات خلقت أزمات أشدّ وطأة من الأزمات التي هدفت إلى تخطيها. كما يفترض دوراً مؤثراً للحكومة في تخفيف حدّة اللامساواة في المجتمع، متجاهلاً لحقيقة غياب أي دليل تاريخي على دور حكومة رأسماليّة في تخفيف حدّة التناقضات الطبقيّة.

(Hunt & Lautzenheiser, 2011)

⁵ آرثر سيسل بيجو (1877-1959): اقتصادي إنجليزي أسس كليّة الاقتصاد في جامعة كامبريدج، مَوْل من جيبه الخاص جهود كينز لتطوير نظرية الاحتمالات. ربطته علاقة قويّة بكينز رغم اختلافاتهما النظرية. بحيث يعتبر أحد أبرز معارضي كينز المعاصرين له.

⁶ بول سامويلسون (1915-2006): أوّل اقتصادي أمريكي يفوز بجائزة نوبل. عمل مستشاراً لجون كينيدي ومستشاراً لوزارة الخزانة الأمريكيّة. عاصر ميلتون فريدمان. كان سامويلسون أقرب للكينزيّة وطور نموذج الاقتصاد المختلط، وكان فريدمان أقرب للنظرية النقدية.

2.2.6 المدرسة النمساوية ومدرسة شيكاغو

في مقابل دعاوي "سامويلسون" للاقتصاد المختلط، تظهر مدرستين اقتصاديتين متطرفتين في دعاويهما لتحرير السوق. كلا المدرستين تؤمنان بالمنافع الكونية للتبادل والفردية المتطرفة والسوق الحر، ولكنهما تختلفان من حيث المنهج. تتبنى المدرسة النمساوية مقاربة عقلانية للنظرية الاقتصادية. فيم تتبنى مدرسة شيكاغو مقاربة تجريبية "إمبيريقية". يعتبر "ميلتون فريدمان" أبرز ممثلي مدرسة شيكاغو وأكثرهم تأثيراً. كلا المدرستين تعتقد أن نظريتهم نقيّة، قوامها علم نقي خالي من الأحكام الأخلاقية والأحكام المسبقة، وأنّ نظريتهم صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان ومجتمع، ورواد كلا المدرستين يحافظون على قناعة عالية بتلقائية السوق وكفاءته. وكلاهما ترجع الأزمات وعدم الاستقرار إلى تدخل الحكومة الزائد، وبهذا يأتي طرحهما على النقيض التام من الطرح الكينزي. ينكر اقتصاديو المدرستين السلطات الاحتكارية التي تحوزها الشركات الكبرى، ويرون أنّ السلع العامّة الوحيدة التي يتوجب على الدولة إنتاجها هي الأمن والدفاع. ويرفضون أي دور للدولة في تحييد الآثار الخارجية مثل التلوّث. حتّى أنّهم ينكرون ضمناً وجود الرأسمالية، فلا يوجد أي أثر في طروحاتهم للعمال والرأسماليين، فالمجتمع عندهم عبارة عن أفراد يتبادلون، وكل وحدة أسرية هي مصنع صغير يسعى لتعظيم منفعته من خلال التبادل. وتتكرر نماذجهم الإضرابات والاحتجاجات والصراعات والتناقضات، ويظهر العالم البشري داخل أطهر الافتراضية وكأنه عالم منسجم ومثالي.

يعيد ميلتون فريدمان⁷ أحد رواد مدرسة شيكاغو الاعتبار لفرضيات كفاءة السوق الحر، وقدرة آليات السوق المتحرر من التدخل الحكومي الكينزي على تحقيق الازدهار والنمو، رغم أنّ هذا الطرح يظهر على أنّه استعادة كلاسيكية لأفكار آدم سميث، وامتداداً لأفكار فون هايك، إلّا أنّ فريدمان كان أكثر تطرفاً، إذ حرر نموذج السوق الحر من الشروط التي وضعها سميث أو هايك كأسس للكفاءة، مثل تقييد النظام المصرفي والمالي ومنع الاحتكار. يضع فريدمان تحقيق الرأسمال لأعلى عوائد الربح كأساس لنمو الاقتصاد والازدهار، فتحقيق الربح الناجم عن حسن الإدارة والخيارات الاستثمارية من شأنه أن يرفع معدلات الناتج ومعدلات التشغيل، وبالتالي تنخفض البطالة ويرتفع معدل الدخل للمستهلكين وتعزز قدراتهم الشرائية، ما يعزز المزيد من الاستثمار وهكذا. (Hunt & Lautzenheiser, 2011)

يعتبر فريدمان أنّ المال عامل اضطراب على المدى القصير فقط، فهو غير محايد على المدى القصير ومحايد على المدى الطويل. إلّا أنّ حياد المال على المدى الطويل يتعارض مع عدم حياده على المدى القصير وهذه من أهم مشاكل هذا الطرح. فإذا أثر المال على الاقتصاد الحقيقي (القطاع الإنتاجي) وساهم في خلخلته على المدى القصير، فإنّ الاتزان على المدى البعيد لا يمكن فصله عن العلاقة الأساسية بين المال والاقتصاد الحقيقي على المدى القصير، وبالتالي لا يمكن اعتبار المال محايداً. تسمّى هذه النظرية النظرية

⁷ميلتون فريدمان (1912-2006): اقتصادي أمريكي حائز على نوبل في العلوم الاقتصادية، أحد رواد مدرسة شيكاغو التي رفضت الكينزية والتدخل الحكومي، وأبرز مناصري النظرية النقدية والنيتار التقليدي في النموذج الكلاسيكي الجديد. عمل مستشاراً للرئيس الأمريكي رونالد ريغان ولرئيسة الوزراء البريطانية مارغرت تاتشر.

النقدية "Monetarism". وفي محاولة لحل هذه المشكلة، يظهر تيار ثانٍ أكثر تطرفاً داخل النموذج الليبرالي الجديد، النظرية النقدية الثانية، الذي يفترض أنّ الاقتصاد في اتزان دائم، وأنّ المال دائم الحياض على المدى القصير والطويل. (Stein, 1970 ; Dodig & Herr, 2015)

بالنسبة لمدرستي النمسا وشيكاغو، فالأزمات لا تنبع من السوق الحر وآلياته، بل من عوامل مختلفة مثل تدخل الحكومة أو القرارات البشرية الخاطئة أو الكوارث الطبيعية.

2.2.7 نموذج السوق الكفو

ظهرت مقارنة "السوق الكفو" في بواكير سبعينات القرن المنصرم، واستخدمت كأساس لتحليل السوق المالي. فقد استندت هذه المقاربة في الأساس على تفسيرات "يوجين فاما"⁸ للكفاءة في سوق الأصول. (Fama, 1965, 1970)

الذي اعتبر أنّ أسواق الأسهم انعكاساً لأسواق الأصول، محيداً للتشتت أو الانحراف الممكن بين الأصول والأسهم. وكان هذا أساساً لاستدعاء فرضية باشييلير الذي حاجج أنّه في أسواق الأسهم، فإنّ العائدات المتوقعة للمضاربين تعادل صفر. (Bachelier, 1900)

وعليه يعرف "فاما" السوق الكفو، بأنّه السوق الذي تعكس فيه الأسعار بشكل كامل ودائم المعلومات المتاحة. تشترط كفاءة السوق غياب تكلفة الحوالة، وتجانس التوقعات، والاتاحة الحرة والمجانية والدائمة والكاملة للمعلومات لكل المشاركين في السوق. (Fama, 1970)

وتتفاوت قوّة نموذج السوق الكفو، من الأضعف: لا يمكن التنبؤ بالأسعار المستقبلية بناءً على ملاحظة أنماط الأسعار في الماضي. إلى النموذج شبه القوي: حيث من غير الممكن تحقيق الأرباح بالاستناد على المعلومات المتاحة للجميع. وصولاً إلى النموذج القوي: حيث تعكس الأسعار المعلومات المتاحة للعامة والمعلومات غير المتاحة للعامة، على افتراض استحالة الحفاظ على المعلومات الداخلية كأسرار.

الافتراض الأساسي هنا، على الأقل في النموذج الضعيف وشبه القوي: أنّ أسعار الأصول في السوق تعكس الأسعار الأساسية. وفي هذا يربط دائرة المال بدائرة الاقتصاد الحقيقي، ويعتبر الثانية انعكاساً للأولى، ويتفق مع الآخرين الذين يعتبروا أنّ الأزمات تظهر فقط في دائرة الاقتصاد الحقيقي وتنعكس في دائرة الاقتصاد المالي.

البحوث الإمبريقية اللاحقة، المتأثرة بالنظريات السلوكية كشفت عن مجموعة من الوقائع التاريخية التي انحرقت فيها أسعار الأصول في السوق عن الأسعار الأساس، وكانت هذه الانحرافات لا تتوافق مع نموذج "السوق الكفو". وبهذا أثبتت مستندة على مشاهداتها التجريبية أنّ أسعار الأصول لا تعكس بالضرورة الأسعار الأساس، وهذا يناقض ركيزة أساسية من ركائز النموذج النيوكلاسيكي، التي تفترض أنّ أسعار الأسهم تمثل انعكاساً لأسعار الأصول. (Shleifer, 2000)

⁸ يوجين فاما (1939): اقتصادي أمريكي حاز على نوبل، ينسب له تطوير نموذج السوق الكفو.

كما ينكر رواد نظرية السوق الكفو وجود الفقاعات المالية. بالنسبة لهم لا يمكن أن تتشكل فقاعة دون أن يبصرها بعض اللاعبين قبل تشكلها وبالتالي سيتخذون قرارات تحول دونها. لذلك ينسبون الأزمات للركود والكساد وغيرهما من الظواهر الاقتصادية. (Malkiel, 2011)

2.2.8 المدرسة السلوكية

لم تنحصر مشاكل نموذج "السوق الكفو" في تلك التي أبرزتها الدراسات الإمبريقية فقط، فقد ظهرت مجموعة من الدراسات والأدبيات التي تنتقد النموذج من وجهة نظرية، مثل المنهج السلوكي⁹ الذي يرى أن القرارات المالية التي يتخذها صناع القرار والمدراء وأصحاب الأصول والشركات الضخمة، تعتمد على الإطار المفاهيمي المرجعي لاتخاذ القرار، فحسب في حال الإتاحة الكاملة للمعلومات ستتباين القرارات بتباين الأطر النظرية والنماذج التي يوظفها صناع القرارات. اعتمد المنهج السلوكي على دراسات علم النفس، ووجد من خلال مجموعة من التجارب النفسية التي طبقت على مجموعات متنوعة من الأفراد ضمن شروط مدروسة لقياس ردات فعلهم وقراراتهم الاقتصادية، أن الأفراد الحقيقيون -على عكس افتراضات الليبرالية الجديدة- يميلون إلى ارتكاب مجموعة شائعة من الأخطاء، ولا يتخذون قرارات منسجمة مع الذكاء المفترض وتعظيم منافعهم الفردية. (Hunt & Lautzenheiser, 2011)

ويعتقد أصحاب المنهج السلوكي أن الفترات الزمنية التي يستند عليها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم تؤثر على مخرجات القرار. ففي حال استناد قراراتهم إلى فترات قصيرة جداً، ترتفع احتمالية أن تكون هذه الفترة غير ممثلة لأنماط نمو وتغير الأسعار، وبالتالي تأتي التوقعات والقرارات غير ملائمة. كما يحدث أحياناً أن يلحق المستثمرون بقطيع المستثمرين، أي أن يتبع الأقلية أنماط القرارات التي تتخذها الأغلبية من اللاعبين في السوق، لاعتقادهم أن الأغلبية أدرى بالحقائق أو القرارات. وفي أحيان أخرى تتأثر القرارات التي يتخذها المستثمرون بقرارات المستثمرين الآخرين ذوي الأصول الأعلى والخبرة الأعلى. وبهذا ينتقد أصحاب المنهج السلوكي أحد أهم الافتراضات الأساسية عند الليبرالية الجديدة، فالأفراد غير عقلانيون، وتتأثر قراراتهم بعوامل ثقافية ونفسية واجتماعية مختلفة، كما تتأثر قراراتهم المستقبلية بقدرتهم على قراءة الماضي، وتتأثر قرارات الأضعف بالقرارات الاقتصادية والمالية التي يتخذها اللاعبون الكبار. وبهذا يضعون الأسس لنقد نظريات التوقعات العقلانية. ويفسرون الأزمات بقرارات الاستثمارية أو السياساتية أو الفردية خاطئة تأثرت بالانطباعات النفسية والشعورية، مثل التفاؤل الزائد أو الثقة المبالغ بها أو اليأس والتشاؤم. (Kaya & Yildirim, 2018)

⁹ يدرس المنهج السلوكي في الاقتصاد، أثر العوامل النفسية والشعورية والعاطفية والإدراكية والثقافية والاجتماعية في اتخاذ القرارات الفردية والمؤسسية، وأثر هذه العوامل في حرف هذه القرارات عن تلك التي تفرضها المناهج الكلاسيكية في الاقتصاد.

2.2.9 نظرية التوقعات العقلانية

تطور من مشاكل نموذج "السوق الكفو" الذي يطبق على مستوى الاقتصاد الجزئي، ومن النقودات الموجهة ضده، نموذج "فرضية التوقعات العقلانية". يتشارك هذا النموذج مع نموذج السوق الكفو في افتراض تجانس التوقعات لكل وكلاء السوق بناءً على الأسعار الأساس في الاقتصاد الحقيقي. ويتفق معه في توزع التوقعات غير العقلانية توزيعاً طبيعياً¹⁰ حول التوقعات العقلانية. بحسب هذا النموذج يضمن اللاعبون الاقتصاديون من أصحاب التوقعات العقلانية ارتباط التوقعات الكلية أو مجموع التوقعات في السوق بأسعار الأساس. والتوقعات بحسب هذا النموذج تشمل كافة مجالات الاقتصاد والقرارات المختلفة، فالتوقعات ممكن أن ترتبط بأسعار الأصول والمتغيرات الاقتصادية المختلفة والأسعار المستقبلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي ومعدلات البطالة وغيرها. (Dodig & Herr, 2015)

ساهم "جون موث" في وضع الأسس النظرية لفرضية "التوقعات العقلانية"، معتقداً أنّ التوقعات في السوق هي نفسها التنبؤات الناتجة عن النماذج الاقتصادية. فلا يمكن بنظره فصل التوقعات في السوق وبالتالي القرارات والسياسات عن النماذج الاقتصادية الموظفة لاتخاذ هذه القرارات والسياسات نفسها. (Muth, 1961)

يفترض "جون موث" سوقاً بسلعة واحدة فقط، فلو افترضنا ظهور تكنولوجيا جديدة تساهم في خفض تكلفة الإنتاج وخفض سعر السوق، سيتعرض منحنى العرض لإزاحة، ستختلف حالة الاتزان القديمة بعد ظهور التكنولوجيا، ولكن هذا لا يعني أبداً الدخول في حالة من الاضطراب وعدم الاتزان، فآليات السوق كفيلة وحدها بخلق اتزان جديد وبشكل مباشر. بشرط إتاحة وتوفر المعلومات الكاملة عن التكنولوجيا الجديدة. وعليه يرى موث أنّ الأزمات لا تنتج عن اضطرابات أو تناقضات هيكلية أو أساسية في الاقتصاد، بل عن اضطراب أو اختلال في المعلومات ومستوى اتاحتها.

ازدهرت فرضية التوقعات العقلانية في سبعينات القرن المنصرم. حيث يعيد "روبرت لوكاس" في بواكير سبعينات القرن الماضي تأكيد أسس فرضية "التوقعات العقلانية"، فاللاعبون الاقتصاديون عنده يتوقعون متغيرات اقتصادية بناءً على الأسعار الأساس في الاقتصاد الحقيقي. ويتفق أيضاً مع فكرة أنّ التغيرات التكنولوجية ممكن أن تخلق بعض التآرجح أو انحراف الأسعار السوقية عن الأسعار الأساس. ويضيف بعض الاستثناءات التي ممكن أن تحرف التوقعات عن الأسعار الحقيقية، منها التحولات في تفضيلات المستهلكين وقراراتهم في الاستهلاك ووقت الراحة وأثر ذلك على معدلات البطالة والتشغيل. فالتغيرات والتحولات الأساسية في التفضيلات وبالتالي في البطالة والتشغيل، من شأنها أن تساهم في تشتت الأسعار عن الأسعار الأساس، أو أن تزيح التوقعات عن الواقع، وبهذا يضيف لوكاس على نموذج موث بعض الاستثناءات التي يظهر فيها انحراف للتوقعات عن واقع الأسعار. (Lucas, 1972)

¹⁰ التوزيع الطبيعي: مصطلح من علم الإحصاء يصف توزيع نظري للبيانات المتجمعة يظهر على شكل جرس مقلوب، يسمى منحنى غاوس، ويكون التوزيع الطبيعي متماثلاً عندما تتطابق فيه قيم مقاييس النزعة المركزية (المتوسط والوسيط والمنوال).

أما "بول ديفيدسون" فيرى أنّ أطروحة "جون موث" خيالية وبعيدة عن الواقع. فمقاربة "التوقعات العقلانية" تفترض أنّ التوقعات تطابق أسعار الاتزان في النموذج الاقتصادي ولا تنحرف عنها. وإذا ما صحّ هذا الافتراض لا يمكن للنماذج الاقتصادية التعاطي مع التوقعات على أنّها متغيّر مستقل. فافتراض عقلانية التوقعات يعني مطابقة التوقعات للأسعار الحقيقية وبالتالي لا تعتبر توقعات ويجب إزالتها من النموذج الاقتصادي بالأساس. إنّ افتراض عقلانية التوقعات ومطابقتها لحقيقة الأسعار من شأنه أن يلغي التاريخ، فما سيحدث في المستقبل هو ما حدث في الماضي. وهذا يتناقض مع النموذج الكينزي مثلاً الذي يقرّ بالتاريخ والتعاقب، وأنّ ما حدث في الماضي ليس بالضرورة أن يحدث في المستقبل.

(Davidson, 1991)

يسأل "الآن كيرمان" أسس نظرية التوقعات العقلانية التي تقترح أنّ اللاعبين الاقتصاديين يملكون توقعات عقلانية، دون أن تحدد كيف يمكن الوصول إلى اقتصاد يتيح ذلك. كما تدعي النظرية أنّ اللاعبين الاقتصاديين سيستخدمون قرارات بناءً على توقعاتهم تؤدي إلى حالة اتزان عام في السوق والاقتصاد، ولكنّها لا تجيب على سؤال: لماذا سيأخذ اللاعبون هذه التفضيلات والخيارات؟ وما هو الدليل على أنّ الناس يملكون عادةً توقعات عقلانية؟ وإلى أي مدى يثبت الدليل التجريبي ذلك؟ (Kirman, 2010)

كما يقدم بارنيت نقداً لنظرية التوقعات العقلانية، مؤكداً على أنّ هناك مصدر واحد للمعلومات في السوق وهي البنوك المركزية التي تصدر عادةً معلومات خاطئة، بسبب انعدام الاحتراف والمهنية. ويرى أنّ الناس تحمل توقعات عقلانية بناءً على المعلومات المتاحة، إلا أنّ هذه المعلومات خاطئة. (Barnett, 2011) وفي جهة ثانية، تستند الكينزية الجديدة على فرضية "عقلانية التوقعات". إلا أنّها تفتقر عنها بافتراض أنّ الأسعار والأجور تملك مرونة منخفضة نسبياً أمام التغيرات، فالأجور مثلاً لا تتغيّر بسرعة عالية بسبب ارتفاع تكلفة إعادة التفاوض على الأجر كل شهر، أمّا الأسعار فتتخفّف مرونتها لوجود كثير من السلع في المخازن تم شراؤها على السعر القديم، كما أيضاً تتخفّف مرونتها لصعوبة تكيف المستهلك مع أسعار جديدة كل يوم. انخفاض مرونة الأسعار والأجور النسبي، يحد من سرعة السوق في التكيف نحو الاتزان.

(Mankiw, 2008; Mankiw and Romer, 1991)

تطوّر نموذج الاجماع الجديد من نموذج الكينزية الجديدة. الذي يحتاج أنّه إذا كانت الأسعار والأجور لا تملك المرونة والسرعة الكافية للتكيف على المدى القصير، فإنّ الفترة بين المدى القصير والمدى الطويل اللازمة لعودة الاقتصاد لكي لحالة اتزان جديدة، كفيّة بتوليد العديد من المشاكل والاضطرابات مثل ارتفاع البطالة وفائض الإنتاج وغيرها. وعليه لا بد من توظيف سياسات نقدية ومالية لمحاولة التخفيف من الآثار أو تجنّب المشاكل والاضطرابات، وبالتالي لا بد من دور أساسي للدولة. (Woodford, 2009)

2.3 تفسيرات المدارس الاقتصادية لأزمة 2008

بعد أن عرضنا لتفسيرات المدارس الرئيسية المختلفة للأزمات في النظام الرأسمالي، نأتي الآن على عرض أبرز تفسيرات المدارس الاقتصادية المختلفة لأزمة الرأسمالية المعاصرة في القرن الواحد والعشرين، كما تجسدت فيم عرف باسم الأزمة العالمية 2008.

في إطارها العام، مثلت تفسيرات الاقتصاديين للأزمة المالية العامة لعام 2008، امتداداً منهجياً ونسقياً للمدارس الاقتصادية السائدة، التي دُكرَ أبرزها في بداية سابقاً. كما أن جهود الاقتصاديين لتفسير أزمة 2008، ما تزال مستمرة إلى الآن، مثلما أن الجهود النظرية لتفسير الركود العظيم لعام 1929 لم تنقطع بعد أكثر من تسعة عقود من الحادثة. (Preiwe, 2010)

إن استمرار تبني مناهج اقتصادية ظهرت في القرن الفائت أو الذي قبله لتفسير أزمات الرأسمالية المعاصرة في القرن الواحد والعشرين، يعني واحدة من اثنتين، إما أن الرأسمالية لا تتغير جوهرياً عبر التاريخ، وبالتالي فلا داعي لتحديث المدارس وينحصر المطلوب في إعادة تطبيق نفس المناهج القديمة على الرأسمالية المعاصرة، أو أن الرأسمالية تغيرت جوهرياً وبنويماً، وبالتالي فتلك المناهج أمست قديمة، عاجزة عن تفسير الرأسمالية المعاصرة وأزماتها. تميل الدراسة لتبني الافتراض الثاني، (تغير الرأسمالية وقدم المدارس)، وستسعى الدراسة من خلال مسارها إلى معالجة هذا الافتراض وإثباته.

حاولت مدارس الاقتصاد الرسمي، وخاصة الليبرالية الجديدة، رفض نسبة الأزمة إلى آليات السوق الحر والنظام الرأسمالي وتحرير القطاع المالي ومراكمة الأرباح وانعدام المساواة وتعمق الفجوة الطبقيّة وارتفاع المديونية وتآكل القدرات الشرائية، ورفضت أي تفسير يرجع الأزمة لأسباب هيكلية أو بنويّة في الاقتصاد. وذهبوا إلى تفسير الأزمة بعوامل في مجملها خارجية، مثل الجشع والطمع والأخطاء البشرية في اتخاذ القرارات وتدخل الحكومة. (Zadeh, 2011)

كما تستمر النماذج التي تتبني فرضية كفاءة السوق في إنكار الفقاعات المالية رغم وقائع أزمة 2008. فالأزمة عندهم لم تكن بسبب الفقاعة المالية التي تتشكل بنمو القطاع المالي عن القطاع الإنتاجي، بل تشكلت بسبب الركود الذي يصيب القطاع الإنتاجي. وتستمر في تغاضيها عن تشكل شبكة من الأسعار الخاطئة التي تتحرف عن القيم الحقيقية للأصول. وتكرر العوامل البيئية والسلوكية التي تؤثر على قناعات الناس (مستثمرين، ماليين، مستهلكين) وتوقعاتهم وبالتالي قراراتهم، وتتمسك بفرضها المجرد العام الذي يدعي أن جميع اللاعبين عقلانيين. (Malkiel, 2011)

ومن الجهة الثانية، تحتاج بعض الأدبيات أن نموذج السوق الكفو لم يفشل في التفسير فقط، بل كان سبباً في الأزمة، فالأسعار دائماً خاطئة ولا أحد يعلم إذا كانت أعلى أو أدنى من الأسعار الطبيعية التي تطابق أسعار الأصول. مؤكدة على ضرورة التمييز بين فقاعات أسعار الأصول التي تنتضخ بدون ارتفاع عالي في الدين مثل ما جرى في أزمة الدوت كوم "dot com" لعام 2000، وفقاعات أسعار الأصول الممولة بالدين مثل أزمة 2008. فالأخيرة أخطر وتحمل تبعات أشد وطأة.

ففي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة الدين الفردي إلى الدخل، والتي تقدر عادة بالثلث، لتصل إلى 100% قبيل الأزمة. كما ارتفعت نسبة الدين إلى القيم الماليّة عند بعض المصارف -مثل بنك الأخوة ليمان وبنك بيرن ستيرنر- إلى 30 ضعفاً من قيمهم الماليّة. ساهم هذا الارتفاع العالي في المديونيّة في مفاومة محددات الأزمة وأثارها. (Malkiel, 2011)

يرى كثير من الكينزيين أنّ غياب التدخل الحكومي الفعّال كان السبب وراء تضخّم 2002، الذي قاد بدوره إلى الأزمة الماليّة العالميّة 2007-2008، وما تبعها من ركود عظيم. ويقترحون كمرخج رئيسي من الأزمة، إعادة مأسسة النواظم والضوابط والقيود التي فرضت بعد ركود 1929-1933 العظيم، وإعادة فرض القيود والتنظيم في السوق، وإعادة فرض تدخلات "Glass-Steagall" لعام 1933، لتقييد ميول البنوك التجاريّة لنزع الاستقرار، وهذا من شأنه تدجين سلوك المضاربة عند اللاعبين الكبار في الوبل ستريت وغيرها. يدرك الكينزيون حدود هذه الإجراءات، فهي من شأنها تثبيط وتنظيم سلوكيّات المضاربات والمقامرات والمغامرات في السوق المالي، ولكنها غير كافية لإعادة إنعاش الاقتصاد من الركود والأزمة، وعليه يقترحون توظيف القطاع العام كمقرض ومدين، كحيلة أخيرة لإحياء الاقتصاديات الخادمة. وعليه يدعم معظم الاقتصاديون وصنّاع السياسات الكينزيون حزمة من السياسات العامّة تشتمل عادةً على استراتيجية مزدوجة من الضبط والتنظيم مع تحفيز وإدارة الطلب. (Dodig & Herr, 2015)

ويحاجج الاقتصاديون السلوكيون صعوبة تفسير الأزمة من خلال النظريّات الاقتصاديّة التي تفترض أنّ الفرد اقتصادي بطبعه واللاعبون عقلانيون والأسواق حرّة. من هنا يحاول السلوكيون تسليط الضوء على النظريّة السلوكيّة كأداة مهمّة لتفسير الأزمة لعام 2008. ويعتقدون أنّ الإحالة إلى القدرات الإدراكيّة الفرديّة في عمليّات صناعة القرار أنجع من الإحالة إلى العقلانيّة المفترضة. فيم يفحص الاقتصاد التقليدي سلوك الأسواق ويحلل الدخل والسعر ومقادير الإنفاق والعلاقة بين التوفير والاستثمار. يدرس الاقتصاد السلوكي السلوك الإنساني من خلال تحليل عمليّات الاستثمار، ومحددات الأسعار، والإنفاق والإدخار، بتضمين العوامل النفسيّة التي تؤثر على سلوكيّات البشر ومحفزاتهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم. وتدعو المدرسة السلوكيّة لتضمين مختلف العلوم الاجتماعيّة في التفسير الاقتصادي. وتحتاج بأنّ الانسان الفرد يملك عقلانيّة محدود في اتخاذ القرارات في ظل حالة اللاتيقين. في أزمة 2008 نشأت بيئة من اللاتيقين لم يعرف البشر كيف يتصرفون في خصمها. هذه الحالة لوحدها دليل على عدم صحّة النظريّات التقليديّة التي تفترض عقلانيّة القرارات والتوقعات وكفاية المعلومات. ففي بيئة من اللاتيقين يتخذ الأفراد قراراتهم بعقلانيّة وقدرات محدودتين. قام بعض علماء الاقتصاد السلوكي في فحص نظريّة صناعة القرار تحت شروط اللاتيقين والمخاطرة والتوقعات. (Kaya & Yildirim, 2018)

بحسب بعض التفسيرات السلوكيّة، بدأت الأزمة 2008 من فقاعة أسعار سوق العقار الأمريكي. فالأزمة الاقتصاديّة 2008 هي أزمة ماليّة بالأساس، نجمت عن الأخطاء في تطبيقات الائتمان في الولايات المتحدة والمشاكل المتعلّقة بسداد الائتمان في سوق الإسكان. كما دلل التقييم المرتفع للأسهم والمشتقات على غياب الإشراف. من الممكن دراسة تشكّل الأزمة من عدّة مجالات، المجال الأوّل هو النتائج السلبيّة للسياسات

المتبعة، عزز خفض معدلات الفائدة في الولايات المتحدة في مطلع تسعينات القرن الماضي، تحوّل المجتمع نحو الإنفاق الاستهلاكي الكبير. كما ساهم الاعتقاد بأن سوق العقار والإسكان مريح ومجال ممتاز للاستثمار، في ارتفاع أسعار الأسهم والمشتقات المرتبطة بهذا السوق، ما أدى إلى تكوّن فقاعة. في عام 2004 قام بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة تحت شعار مكافحة التضخم، وبدأت مشكلة العجز في سداد المستحقات تنمو في صفوف ذوي الدخل المحدود، وبالتالي بدأت أسعار العقار والإسكان بالانخفاض نتيجة انخفاض الطلب وظهور مشاكل العجز والتعثّر في السداد. وكفّ قطاع العقار والإسكان عن كونه قطاع استثماري مريح. هذا يعني ارتفاع مستحقات سداد القروض العقارية وفي نفس الوقت انخفاض قيمة المساكن والعقار. (Kaya & Yildirim, 2018)

فبسبب خفض الفوائد في التسعينات، بدأت البنوك بتقديم قروض عقارية لذوي الدخل المحدود دون اعتبار لقدرتهم على السداد، وبالتالي ارتفعت معدلات التضخم وانخفضت أسعار الإسكان، وتكوّنت الفقاعة نتيجة ضعف مراقبة الأسهم والمشتقات. برزت أهمية الاقتصاد السلوكي، عقب فشل الاقتصاد الرسمي في الوصول لتفسير. يرى التفسير السلوكي أنّ سايكولوجية المستثمر ليست بالضرورة عقلانية، ويقول بمحدودية قدرة المستثمرين على تبيّن التسعير الخاطئ للأصول.

يقدم السلوكيون عدّة حجج لنقد فرضيات عقلانية السوق واللاعبين؛ مثل اللجوء إلى الماضي لتوقع المستقبل، فقبيل أزمة 2008، استند المشترون على معطيات الماضي التي تدل على ارتفاع أسعار العقار، ما شجّعهم على دفع أثمان أعلى، تزامن ذلك مع العرض الزائد للائتمان نتيجة خفض معدلات فوائد الاقتراض، وتشكّلت الفقاعة.

ومثل تأثر القرارات العقلانية بالعواطف والطموح والطمع والخوف، ففي حالة تراجع النمو والانكماش الاقتصادي، تنمو مشاعر الخوف والحذر والتشاؤم، وتتخذ قرارات اقتصادية أقل خطراً، ويتّجه الاستثمار نحو المجالات الآمنة، وفي فترات النمو والازدهار، تنمو مشاعر الطموح والطمع والشجاعة، وتتخذ قرارات اقتصادية أكثر خطراً، وتتّجه الاستثمارات نحو المجالات الأقل ضماناً. ساهم الارتفاع طويل المدى في أسعار السوق العقاري إلى تحفيز المستثمرين وتشجيع المخاطرة، وتعزيز افتراض ديمومة ارتفاع الأسعار، ما حيّد الخوف من انخفاض قدرات المقترضين على السداد، وذلك لأنّ قيم أصولهم العقارية ستستمر في الارتفاع، فزاد عرض الإقراض والرهن العقاري، وتدفقت رؤوس الأموال من القطاعات الآمنة إلى القطاعات الأخطر. وعندما ساد شعور الخوف على المستثمرين، تخلّصوا بسرعة من الأصول ذات القيم المتهاوية، بيع الأصول الذي حفّزه الهلع، سرّع انخفاض أسعار الأصول وخفض قيمها.

(Kaya & Yildirim, 2018)

كما يتنوّع الخطاب الأكاديمي في تفسيراته، فقد ركّزت بعض الأدبيات على تحليل القطاع المالي والميل نحو رفع القيود من سبعينات القرن الماضي، ولوم السياسات المالية الموسعة والزائدة، التي دعمها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ما بين عامي 2002-2004. (Hellwig, 2008; Posner, 2009; Taylor, 2009)

وركزت أدبيات أخرى على البحث عن نمط مشترك في الأزمات المالية عبر التاريخ، واكتشفوا وجود نمط متماثل في أزمة اليابان 1992، والأزمة الآسيوية 1997-1998، وأزمة الأرجنتين 2001، وأزمة الرهن العقاري 2007-2008. فجميع هذه الأزمات تولدت عن توسع الإقراض و فقاعات أسعار الأصول، التي تتكوّن بسبب ارتفاع التوقعات في فترات الانتعاش والازدهار الاقتصادي، الذي سرعان ما ينقلب مخيباً كلّ الآمال.

(Borio and Drehmann, 2009; Reinhart and Rogoff, 2009)

وتتفق أدبيات أكاديمية أخرى مع مخرجات اجتماع العشرين العظام لعام 2009 ومنتدى الاستقرار المالي "Financial Stability Forum" عام 2009؛ في إلقاء اللوم على غياب الرقابة الحكومية الاحترازية على النظام المصرفي، ما يحفز الفقاعات ومخاطرها، ويقلل احتمال إدراكها في مراحلها التكوينية الأولى.

(Brunnermeier et al, 2009; Goodhart, 2009)

وهناك تيار من الأدبيات النقدية التي تدعو لتوظيف نماذج متعددة التخصصات المتشابكة. حاجج دعاة هذا التيار بأن أزمة 2008، هي أزمة متعددة الجوانب ولا يمكن حصرها في الاقتصاد أو المال فقط، بل تتعداهما لتصل إلى كافة الجوانب الاجتماعية والبيئية والمناخية، وقضايا الجوع والغذاء والطاقة والموارد. ورفضوا حصر الأزمة في المال والاقتصاد، ووجدوا أنها أزمة تهدد الحضارة البشرية ككل بل وبيئة وطبيعة كوكب الأرض. (ميتلمان، 2012؛ جورج، 2012؛ هوتار، 2012)

يرى جان بريو أنه من الممكن تصنيف جميع التفسيرات الرسمية للأزمة في ثلاث توجهات رئيسية، توجهات تعزو الأزمة لفشل السوق أو فشل الدولة أو العوامل البشرية. (Preiwe, 2010)

التوجه الأول: تفسير الأزمة بفشل السوق

تفسير الأزمة بفشل السوق، ينضوي على عدة تفسيرات فرعية.

- فشل السوق النابع عن عدم تماثل المعلومات المتاحة للاعبين الاقتصاديين، وفجوة المعلومات بين البنوك والمقرضين، وعدم المساواة في امتلاك المعرفة وأدوات التحليل والمناهج اللازمة لتقييم المخاطر وقراءة السوق والتنبؤ به. يؤدي عدم التماثل في إتاحة المعلومات والمعرفة ومناهج التحليل إلى تعزيز المخاطر، ويحجب عن الأغلبية الساحقة من اللاعبين في السوق الحق في الحصول على المعلومات أو المعرفة اللازمين لتقييم المخاطر. فتقييم المخاطر بحاجة لمعرفة غير تقليدية وغير متاحة للعامة وكثير من المختصين، ذلك أنّ كثير من الأدوات والسلع المالية معقدة ومبهمّة وعرضة لمعدلات عالية من الخطر. كما أنّ معظم عمليات تقييم المخاطر مضللة حيث تجري على المستوى الجزئي، ولا تأخذ بعين الاعتبار الميل نحو التقليل من قيمة المخاطر في فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي.

- فشل السوق بسبب الاحتكارات الكبيرة، فوجود مؤسسات مالية مثل بنك الاخوة ليمان " Lehman Brothers Bank"، أكبر من أن تنهار بسبب الأضرار الجانبية الهائلة الناجمة عن انهيارها، يجعل استراتيجيات الخروج غير ممكنة، وأكبر من أن يتم انقاذها، بسبب التكلفة العالية. هذا الواقع يتخطى كل مبادئ الرأسمالية التنافسية، ولا ينطبق إلا على نموذج يهيمن فيه احتكارات كبيرة في القطاع المالي. ما يبرز مشاكل المناهج المستخدمة في التحليل والتقييم. في نموذج الاحتكارات الكبيرة للمؤسسات المالية، تنمو ظاهرة حكم وهيمنة الأوليغارشيّة، (حكم القلة القويّة المسيطرة)، وهذه النخبة منحازة بالضرورة لمصالحها، وتتواطأ مع وكلاتها، الذين يميلون إلى نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة التي تنطوي على مخاطر وأضرار جانبية خارجية عالية.
- فشل السوق بسبب التضخم في أسعار الأصول المضاربة، الذي يحفز درجة عالية من سوء توزيع رأس المال، وأضرار جانبية ضخمة ممكن أن تنتج عن انفجار فقاعة أسعار الأصول.

التوجه الثاني: تفسير الأزمة بفشل الدولة

يتمثل فشل الدولة في عدّة مجالات؛ ضعف الرقابة الحكومية الكلية الوقائية على النظام المصرفي. أو السياسات الخاطئة والتدخل الزائد، وفي الجهة الثانية فشل الدولة المتمثل في عدم التدخل الكافي. خضوع رجال السياسة والحكومة وأعضاء البرلمان لحملات الضغط من كبار اللاعبين الماليين، مثل الحملة التي نظّمها وكلاء الـول ستريت في الولايات المتحدة في السبعينات، للضغط على الحكومة وصنّاع السياسة لتبني سياسة رفع القيود التدريجية عن العمليات والقطاع المالي، ولمعارضة أي مقترح لتنظيم السوق المالي المحلي ومعارضة مقترحات تنظيم عالمي للسوق المالي الدولي.

التوجه الثالث: تفسير الأزمة بالعوامل البشرية

تفسير الأزمة بجشع واحتيال وفساد ومضاربة المصرفيين، أو سوء الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في التوقيت المناسب.

ويرى جان بربو أنّ جميع العوامل الشائعة عالمياً في تفسير الأزمة والموصوفة هنا، لا تكشف عن الأسباب الأساسية التي أنشأت الشروط الموضوعية لظهور الأزمة. معظم هذه العوامل تركز على نطاقات الاقتصاد الجزئي وعلى جانب عرض المنتجات المالية. تجاهلت هذه العوامل تفسير الطلب العالي على الأصول الخطرة. ويدعو إلى اعتبار العوامل الأعمق خلف الأزمة، المتمثلة بعدم الاتزان العالمي في التجارة وتدفق الرساميل في العقدين الأخيرين، الذي رسم ملامح عصر يقوده نمط منحرف من عولمة في هيكل مالي. هذا الواقع أدى إلى إغراق قطاع المال في الولايات المتحدة بتدفق كبير لرؤوس الأموال التي تبحث عن الاستثمار الخطر أو الاستثمار خالي المخاطر، ما خلق طلب هائل على المنتجات المالية وحفز اقتصاد كلي أمريكي خطر وغير مستدام ويرتكز على فقاعات الأصول، وهذا السبب العميق الأول. والسبب العميق الثاني يتمثل بتحوّل رأسمالية ما بعد الحرب في الولايات المتحدة من خلال الأمولة إلى رأسمالية هشّة

يقودها القطاع المالي، ما عزز الفجوات في المداخل، وحل الانفاق الحكومي والاستهلاك المعتمد على الدين محل ديناميكيّات الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الإنتاجية. (Preiwe, 2010)

تكثيف

يمكن إدراج أطروحات آدم سميث وديفيد ريكاردو، في إطار المدارس الكلاسيكية، التي تحاول النظر إلى الاقتصاد في علاقته بالسياسة والاجتماع والثقافة، وترفض التعاطي مع حقل الاقتصاد بتجرّد عن باقي حقول الحياة الإنسانية، وتميل إلى تبني منهج تاريخي في التحليل، ومقاربة أكثر ديناميكية، وتحليلات مبنية على أسس إمبيريقية، تستند عليها للوصول إلى تعميمات نظرية، وتعتبر النماذج الكلاسيكية أقل تجريباً وتبسيطاً، وتنطلق في تحليلها من دائرة الإنتاج إلى التبادل وليس العكس.

(Hunt & Lautzenheiser, 2011; Cypher & Dietz, 2008)

في مقابل التيار العام والواسع للمدارس الكلاسيكية، يوجد التيار العام للمدارس النيوكلاسيكية، أو الكلاسيكية الجديدة، والتي تنقسم بشكل رئيسي إلى تيار الليبرالية الجديدة وتيار الكينزية والكينزية الجديدة من الجهة الثانية. تعتبر الليبرالية الجديدة أكثر محافظة، وتذهب إلى الإيمان المطلق بالقدرة التصحيحية الذاتية للسوق التنافسي المتحرر من القيود، حيث يمثل السوق المتحرر بيئة خصبة لنشاط اليد الخفية، التي تعمل من خلال ديناميكيّات موضوعية على تحقيق التوازن وتجنّب أو تخطي الأزمات الكبيرة والرئيسية، وتدعو هذه المدرسة إلى خصخصة كل ما هو عام، ورفع جميع القيود عن العمليات الاقتصادية الجزئية -اقتصادية والاقتصاد الكلي -اقتصادية والتجارة الدولية، وترفض رفضاً حازماً أي دور للحكومة أو الدولة في السوق. وعليه تميل بعض الأدبيات إلى تسميتها مدرسة عدم التدخل. وتمثل المدرسة التي تعرف "بمدرسة شيكاغو" أعلى أشكال النيوليبرالية المتطرّفة، فهم مثلاً يرفضون رفضاً قاطعاً أي دور للدولة في السوق والاقتصاد والتبادل الداخلي والخارجي، ويصل رفضهم التدخل إلى عدم تدخل الدولة في منح رخص العمل للأطباء والمهندسين. ينضوي تحت لواء الليبرالية الجديدة، كلّ من مدرسة شيكاغو والمدرسة النمساوية، وأصحاب نظرية التوقعات العقلانية ونموذج السوق الكفؤ، وإسهامات هايك وويكسل، وغيرهم.

(Hunt & Lautzenheiser, 2011; Zadeh, 2014; Cypher & Dietz, 2008)

فيم تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النيوليبرالية في مجموعة كبيرة من الخصائص والنماذج والافتراضات، إلا أنها تفتقر عنها عند موضوع تدخل الدولة، حيث تعتقد الكينزية بضرورة تدخل الحكومة أو الدولة (اليد المرئية) خاصة في فترات الأزمات الكبيرة (اخفاق اليد الخفية)، وذلك لإعادة السوق إلى اتزانه عبر حزمة من السياسات المالية والنقدية والاقتصادية. وينضوي تحت راية الكينزية، أعمال جون مايرد كينز وسامويلسون ونموذج الإجماع الجديد.

(Hunt & Lautzenheiser, 2011; Zadeh, 2014; Cypher & Dietz, 2008)

أما المدرسة السلوكية، وإن كانت تدعو لاعتبار العوامل النفسية والبيئية والاجتماعية وحدود الإدراك البشري كمحددات للسلوك البشري في حقول الاقتصاد والمال، وتقدم نقداً لنظرية التوقعات العقلانية، وترفض الأسس النظرية التي بني عليها نموذج اللاعبيين العقلانيين في السوق، إلا أنها في إطارها العام لا تقدم نقداً جذرياً للرأسمالية، ولا تقترح حلولاً حقيقية للأزمات التي تولدها الرأسمالية باستمرار، وتتبنى منهج لا تاريخي، لا ينظر لمقدمات نشوء النظام الرأسمالي، وبالتالي حتمية الخروج منه. وتتنظر للمجتمع والبيئة والسيكولوجيا من منظور الاقتصاد السائد وليس العكس، ولا تخرج عن أطروحات الليبرالية الجديدة، إلا عند تيار داخل هذه المدرسة يدعو لتبني سياسات كينزية، وعلى كل حال لا تخرج هذه المدرسة عن الإطار العام للتيار النيوكلاسيكي.

وفي حين تمثل الأدبيات التي تحتاج بأن الأزمة متعددة الجوانب، وتتشابك فيها عوامل متعددة ومعقدة، وتدعو إلى ضرورة تنظيم الرأسمالية، وتطالب أحياناً بضرورة الخروج من الرأسمالية، مثل أبحاث (ميتلمان، 2012) و(جورج، 2012) و(هوتار، 2012)، تقدماً مهماً على مناهج الاقتصاد النيوكلاسيكي، وتخطياً منهجياً للضييق النظري الذي تعانيه تلك المناهج، إذ تربط بين المجتمع البشري والعلاقات الرأسمالية والبيئة والطبيعة وأزمات الغذاء والطاقة في إطار ديناميكي وواقعي واحد، إلا أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الربط بالضرورة بين مختلف جوانب الأزمة، حيث تضع المجالات المختلفة بجانب بعضها ولا تولدها من بعضها البعض، وتفتقد لتحديد الأسس التي تنبع منها مختلف الأزمات، وبالتالي تعجز عن تقديم برامج عملية ملموسة لتخطي الأزمات.

2.4 دراسة نقدية مقارنة لمناهج المدارس الاقتصادية الرسمية

يحاول البحث في مسعاه لإجراء دراسة نقدية نظرية مقارنة بين النماذج والمناهج الرسمية لتفسير الأزمات، إيجاد قواسم منهجية مشتركة بين المدارس الرسمية، مركزاً على المبادئ النظرية الأساس عند تلك المدارس وافترضاها المعممة التي يستند عليها بناء النماذج الموظفة في قراءة الواقع الرأسمالي واقتراح السياسات والخطط والبرامج العامة. مقدماً نقداً نظرياً منهجياً، يخلص إلى استنتاج الطبيعة الأيديولوجية لعلم الاقتصاد الرسمي، فهو في نهاية التحليل صيغ ونماذج أيديولوجية تخدم مصالح الطبقات المهيمنة، وتسعى لتأييد وإدامة واقع الرأسمالية. استناداً على هذا النقد والاستنتاج، تقترح الدراسة المنهج الماركسي كمنهج بديل يتخطى النقد والقصور المنهجي عند تلك المدارس، ثم تذهب لعرض الماركسية في إطارها الفلسفي بتحرر من الأحكام الجاهزة والمسبقة.

2.4.1 السمات الرئيسية لمناهج الاقتصاد الرسمي

وباستعراض النماذج المعروضة، وبالاستناد على بعض الأدبيات النقدية، يمكن الوصول إلى سمات رئيسية تلتقي عندها معظم تفرعات المناهج والمقاربات الرسمية. حيث تتفق مجموعة من الأدبيات على السمات الرئيسية التالية لمناهج الاقتصاد الرسمي، ما ينسجم مع مسار هذه الدراسة وافترضاها.

(Cypher & Dietz, 2008; Hunt & Lautzenheiser, 2011; Zadeh, 2014)

1. التعامل مع الاقتصاد على أنه حقل علمي مستقل ومعزول عن باقي الحقول التي تكوّن المجتمع البشري وحضارته وتاريخه، على افتراض أنّ توجهات وخيارات استهلاك البشر مستقلة عن ثقافتهم مثلاً، أو أنّ أنماط إنتاجهم منفصلة عن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي يحيون بها.
2. فصل الاقتصاد عن تاريخه، أو تبني نظرة لا تاريخية، تلجأ الطبقات المسيطرة عادةً لهذه النظرة وتعممها كشكل من أشكال الهيمنة الإيديولوجية. فبالغاء التاريخ، يبدو الواقع طبيعياً وقديماً لا بديل عنه، ويظهر نمط الحياة الحالي على أنه أزلي وبالتالي سرمدى. كما تستر النظرة اللا-تاريخية للاقتصاد تاريخ نشوء الطبقات وتراكم الثروات التي لم تتأثّر إلا من استغلال عمل الطبقات الدنيا، ما يقدم تبريراً أخلاقياً لوجود وديمومة وجود الطبقات المهيمنة ويغطي على الظلم المتجذّر في طبيعة النظام. فالرأسمالية بنظرهم هي النظام الطبيعي لتنظيم حياة البشر وهي أعلى أشكال التنظيم الاجتماعي.
3. تبني نظرة سكونية (ستاتيكية) في التعاطي مع الوقائع، فالواقف الاقتصادي عندهم مجموعة من العوامل والفاعلات والمكونات الثابتة عبر الزمن والمستقرة في جوهرها، والتي يربطها ببعضها علاقات خطية سطحية من السبب والنتيجة، تتعرض للتغيرات الكمية ولا تتعرض لأي تغيير كيمي أو نوعي.
4. تبني نظرة أحادية الجانب، تنظر للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية إما من وجهة التبادل فقط أو وجهة الإنتاج فقط. من وجهة المستهلك فقط أو من وجهة المنتج فقط. مثال هنا ضروري.
5. الميل إلى بناء نماذج مجردة ومسطحة وبسيطة، لا تمت لتعقيد الواقع وتشابكه بأية صلة. كما يذهب إلى خلق أو رسم باراديم رياضي أنيق تختفي خلفه الحقائق والوقائع، مركزاً على أنيقة النموذج وترابط علاقاته المنطقية الداخلية أكثر من اهتمامه بقدرة النموذج على التعبير عن الوقائع أو الواقع، بحيث يسمي الاقتصاد أقرب إلى لعبة ذهنية تمارس لأغراض اللعب والرياضة العقلية، بدون اعتبار للنتائج الكارثية على الأرض. ومناهجه أقرب للتحليل والاستنباط المنطقي منها إلى التعاطي مع الوقائع التجريبية المعقدة والمتشابكة.
6. الميل إلى الوصف السطحي والعرضي والتركيز في تحليله على العوامل الإجرائية مثل رفع القيود والرهن العقاري الثانوي والطمع والأموال وما شابه ويعزف عن التحليل العميق بغرض الكشف عن القوانين الموضوعية التي تنظم حركة التشكيلة الرأسمالية، ويشيح بصره عن العوامل الضرورية والبنوية مثل ملكية وسائل الإنتاج أو التوزيع الطبقي. هذه فيها تكرار، لا داعي.
7. تبني إيديولوجيا اقتصادية نفعية، فالقيم والأخلاق تتحدد بالنتائج النفعية الفردية الملموسة، وبالتالي تبرر الغاية الوسيلة.

8. اعتبار التبادل بمفهومه الواسع (العرض، الطلب، الاستهلاك، الاستيراد، التصدير) نقطة انطلاق التحليل النيوكلاسيكي.
9. نقل الاهتمام الواسع بالتنمية إلى الاهتمام الضيق بتوزيع الموارد وتحقيق أفضل استغلال من قبل المؤسسات الموجودة، وحشر الاقتصاد في منحنيات العرض والطلب وتحديد السعر، مما جعل الكفاءة وضبط معايير الجودة موضع الاهتمام والتركيز، عوضاً عن التركيز على عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل والتوزيع الطبقي، الأمر الذي قاد إلى نظرة سكونية وحدية وسطحية.
10. حذف الاستراتيجيات السياسية من دائرة الاقتصاد، مثل العنف والنهب والاستعباد والاحتلال والحروب، وعلاقتهم بمعدلات الربح والتراكم والهيمنة وامتصاص فوائض القيمة من الشعوب المقهورة.
11. انكار الأزمات وتجاهلها، أو اعتبارها حالات طارئة على الرأسمالية، أو ارجاعها لأسباب خارجية أو أسباب عارضة مثل السلوك اللاعقلاني للاعبين الاقتصاديين والكوارث الطبيعية وصددمات العرض وتدخل الحكومات والثورات والطبيعة الإنسانية.

كما يبني الناذج الاقتصادية التقليدية المجردة والمبسطة على مجموعة من الافتراضات غير الواقعية، لذلك لا تنطبق نماذجه إلا في عالم مثالي غير موجود، ومن هذه الافتراضات:

1. الافتراض أن جميع اللاعبين الاقتصاديين عقلانيون، وأن جميع اللاعبين الاقتصاديين يحوزون وصولاً كاملاً للمعلومات وبيانات الأسعار الحقيقية وأسعار الأصول والأسهم والتكاليف وكل ما إلى ذلك، وبالتالي قادرون على اتخاذ قرارات سليمة تحقق مصالحهم. تبني العديد من الليبراليين الجدد هذه الافتراضات، خاصة أصحاب نظرية التوقعات العقلانية، مثل جون موث وروبرت لوكاس.

(Lucas, 1972; Moth, 1961)

2. الافتراض أن الدولة كينونة فوق اقتصادية ومحيدة أمام الصراعات الطبقيّة، فهي بنظرهم مؤسسة محترفة تمارس حكم التكنولوجيا وتنظر لمختلف طبقات الشعب على أنهم رعاياها، وتخطبهم من موقع المسؤول عن مصالحهم والراعي لحقوقهم. وهذا أحد أبرز افتراضات النماذج الكينزية.
3. الافتراض بقدررة السوق الذاتية على التصحيح، فالسوق التنافسي قادر على تصحيح ذاته والخروج من أزماته وتحقيق المنفعة العامة، بشرط رفع القيود والتنظيمات الخارجية، وتحييد أي تدخل من الدولة أو النقابات أو الأحزاب. يمكن النظر إلى قانون ساي اقواس 'Says' Law كركيزة أساسية لهذا الافتراض. وإنكار وجود الاحتكارات والهيمنة. والافتراض أن التنافسية الرأسمالية مثالية وكاملة، وأنها النموذج الأمثل لتحقيق العدالة. ومن أبرز رواد هذا الطرح أتباع المدرسة النمساوي ومدرسة شيكاغو (Stein, 1970; Dodig & Herr, 2015).

وأصحاب نظرية السوق الكفؤ مثل (Fama, 1970).

4. الافتراض أن الطلب على النقد محكوم بالقطاع الصناعي أو التجاري، أو مشروط بتمويل الاستثمار الحقيقي والمبيعات. وبالتالي يبقى انحراف القطاع المالي عن القطاع الإنتاجي في حدود ضيقة، ويتركز

على هذا الافتراض لإنكار الفقاعات المالية. مثل (Shleifer, 2000).

2.4.2 تصنيف للقصور المنهجي عند مدارس الاقتصاد التقليدي

تقترح هذه الدراسة إعادة تصنيف ودمج العيوب والنقودات التي تشوب مناهج الاقتصاد الرسمي والتقليدي، ضمن ثلاثة أصناف: المعالجات الخيالية والمعالجات الجزئية والمعالجات السجينة. ويعتبر هذا التصنيف أصيلاً من ابداع هذه الدراسة. ونهدف من خلال تصنيف القصور المنهجي لدى مدارس الاقتصاد الرسمي، التمهيد لتقديم دراسة مقارنة بينها وبين المنهج الماركسي،

أ- المعالجات الخيالية

تستند كثير من هذه المدارس على شبكة من الافتراضات التي تؤخذ كمعطى جاهز مسلّم به، وهي في معظمها افتراضات لا تحاكي الواقع ولا تعبّر عنه، افتراضات مغرقة في التجريد والتعميم والتبسيط، أي مغرقة في معاداة العلم. وتبني من هذه الافتراضات نماذج اقتصادية رياضية مجردة ومسطحة، تعكس صورة وهمية عن واقع كثيف التعقيد والتشابك. لذلك تفشل معظم هذه المدارس في قراءة الواقع، كما تفشل في تقديم حلول حقيقية واقعية.

ب- المعالجات الجزئية

تغفل معظم هذه المدارس الطبيعية المترابطة عضويّاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وللدول المختلفة، والفترات الزمنية المختلفة، فالعالم البشري عبارة عن شبكة معقدة تحكمها الصيرورة والحركة التي تمتد في الزمان والمكان. تظهر مشكلة المعالجات الجزئية في نطاقات مختلفة. النطاق التاريخي: معالجة الواقع بمعزل عن الماضي، أو عن الأسباب والشروط التاريخية لنشوء هذا الواقع. النطاق القطاعي: معالجة قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد بمعزل عن قطاع أو أكثر. النطاق القومي: معالجة المستوى الجزئي بدون الكلي أو العكس. النطاق الدولي: معالجة اقتصاد دولة أو أكثر بمعزل عن اقتصاد دولة أو أكثر، رغم إقرار جميع المدارس بالطبيعة المعولمة للاقتصاد الحالي. النطاق الحقلي: معالجة حقل معرفي أو أكثر بمعزل عن حقل معرفي أو أكثر، مثل معالجة الاقتصاد بمعزل عن السياسة، أو معالجة الاقتصاد السياسي بمعزل عن المجتمع. لا يمكن أن ينبثق عن المعالجات الجزئية إلا حلول ومقترحات جزئية، وبالتالي فمعظم هذه المدارس مهما تمثّلت الجذرية والثورية، لا تبرح دائرة الإصلاحية في أحسن تقدير.

ت- المعالجات السجينة

بالنسبة لجميع الأدبيات المذكورة أعلاه، فالرأسمالية نظام طبيعي خالد ومعطى جاهز مسلّم به، وبالتالي يمكن اعتبار جميع هذه الأدبيات على أنّها سجينة الإطار الرأسمالي من الأساس. فالكينزيون لا يختلفون مع الرأسمالية بل مع الرأسمالية الليبرالية، والليبراليون لا يختلفون مع الرأسمالية بل مع الرأسمالية الكينزية. ومجمل الحوار الاقتصادي الرسمي عند مختلف المفكرين والأكاديميين يقدم قراءاته ومعالجاته ومقترحاته من داخل الإطار الرأسمالي، باعتباره نظام طبيعي ومسلّم به. تغيب عن الاقتصاد الرسمي أسئلة أساسية من مثل: لماذا يوجد طبقات؟ لماذا تخضع وسائل الإنتاج للملكية الخاصة؟

الفصل الثالث: منهج ماركس الفلسفي وتطبيقاته في الاقتصاد السياسي وتفسيره للأزمات

بعد أن حاولت الدراسة تقديم نقداً منهجياً لمدارس الاقتصاد الرسمي، تسعى هنا إلى عرض مكثف للمنهج الماركسي وطريقته، كمقدمة لإبراز تخطي الماركسية كمنهج لعيوب مناهج الاقتصاد الرسمي، وهي بهذا تكون قد أبرزت ضرورة تبني الدراسة للماركسية كمنهج، وتقدم إجابة على سؤال مقترض: لماذا ذهبت هذه الدراسة لتبني المنهج الماركسي؟ ثم تشرع في عرض أبرز المقولات الاقتصادية-سياسية عند ماركس، والتي سترتكز عليها الدراسة لاحقاً لغرض إبراز نظرية ماركس في الأزمات، وحدود مقولات ماركس الاقتصادية، نحو اقتراح إضافات وتطويرات على مقولاته بما يواكب الرأسمالية المعاصرة نحو تقديم إسهام نظري لتفسير الأزمة العالمية لعام 2008.

تستدعي طبيعة هذه الدراسة وأهدافها، بعد توكيد تخطي المنهج الماركسي للعيوب والنقودات التي تشوب المدارس النيوكلاسيكية كما عرضت هنا، فصل واستخلاص منهج كارل ماركس كأداة للتفكير والتحليل والتفسير، عن نقده للاقتصاد السياسي للرأسمالية، والذي يمثل تطبيقاً للمادية الجدلية في حقل الاقتصاد السياسي. وفي الفصول اللاحقة تستعرض هذه الدراسة أهم وأبرز التطورات الهيكلية التي طرأت على طبيعة الرأسمالية المعاصرة بعد ماركس، لتبين حدود نقد الاقتصاد السياسي الماركسي وقدرته على تفسير الرأسمالية المعاصرة. فقد بنى ماركس نقده لرأسمالية عاصرها هو، للرأسمالية كما تجلّت في القرن التاسع عشر، إلا أنّ تغييرات هيكلية وبنوية وقطاعية عميقة طرأت على طبيعة النظام الرأسمالي بعد ماركس، وبمرسة ماركس، بالتعاطي مع ماركس بماركسية، لا بد من مواكبة هذه التغييرات، لا بدّ من إعادة توظيف المنهج الماركسي في قراءة الرأسمالية المعاصرة نحو الوصول إلى تفسير ماركسي حيّ ومعاصر لواقع النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي أزماته. ونحن في هذا نستكمل مسيرة فلاديمير لينين، حين لاحظ تحوّل الرأسمالية إلى الشكل الإمبريالي، فقدم تفسيرات اقتصاد-سياسية تستلهم ماركس وتتخطّاه. (Lenin, 1916) كما نسير أيضاً على خطى سمير أمين، الذي تعامل مع "ماركس بلا ضفاف" ورفض اعتبار أعمال ماركس أعمالاً نهائيةً مختومة ومغلقة، ودعى إلى إعادة الاعتبار لأسس التفكير الماركسي، التي تدعو إلى أنّ الواقع هو موضوع التحليل، وأنّ الواقع بطبعه تاريخي ومتغير، وبالتالي لا بدّ من اعتبار التغييرات العميقة التي طرأت على الرأسمالية، وإعادة فحصها وتفسيرها بمنظور ماركسي جدلي وحيّ. (أمين، 2012)

ولكن ما هو المنهج المادي الجدلي- منهج كارل ماركس؟ وكيف يتخطى العيوب والنقودات التي تشوب المناهج الأخرى؟

كانت قد تشكلت الطبقة البرجوازية في معمعان الثورة على الاقطاع في أوروبا، تلك الثورة التي استمرت قرون، وبشكلها وأدت عهداً بشرياً جديداً، صيغة حديثة للحضارة الإنسانية اصطلاح على تسميتها الرأسمالية. جاءت تيارات العقلانية الأوروبية والحدثة والتنوير كتعبيرات فكرية وفلسفية معبرة عن العهد البشري الجديد والتي تكثفت خلاصاتها في شعارات الثورة الفرنسية التي انطلقت عام 1789 التي نادى "بالحرية والمساواة والأخوة". كان نمو البرجوازية على أنقاض الاقطاع الأوروبي شرطاً لنمو طبقة البروليتاريا (العمال) نقيض البرجوازية، وجاء الفكر والنظرية الماركسيين تعبيراً عن مصالح الطبقة اليافعة الصاعدة الجديدة وسلاحاً نظرياً لتوجيه نضالاتها؛ طبقة العمال المأجورين الذين لا يملكون شيئاً إلا قوة عملهم ليبيعوها. رغم أن الماركسية نمت في رحم الحضارة الأوروبية، بين جنبات التنوير والحدثة والعقلانية الأوروبية، إلا أنها وفي مناحي عديدة ومن حيث الأساس والركائز شكلت نقداً جذرياً للحضارة الجديدة، حضارة الرأسمالية وطبقها البرجوازية المتسيّدة والمهيمنة، وجاء النقد الماركسي للمناهج والفلسفات السائدة حينه، وتم نقده لمدارس الاقتصاد السياسي الرئيسية، مقدماً لنقد ماركس لواقع الرأسمالية في الفترة التي عاشها. (عامر، 2018)

3.1 منهج ماركس: الديالكتيك المادي

منهج الماركسية هو الديالكتيك المادي المتألف عن النقد الجدلي لمادية فيورباخ¹¹ الميكانيكية، والنقد المادي لمنطق هيغل¹² المثالي أو ديالكتيك هيغل. (لينين، 1916)

الديالكتيك عند الماركسية، هو منطق التفكير المشتق والمنعكس عن منطق حركة موضوعه. وهو نقيض التفكير الميتافيزيقي، حيث لا ينظر لموضوع الدراسة على أنه تراكم عرضي للأشياء والظواهر، بل يحاول اكتشاف الترابط العضوي بينها. ويرفض النظر لكل ظاهرة أو موضوع بشكل منفصل ومنعزل ومستقل عن باقي الظواهر والمواضيع، وينظر لموضوعه على أنه كيان كلي تترايط عناصره ارتباطاً لا ينفصم، بحيث تعتمد الظواهر على بعضها، وتحدد بعضها، وتتفاعل مع بعضها. ويقول منهج الديالكتيك باستحالة فهم الظواهر إذا أخذت منفصلة عن سياقها ومحيطها، ويدرس الظواهر من خلال السياق والمحيط والشروط التي تقرر وتحدد الظاهرة. كما يحاجج المنهج الجدلي بأن الحركة هي جوهر المادة وجوهر الظواهر جميعها، فلا يوجد أي شيء أو ظاهرة أو موضوع ساكن، وطبيعة الحركة مستمرة ومتجددة ومتطورة ومتغيرة، فدائماً ينشأ الجديد من تفسخ وانهيار القديم، فما هو موجود قد بدأ فعلاً بالزوال، وما هو جديد وغير موجود بعد، قد بدأ فعلاً بالتكوّن. ولا ينظر الديالكتيك لعملية التطور على أنها عملية بسيطة خطية، بل ينظر لها على أنها عملية معقدة تتحوّل فيها التغيرات الكمية، نتيجة عملية التراكم إلى تغيرات كيفية. فالديالكتيك هو منطق الحركة إلى الأمام، من الأدنى إلى الأعلى، من الأبسط إلى الأبعد. يرى الديالكتيك أن التناقضات

¹¹لودفيغ فيورباخ (1804-1872): فيلسوف وعالم اجتماع ألماني مادي.

¹² جورج فيلهلم فريدريش هيغل (1770-1831): فيلسوف مثالي ألماني، يعود له تطوير المنهج الجدلي أو الديالكتيك.

الداخلية محايدة لكل الظواهر والمواضيع، فكل ظاهرة تحوي الجوانب السلبية والإيجابية، جانب يزول وجانب يتطور، والتناقض والصراع بين الجانب الذي يزول والجانب الذي يتطور، بين القديم والجديد، يكون المحتوى الداخلي للظاهرة، المحتوى الداخلي لتحوّل التراكم الكمي إلى تغيير كيمي. (ستالين، 2007) فالعالم لا يتكوّن من ظواهر أو مواضيع أو أشياء تامّة الصنع وجاهزة، بل هو مجموعة من العمليات المعقدة والمتراصة. فليس هناك ما هو نهائي وخالد ومقدس. (انجلس، 1967)

أمّا المادية، فهي المذهب الذي يقول بمادية الوجود، وأزلية المادة، وأنّ المادة أساس الوعي، فالوعي هو انعكاس الظواهر المادية بحركتها في دماغ الانسان عبر الحواس. وأنّ الظواهر المختلفة هي تمثّلات مختلفة لحركة المادة. وأنّ الديالكتيك هو قانون نسق حركة الظواهر وارتباطها معاً وتطورها ونشوتها وزوالها وتحوّلها. وأنّ الوجود بظواهره المختلفة يتحرّك وفقاً لقوانين حركة المادة بدون أن يحتاج لروح كونية أو قوّة عليا. (ستالين، 2007)

استطاع منهج ماركس دمج وتوليف مادية فيورباخ بمثالية ديالكتيك هيغل، عبر تطوير المادية الجدلية، التي تستفيد من قوانين حركة المنطق كما عرضها هيغل، ولكن تتعاطى معها بعد أن قلبها، ففي حين اعتقد هيغل أنّ الروح الكونية تحدد الوجود، وأنّ الوعي يحدد الظواهر، رأى ماركس العكس، وهو بذلك حافظ على جوهر المنطق الجدلي الهيجلي، بعد أن نزع عنه القشرة المثالية الصوفية، وبعد أن أوقفه على رجليه بعد أن كان مقلوباً رأساً على عقب، أوقفه على أسسه المادية التي استقاها من كتابات من مادية فيورباخ. (ستالين، 2007)

وبهذا أخذ المنهج المادي الجدلي تطبيقاته في حقول المجتمع البشري، إذ تدرس الماركسية نشوء وتطور وزوال التشكيلات والتنظيمات البشرية بفعل التناقضات والسيرورة، لتبدو صورة الحضارة البشرية كانتقال من الأشكال الأدنى والأبسط إلى الأشكال الأعلى والأعقد، وأبرز مثال، هو تولّد الرأسمالية من براتن الاقطاع. (لينين، 1916)

فمنهج ماركس تاريخي، ينظر للواقع في سيوروته التاريخية، فالواقع والحاضر الآن هو نتاج سيورورة تاريخية سالفة، والمستقبل لا بد وأن ينبثق من رحم تناقضات الحاضر، ويمثّل استمراراً للماضي، إلا أنّ هذا الاستمرار أو الاتصال بالماضي ليس خطياً بسيطاً يقوم على مبدأ السبب والنتيجة البسيط، كما أنّه ليس دائرياً بحيث يمثل المستقبل عودة سلفية للماضي، بل ترى الماركسية أنّ السيورورة التطورية هي جوهر التاريخ، فكل مرحلة حضارية جديدة تحوي وتحافظ على ما سبقها ولكن تطوره. كما ترفض فلسفة ماركس عن التاريخ، النظر للتاريخ من حيث أنّه صراع بين الأفكار والفلسفات والأديان والإيديولوجيات، بل تنظر له على أنّه صراع بين مكونات الواقع المادية، بين مصالح طبقاته المتنازعة، والتي ينعكس صراعها على شكل صراع بين المكونات المثالية (الأفكار والفلسفات والأديان والإيديولوجيات). ومع كل انتصار جديد للطبقة المظلومة على الطبقة الظالمة، أي مع كل ثورة تاريخية ناجحة، يتولّد نمط حضاري تاريخي جديد أعلى من الذي سبقه، فانتصار الطبقة البرجوازية على طبقة الاقطاع ولّد معه التشكيلة الرأسمالية مثلاً. ويفترض ماركس أو ينادي بأنّ انتصار طبقة البروليتاريا على البرجوازية لا بد أن يولّد معه تشكيلة

حضارية جديدة، صاغ هذا التنبؤ أو الدعوة مستنداً على قراءته التاريخية للواقع، منظرًا لحتمية قيام عالم شيوعي بشرط الثورة، تنتهي فيه الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج وبالتالي ينتهي التركيب الطبقي للحضارات البشرية، وتتلاشى الفروقات على أساس الطبقة وحياسة وسائل الإنتاج، كمقدمة ضرورية لإنهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. (لينين، 1913)

يلخص فريدريك إنجلز في مقدمة الطبعة الألمانية الثانية للبيان الشيوعي (2015) أهم عناصر العلم الماركسي الجديد، بأن نمط الإنتاج الاقتصادي والتشكيلية والترتيب الاجتماعي الناتج بالضرورة عنه، يؤلفان في كل مرحلة تاريخية، الأساس المادي لفكر وفلسفة وفن وأدب ودين هذا العهد، فالبنية التحتية (التشكيلية الاقتصادية الاجتماعية) هي الأساس الذي تنبثق منه البنية الفوقية (النظام السياسي ونظام الحكم والفكر والفلسفة). وفي نفس الوقت، تتفاعل البنية الفوقية مع مكونات البنية التحتية، فالعلاقة تفاعلية، ولكن التغيير الحقيقي التاريخي لا يكون إلا بتغيير جذري للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية في البنية التحتية.

كما يرفض كارل ماركس (2010) منهجيات بناء النماذج المجردة لتحليل الواقع، كما يرفض ابتداء التحليل من افتراضات ومسلّمات غير مثبتة. ويؤكد أنّ المقولات الاقتصادية هي مقولات ذات طبيعة تاريخية وبالتالي غير خالدة. فالمقولات الاقتصادية تعبر عن تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة في الزمان والمكان، وكون التشكيلات متغيرة فالمقولات بالضرورة تتغير معها. وعند فحص أي مقولة اقتصادية، لا بد أولاً من فحص قوة ارتباطها بالواقع الحي الذي تعبر عنه، ومدى تعبيرها عن هذا الواقع، على ألا تُدرّس المقولات الاقتصادية بالمنطق المجرد أو منطق الرياضيات.

ويرفض ماركس اشتقاق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أو المقولات الاقتصادية اشتقاقاً منطقيًا، لأن ذلك من شأنه تشظية الواقع الاقتصادي الاجتماعي إلى أشلاء، والعجز عن إدراك الواقع كوحدة واحدة تعجّ بالتناقضات. ويرفض تبسيط المقولات وترتيبها في هياكل نظرية أو نماذج اقتصادية مبسطة ومنفصلة عن الواقع. ويرفض التقسيم الاعتبائي اللاهوتي الذي يدرج عليه الاقتصاديون، حين يقسمون التركيبات الاقتصادية إلى تركيبات طبيعية أو مصطنعة، فالإقطاع عندهم مصطنع أما الرأسمالية فهي طبيعية، وحين يقولون أنّ العلاقات الرأسمالية هي علاقات طبيعية، فهم يعنون بذلك أنّ حركة الرأسمالية من تطور قوى الإنتاج وتركيب الثروات وتقسيم العمل والاستقطاب الطبقي، هي علاقات منسجمة مع الطبيعة وبالتالي خالدة وأبدية. (ماركس، 2010؛ عامر، 2016)

ومن الجهة الثانية، ترفض الماركسية المنهج التجريبي (الإمبيريقية) المحض، فقد خصص فلاديمير لينين (1981)، كتاباً كاملاً بصدد نقد التجريبية، إذ يواجه تلك الأطروحات التي ترى استحالة استشفاف نظرية تحيط بحركة الواقع الذي أماننا، والتي تدعي أنّ الواقع هو مجرد معطيات إمبيريقية معقدة، لا يمكن أبداً إيجاد القانون الموضوعي الذي ينظم حركتها. فبالنسبة للماركسية فإنّ الواقع المادي وحدة واحدة، تتشابه فيها العلاقات المادية والمثالية، مع تأكيد أساسية العلاقات المادية، وأنّ الصيرورة -أن يصير الواقع من حال إلى حال- جوهر الواقع، وأنّ الضرورة تحكم الانتقال والحركة، لا الصدفة والاعتباط، وبالتالي فالواقع تحكمه قوانين موضوعية، بعضها خالد، مثل أولوية المادة على الوعي، وبعضها يختص بالواقع البشري،

مثل أنّ التناقضات الطبقيّة هي محرّك التاريخ، وبعضها يختصّ بمرحلة بشريّة محددة في الزمان والمكان، مثل قانون القيمة الذي ينظم حركة الرأسماليّة. والهدف الأخير للتحليل الماركسي، هو استشفاف القانون الموضوعي الناظم لهذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أو تلك.

وهذا هو فهم الماركسيّة للتجريد العلمي، أي استشفاف القانون المجرد البسيط الذي يحكم الواقع عبر تحليل الواقع، في مقابل التجريد الميتافيزيقي، الذي يستند على بناء هيكل أو نموذج مجرد يسعى إلى قياس الواقع من خلال إطاره النظري. (زكي، 2019).

القوانين الاقتصادية هي التعبير المنطقي الأبسط عن جوهر العلاقات الإنتاجيّة. وهي موضوعيّة تنظم حركة وتطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. ولها طبيعة مؤقتة في التاريخ، حيث تنشأ من علاقات إنتاجيّة معينة، وينتهي مفعولها بتحوّل تلك العلاقات. تتخذ القوانين الاقتصادية الموضوعيّة في ظل الرأسماليّة والملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج طابعاً عفويّاً يخضع للصدفة المحض والفوضى الكاملة.

(دار التقدم، 1976)

ويؤكد هذا اقتباس تنقله دار التقدم عن كارل ماركس، من كتاب رأس المال، الطبعة الروسيّة، المجلّد 3، ص 168، يقول فيه: "في ظل الإنتاج الرأسمالي يتحقق أي قانون عام على نحو متعثر وتقريبي للغاية، باعتباره اتجاهاً سائداً، وقيمة متوسطة لذبذبات متواصلة لا تثبت أبداً."

وتقسّم دار التقدم (1976) القوانين الاقتصادية إلى ثلاث فئات:

- قوانين خاصّة: تسري في تشكيلة اقتصادية واحدة محددة. مثل قانون ميل معدل الربح للانخفاض الذي لا ينطبق إلّا تحت شروط الرأسماليّة.
- قوانين عامّة: تنطبق على كافّة التشكيلات الاقتصادية بدون استثناء. مثل قانون التوافق بين العلاقات الإنتاجيّة وطبيعة القوة الإنتاجيّة. وقانون ازدياد إنتاجيّة العمل وتوفي وقت العمل.
- قوانين تنطبق على أكثر من تشكيلة ولا تنطبق على كل التشكيلات. مثل قانون القيمة الذي يظهر في النظام العبودي والرأسمالي وغيرهما.

3.2 حول تخطّي الماديّة الجدليّة للمناهج الأخرى- معالجة نظريّة

بعد أن صنّفنا قصور المناهج المختلفة في ثلاثة أطر رئيسيّة؛ المعالجات الخياليّة والجزئيّة والسجينة، وباستعراض الأسس والمبادئ النظرية للمادية الجدلية منهج ماركس، نخلص إلى رفض الماركسيّة للمعالجات الخياليّة عبر نقدها للنمذجة (modeling) التبسيطية والافتراضات غير الواقعيّة، كما ظهر في نقد ماركس لبرودون. (ماركس، 2010)

ورفضها للمعالجات الجزئيّة التي تعالج الظواهر من جانب واحد، أو تعالجها بمعزل عن سياقها ومحيطها وشروطها ومقدماتها التاريخيّة، أو تعالجها بمعزل عن ارتباطها بالظواهر الأخرى، وذلك عبر التوكيد على الوحدة العضويّة للظواهر المختلفة وارتباطها المتبادل.

كما ترفض الماركسيّة النظرة اللاتاريخيّة للواقع الاقتصادي الاجتماعي، والتي تغض الطرف عن المقدمات التاريخيّة والشروط المسبقة لنشوء الرأسماليّة، كمرحلة مؤقتة في سلم الترقّي والتطوّر البشري، لها مقدماتها التاريخيّة وبالضرورة الحتمية لها نهايتها، لها مراحل سبقتها، وسيخلفها مراحل لاحقة. النظرة اللاتاريخيّة توحى بطبيعيّة النظام الرأسمالي، بخلوده، بانسجامه الواهم مع قوانين الطبيعة، وبالتالي تساهم هذه النظرة في تأبيد واقع الظلم والقهر والفقر والحروب والبطالة والمجاعات والأزمات المختلفة الناجم عن الرأسماليّة، وتظهره على أنّه واقع طبيعي لا بديل عنه.

وعلى هذا ينبثق من الماديّة الجدليّة مذهب الماديّة التاريخيّة، الذي يسعى لاكتشاف القوانين الموضوعيّة الناظمة لحركة تاريخ الإنسان، معتبراً أنّ المحرك الأساسي للتاريخ هو الصراعات الطبقيّة والماديّة. عليه نستدل على أقل تقدير، وفي حدود نطاق الإطار العام المنهجي، تخطّي منهج الماركسيّة، المنهج المادي الجدلي، للقصور والعيوب التي شابّت المناهج الأخرى.

إلا أنّ هذا الجدل يبقى أسيراً للجدل الفلسفي ما لم يجد تطبيقه في الواقع الحيّ، في الواقع الاقتصادي الاجتماعي، ما لم يجد دوره الفعّال في تفسير الواقع كمقدمة لتغييره.

فقد سبق أن رفع ماركس شعاراً يطرح دوراً جديداً وعملياً للفلسفة، فحواه أنّ الفلاسفة حاولوا تاريخياً تفسير الواقع بأشكال وصيغ مختلفة، إلا أنّ مهمّة الفلسفة الأساس هي تغييره. (إنجلس، 1967)

وعليه لم يكتف ماركس بالمحاجة الفلسفيّة المجرّدة، بل استند على منهجه (المادي الجدلي) ليشتق القوانين الموضوعيّة لحركة الرأسماليّة كما عرفها في عصره، ولاحظ أنّ طبيعة الرأسماليّة تنتج أزمات متكررة، فالأزمة بنيويّة فيها، واستطاع تفسير أزمات الرأسماليّة بالقوانين التي اكتشفها، فالأزمة هي محصلة حتميّة لقوانين الرأسماليّة، فإذا ما رمينا كرة على الحائط، فإنّ النتيجة المحصلة لقانون نيوتن عن الحركة هو ارتداد هذه الكرة، وكذلك فإنّ النتيجة الحتميّة للرأسماليّة هي إعادة إنتاج الأزمات.

لذلك قبل الشروع في تطوير فهم ماركس للأزمات بما يواكب الرأسماليّة المعاصرة، لا بد من الولوج إلى فهم ماركس للأزمات الرأسماليّة وأسبابها وطبيعتها كما رآها في زمنه.

وقبل ذلك كلّه ينبغي علينا استعراض القوانين الاقتصاديّة-سياسيّة الموضوعيّة التي اكتشفها ماركس، وحاجج أنّها تمثّل المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، والناظم العميق لحركته. ذلك أنّ منهج ماركس منهج نسقي شمولي إلى حد كبير، متماسك الأطراف وترتبط مكوناته وعناصره في وحدة نظريّة متداخلة عضويّاً.

فدعوته للثورة الاشتراكيّة الفاشيويّة والبرنامج السياسي الثوري الذي يقترحه، يرتبط بتفسيره للأزمات الذي يرتبط بتحليله للرأسماليّة، وتحليله للرأسماليّة يرتبط بالقوانين الموضوعيّة التي اكتشفها واعتقد أنّها تمثّل الناظم الأساس لحركة الرأسماليّة ونموها، ويرتبط كل ذلك بمنهجه الفلسفي وطريقة تفكيره.

3.3 المقولات الاقتصادية-سياسية عند كارل ماركس

بعد أن عرضنا لمنهج ماركس، نعرض هنا لأبرز مقولاته الاقتصادية-سياسية التي استنبطها من خلال تفسيره للرأسمالية حينه.

تمثل المقولات الاقتصادية-سياسية الماركسية القوانين والعلاقات التي رأى ماركس أنها تشكل الناظم الأساسي الموضوعي لحركة الرأسمالية وميولها وتطورها. ونرى موقع المقولات الماركسية الاقتصادية-سياسية في هذه الدراسة في أنها:

- تخدم كاستعراض للإطار المفاهيمي والاصطلاحي لأفكار ماركس وطروحاته.
- تشكل أساساً لفهم منهج ماركس وتحليله لأزمات النظام الرأسمالي.
- وتشكل عندنا أساساً لإعادة تفسير الرأسمالية المعاصرة كما تتجسد في أزمة 2008.
- وستكون هذه المقولات الماركسية الأساسية موضع نقدها، حيث ستسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التطورات في الرأسمالية المعاصرة عن الرأسمالية زمن ماركس، كمقدمة لتطوير المقولات الاقتصادية-سياسية الماركسية، بما يواكب الرأسمالية المعاصرة، وبتوظيف المنهج الماركسي.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة عناوين رئيسية، نظرية القيمة عند ماركس، ونظرية العمل المنتج للقيمة عند ماركس، ونظرية ماركس عن الأزمات، تشكل معاً الإطار النظري الأساسي عند كارل ماركس الذي يفسر من خلاله الرأسمالية وحركتها وكافة ظواهرها.

3.3.1 أولاً نظرية القيمة عند ماركس

تعتبر نظرية القيمة عند ماركس حجر الأساس لمعمار ماركس النظري. وقبل استعراض أطروحة ماركس حول القيمة، لا بد من عرض مختصر لتاريخ نظرية القيمة بالعمل، وإبراز نقد ماركس لنظريات القيمة بالعمل السابقة عليه، إذ يمثل هذا النقد الأسس التي طور من خلالها نظريته الخاصة للقيمة والقيمة الزائدة.

تاريخ مختصر لنظرية القيمة

"يشترك الاقتصاديون في نفس الخطأ، خطأ البحث وفحص فائض القيمة ليس في صورته النقية، بل في تجليته على شكل ربح أو إيجار." (Marx, 1968)

تتبع أهمية العرض التاريخي لتطور نظرية القيمة، من ضرورة إبراز نقد ماركس لمن قبله وعرض مساهمته ونظريته في هذا الصدد، ومن ضرورة العرض التاريخي لنظرية القيمة، كبرهان تستعين به الدراسة في تبرير مسعاها لتطوير نظرية القيمة بما يواكب تطور الرأسمالية المعاصرة، فإذا كانت نظرية

القيمة قد تطوّرت عبر تاريخ الرأسمالية واختلّفت مع اختلاف الرأسمالية من الرأسمالية التي تهيمن فيها قطاعات التجارة إلى الرأسمالية التي تهيمن فيها قطاعات الصناعة، فلا بد لنظرية القيمة أن تتطوّر مع ظهور الرأسمالية التي تهيمن فيها قطاعات المال.

نقد ماركس لنظرية القيمة عند التجاريين والنقديين والطبيعيين

يظهر نقد ماركس لنظرية القيمة عند التجاريين والنقديين والطبيعيين في مؤلف بعنوان نظريات فائض القيمة. (Marx, 1968)

مع تطوّر ويزوغ التشكيلة الرأسمالية شكّل البحث عن القيمة وقانون القيمة الأساس ومصدر الربح والثروة، أساساً لكل محاولات الاقتصاد السياسي لتفسير حركة وميول النظام الرأسمالي. تبنّى كارل ماركس تلك النظرية التي تحدد القيمة التبادلية للسلعة، بكمية العمل المبذول اللازم لإنتاجها. إلا أنّ ماركس لم يخترع هذه النظرية اختراعاً، بل جاءت أطروحاته تطويراً وتتويجاً لسياق تاريخي نظري حاول البحث عن تحديد قيمة السلعة، بحيث شكّلت كل مدرسة تطوّراً ونقداً لمن سبقها. اختلف قانون القيمة باختلاف المدرسة التي تعالجه، كما تختلف المدرسة الفكرية باختلاف المرحلة الحضارية التي وصلتها الرأسمالية، أو بلغة ماركس، باختلاف مستوى تطوّر وسائل وقوى وعلاقات الإنتاج، ويختلف قانون القيمة باختلاف مصالح الطبقات التي تعبّر عنها النظرية التي تعالج القانون.

فحين كانت التجارة في بواكير الرأسمالية القطاع الاقتصادي المهيمن والسائد، ظهرت مدارس ومناهج فكرية تعبّر عن هذه المرحلة، وتمثّل في تحليلها ومقترحاتها تعبيراً سياسياً واقتصادياً عن مصالح الطبقة المهيمنة في مرحلة اقتصادية معينة، وهي هنا طبقة التجار، فظهرت مدرسة الميركانتليين ومدرسة النقديين (من نقد Monetary). فظهر التبادل كأساس للاقتصاد، وتوجّهت الجهود النظرية الرسمية، للكشف عن

قانون القيمة في التبادل، فكان التبادل نقطة انطلاقها التحليلية "Starting point of analysis".

وتلخص قانون القيمة في الربح التجاري، ففائض القيمة هو الفرق بين سعر البضاعة، سعر بيعها في السوق، وقيمة البضاعة، القيمة عند الشراء.

بالنسبة لجيمس ستوارت ميل، سعر السلعة يحتوي على شيئين موجودين بحق، القيمة الحقيقية للسلعة والربح من الاغتراب. والاغتراب عنده، هو اغتراب السلعة عن منتجها، أي بيعها وانتقالها لشخص آخر. وبما أنّ الربح من التبادل يتحقق من خلال بيع البضاعة بسعر أعلى من قيمتها، فالربح عند طرف إذن يعني بالضرورة خسارة عند الطرف الآخر، ولا يوجد في عملية التبادل أية قيمة أو ثروة مضافة. فالربح عند البائع، يعني أنّ الشاري قد دفع سعراً أعلى من قيمة البضاعة التي حصل عليها، وبالتالي يعتبر طرفاً خاسراً. وعليه اعتبر ستوارت، أنّ الربح من عملية التبادل، ليس إلا اختلافاً في اتزان الثروة بين الأطراف، يقصد إعادة توزيع الثروة دون أية إضافة عليها. ويؤكد ماركس هنا، أنّ ستوارت بناءً على ذلك، شكّل

تعبيراً عقلياً عن مدرسة الميركانتلية ومدرسة النقدية. (Marx, 1968)

ويتعمق ستيوارت في البحث عن تحديد قيمة البضاعة، ويرى أنّ قيمة البضاعة الحقيقية تتحدد بثلاثة محددات:

- كمية العمل اللازمة للإنتاج، أي زمن العمل اللازم لإنتاج السلعة، أي مجموع ساعات عمل العمّال اللازم لإنتاج السلعة.
- نفقات حاجات التشغيل والأدوات اللازمة للمهنة.
- قيم المواد ومدخلات الإنتاج.

ولتحقيق الربح يشترط أن يكون سعر بيع المنتج أعلى من مجموع النفقات الثلاث. ولكن السعر من الجهة الثانية، يرتبط بالطلب، وبالتالي يتأرجح بحسب ظروف السوق.

تختلف المدرسة النقدية عن الميركانتلية، في أنّ الأولى ترى أنّ الربح لا يتأتى من التبادل الداخلي، داخل نفس الدولة، ولا يتأتى إلا من التبادل الخارجي، التجارة مع دول أخرى. (Marx, 1968)

بشكل عام، رأى ماركس في نظرية الميركانتلية ونظرية النقدية، محاولة صحيحة ولكن غير كاملة، محاولة جنينية، للوصول إلى تحديد القيمة بالعمل. فالعمل منتج القيمة عندهم، هو ذلك العمل الذي ينتج سلعة قابلة للبيع بسعر أعلى من التكلفة، وبالتالي الحصول على عوائد. فقد لاحظوا في فترتهم التاريخية، أنّ تلك البلاد التي نمت فيها عمليات تصدير أوسع، استطاعت تكوين ثروة أعلى، ونمت طبقاتها الوسطى أسرع.

(Marx, 1968)

أمّا الانتقال من التعامل مع التبادل كنقطة انطلاق للتحليل، نحو الإنتاج والعملية الإنتاجية، فكان من مآثر الفيزيوقراط، أو أصحاب المدرسة الطبيعية. وعليه اعتبرهم ماركس الآباء الحقيقيين للاقتصاد السياسي الحديث. فأسس الاقتصاد السياسي الجديد: تحليل العملية الإنتاجية. (Marx, 1968)

شكل الحد الأدنى للأجور، محوراً أساسياً في كتابات الفيزيوقراط، إذ اعتقدوا أنّ قوّة العمل سلعة أساسية، وقيمتها تعادل الوقت اللازم لإنتاج وسائل المعاش الضرورية للحفاظ على وإعادة إنتاج قوّة العمل. والعمل هو السلعة الوحيدة التي يؤدي استهلاكها في العملية الإنتاجية على شكل جهود عمّال إلى توليد قيمة إضافية، أو تملك السلعة قيمة تبادلية أعلى. والفائض أو القيمة الإضافية هي الفرق بين قيمة قوّة العمل والقيمة التي تنتجها قوّة العمل. أي الفرق بين الحد الأدنى للأجور اللازم للحفاظ على الطبقة العاملة وإعادة إنتاجها (التكاثر) من جهة، والقيم التي تنتجها الطبقة العاملة في العملية الإنتاجية الخاضعة لعلاقات رأسمالية يكون فيها العمل البشري سلعة من جهة ثانية. بالنسبة لماركس، لم يستطع الفيزيوقراط إدراك طبيعة القيمة نفسها، لأنّ قيمة قوّة العمل تعبّر عن نفسها في سعر الوسائل الضرورية للكفاف، وبالتالي تعبّر عن نفسها في مجموعة من القيم الاستعمالية المحددة. ولأنّهم لم يأخذوا سياقاً تاريخياً أوسع، رأوا أنّ القيم الاستعمالية اللازمة لإعادة إنتاج قوّة العمل ثابتة، وبالتالي فقيمة قوّة العمل ثابتة، وبالتالي فالحد الأدنى للأجور هو مقدار ثابت أيضاً. وبما أنّ القيمة التي يخلقها العمل البشري في العملية الإنتاجية أعلى من مجموع القيم الاستهلاكية اللازمة لإعادة إنتاج قوّة العمل، كان العمل بالنسبة لهم مصدر القيمة الوحيد. بما أنّ قيمة المواد الخام والمواد الأخرى ثابتة ومعطاة، وأنّ قيمة قوّة العمل محددة بالحد الأدنى للأجور، عليه يتكوّن فائض

القيمة فقط من فائض القيمة الذي يعيده العمّال إلى رب العمل فوق كمّية العمل التي يحصل عليها العامل كأجر. إلا أنّ الفيزيوقراط لم يستطيعوا الوصول لهذه النتيجة، لأنهم لم يحلّوا القيمة إلى مكوناتها البسيطة، أي كمّية العمل أو زمن العمل. (Marx, 1968)

كما حدد الفيزيوقراط أنّ العامل الزراعي هو الوحيد الذي ينتج قيمة مضافة، وأنّ العامل الصناعي لا يضيف أيّة قيمة. (Marx, 1968)

واعتقدوا أنّ مجموع وسائل الكفاف التي يستهلكها العمّال، من عام لآخر، أو مجموع الأشياء الماديّة التي يستهلكها العامل، أقل من مجموع وسائل المعاش التي ينتجها. وفي الزراعة، يظهر الفائض بشكل مباشر، في الفرق بين المواد الغذائيّة أو مخرجات الزراعة التي يستهلكها العامل الزراعي، وتلك التي ينتجها. يمكن تحديد هذا الفرق بعملية محاسباتيّة بسيطة، دون الاضطرار للجوء إلى تحليل معقّد للقيمة. أمّا العامل الصناعي فلا يزيد الأشياء الماديّة، بل يحولّها، يحوّل المخرجات الزراعيّة التي تصله من العامل الزراعي، وبالتالي فهو لا ينتج قيمة مضافة.

لاحظ الفيزيوقراط، أنّ العامل المنتج لفائض القيمة، لا يملك هذا الفائض، إذ يذهب الفائض لمالكي ظروف الإنتاج، رغم تلك الملاحظة أخطأوا حين حصروا العمل المنتج للفائض في العمل الزراعي فقط، فيقدر ما ينتج العمّال الزراعيين من فائض إذا ما زاد إنتاجهم الزراعي عن حاجاتهم الغذائيّة، كذلك عمّال الصناعة ينتجوا فائضاً من الملابس قدر ما يزيد إنتاجهم عمّا يلبسوه. (Marx, 1968)

نقد ماركس لنظرية القيمة عند سميث وريكاردو

استنبط هذا الباب أيضاً من كتاب نظريّات فائض القيمة لماركس. (Marx, 1968) استند آدم سميث في أطروحته بشكل أساسي على الفيزيوقراط، فقد أخذ منهم تحديدهم للحد الأدنى للأجر بقيمة وسائل الكفاف اللازمة لإعادة إنتاج الطبقة العاملة. وأسماه السعر الطبيعي للأجور. ويلاحظ أنّ التطوّر الكبير لقوة العمل الإنتاجيّة، تبدأ فقط من لحظة تحوّلها إلى عمل مأجور، أي تحوّل العمل البشري لسلعة. في اللحظة التي يفقد فيها العامل ملكيّته على قوة عمله، ويفقد السيطرة على منتجات عمله. وعليه فإنّ تطوّر قوة العمل لن يعود على العمّال بأيّة فائدة، فتعاظم إنتاجيّة العمل، سيزيد فائض القيمة الذي يسرقه رب العمل، ولن يعود على العمّال بمزيد من الأجر، الذي يتحدد كما أسلفنا، بقيمة وسائل المعاش اللازمة لإعادة إنتاج طبقتهم. كما حدد سميث القيمة التبادليّة للسلعة بالقيمة التبادليّة للعمل، حيث أنّ الأجور تعادل كمّية السلع التي تشتريها كمّية محددة من العمل الحيّ. أو كمّية العمل التي يمكن شراؤها بكمّية محددة من السلع.

رغم أنّ سميث حدد كم العمل اللازم لإنتاج السلعة كميّار لقيمتها، إلا أنّه يعود ليناقض هذا الأساس. حيث يرى أنّ كم العمل أو زمن العمل يتوقف عن كونه المعيار الناظم لقيمة السلعة التبادليّة، منذ اللحظة التي تمسي عندها ظروف العمل (الأرض والرأسمال) في مواجهة العمل المأجور. لم يكن ممكناً حل التناقض الذي وقع فيه سميث، لأنّه من الأساس، وضع رأس المال في مواجهة مباشرة مع العمل عوضاً عن وضعه

في مواجهة مباشرة مع قوّة العمل، رغم إدراكه الفرق بين وقت العمل المبذول لإعادة إنتاج وصيانة قوّة العمل، وبين قوّة العمل نفسها.

إلا أنّ ريكاردو وصل لاستنتاج معاكس، وكان برأي ماركس أقرب للصواب، حيث رأى أنّ كميّة العمل وقيمة العمل مقدارين مختلفين لا يتطابقا. فالقيمة النسبية للبضاعة رغم أنّها تتحدد بكم العمل المحتوى فيها، لا تتحدد بقيمة العمل المبذول. فكان انطلاق تحليل ريكاردو، من تحديد القيم التبادليّة بكميّة العمل المبذولة في السلع المعروضة في التبادل. فجوهر السلعة هو العمل، وهو محدد قيمتها.

نقاش

إذا ما كانت الرأسماليّة في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، اختبرت تطوّرات عميقة وهيكلية، تبعها بالضرورة تطوّرات في نظريّات قانون القيمة، القانون الذي يعتبر الحجر الأساس بالنسبة للرأسماليّة، أليس من باب أولى، إعادة النظر في رأسماليّة القرنين العشرين والواحد وعشرين، على أنّهما استمراراً لتطوّر الرأسماليّة، وليس استمراراً للرأسماليّة كما هي؟ وعليه ألا يحق لنا إعادة وضع نظرية قانون القيمة عند ماركس على طاولة البحث والتحقق من جديد؟

فالحالة الوحيدة التي تستبعد أي تطوّر على نظريّة قانون القيمة بالعمل بعد ماركس، هي افتراض أنّ كتابات ماركس كانت مطلقة ونهائية ومختومة، وهذا يحيل إلى افتراضين مستحيلين: إمّا أنّ ماركس نبي وجاء بعلم مختوم ونهائي، أو أنّ الرأسماليّة مغلقة وغير قابلة للتطوّر والتغيّر. وإذا ما اختلفت نظريّة القيمة في فترة الرأسماليّة التجاريّة عنها في فترة الرأسماليّة الصناعيّة، تفترض هذه الدراسة أنّ هذه النظريّة ستختلف أيضاً في عصر الرأسماليّة الماليّة. وهذا ما سنحاول تحليله في الفصول اللاحقة، وصولاً إلى تطوير نظريّة ماركس للقيمة، وبالتالي تطوير الفهم الماركسي المعاصر للرأسماليّة المعاصرة وأزماتها، كما تجسّدت في الأزمة العالميّة 2008.

نقطة انطلاق التحليل الماركسي ونطاقه المكاني

ينطلق كارل ماركس نفسه للرأسماليّة من الإنتاج السلعي البسيط بشكل عام، ومن السلعة بشكل خاص. حيث تتحوّل في عصر الرأسماليّة الأغلبية الساحقة من المنتجات إلى سلع، ويعتبر التقسيم الاجتماعي للعمل والملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج شرطي نشوء الإنتاج السلعي. والسلعة هي مادة خارجيّة تشبع احتياجات الانسان الأساسيّة والرفاهيّة والروحيّة. وتتطوّر احتياجات الانسان مع تطوّر التاريخ، وعليه تتباين السلع وتتنوّع. تمتاز السلع بثلاثة خصائص أساسيّة: امتلاكها لقيمة استعمالية، أي أنّها تحقق منفعة بشرية لمن يستهلكها، وامتلاكها لقيمة تبادليّة، أي أنّها قابلة للتداول في السوق، وأن تكون منتجة بالأساس بهدف التبادل. وبهذا يخرج من مفهوم السلعة تلك المنتجات التي ينتجها الأفراد بغرض استهلاكهم الفردي، أو المنتجات التي يتبادلها الأفراد خارج نطاق السوق. (ماركس، 1969؛ ماركس، 1982)

يختار ماركس الاقتصاد السياسي لإنجلترا في حينه كموضوع لدراسته التي تهدف إلى الكشف عن القوانين الجوهرية التي تنظم حركة وصيرورة التشكيلة الرأسمالية. واختار إنجلترا موضوعاً لاكتشاف القوانين الموضوعية للرأسمالية من خلاله، لأن إنجلترا مثلت الظروف المعيارية للرأسمالية في عصر كتابة "رأس المال". إذ كان الاقتصاد الإنجليزي الأكثر تطوراً من بين الاقتصاديات المتقدمة، وكانت العلاقات القطاعية قد اضمحلت تماماً، وسادت العلاقات الرأسمالية بشكل كامل، ولم يكن هذا قد تم لأي دولة أخرى في منتصف القرن التاسع عشر. (ماركس، 1982)

وعلى هدى طريقته، تختار الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة النموذج للرأسمالية الحديثة، بغية اكتشاف القوانين الموضوعية الناظمة لها وتفسير أزماتها.

إذن ينطلق ماركس من السلعة في نطاق واقع الاقتصاد الإنجليزي، نحو استشفاف واكتشاف القوانين الموضوعية للرأسمالية، وفي عمقها قانون القيمة، الركيزة الأساس لنقد ماركس للاقتصاد السياسي. وعليه ركز في دراسته وتحليله للرأسمالية على أهم وأبرز منجزات وأطروحات علماء الاقتصاد الإنجليزي، وتعتبر إنجلترا موطن نشوء وتطور أهم أطروحات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. واستشف ماركس بذور نظرية "قيمة العمل" عند آدم سميث وديفيد ريكاردو، وشرع في تطويرها، باعتبارها حجر الأساس في بناءه النظري. (لينين، 1913)

المقولات الاقتصادية-سياسية الأساسية المكونة لنظرية القيمة الماركسية

"سيكون تحليل السلعة وهي الشكل
الأولي للثورة، نقطة الانطلاق
لأبحاثنا." (ماركس، 1982)
"نظرية القيمة الزائدة تشكّل حجر
الزاوية في نظرية ماركس
الاقتصادية." (لينين، 1913)

نسعى هنا إلى عرض أبرز المفاهيم والمكونات الأساسية المشكّلة لنظرية القيمة عند كارل ماركس، بحيث نؤطر نظرياً لقانون القيمة الماركسي، الذي سيشكّل بالنسبة لهذه الدراسة حجراً أساسياً في تفسير الأزمات في الرأسمالية المعاصرة، بعد إبراز حدوده وقصوره، وتقديم إسهاماً نظرياً نحو تطويره بما يواكب الرأسمالية المعاصرة.

كما يخدم هذا الفصل كإطار مفاهيمي واصطلاحي للفصول اللاحقة، مقدماً تعريفات وشروحات أساسية لدلالات مصطلحات محددة في إطار النظام الاصطلاحي الماركسي.

المقولة الأولى: الطبيعة المزدوجة للقيمة- القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

لكل سلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، والقيمة الاستعمالية هي قدرة السلعة على إشباع احتياجات معينة عند الإنسان. وتحدد فائدة السلعة أو القيمة الاستعمالية المتأتية من استهلاكها بخصائصها المادية (الفيزيائية والكيميائية). وتحقق القيمة الاستعمالية بالاستهلاك. لا تمتلك القيمة الاستعمالية أي دور في تحديد ورسم العلاقات الاجتماعية، إلا أنها قيمة استهلاكية اجتماعية وليست فردية، حيث أن تنتقل قيمتها من المنتجين إلى المستهلكين خلال عملية التبادل.

القيمة التبادلية هي قدرة السلع على التبادل في خضم عمليات البيع والشراء في السوق. قدرتها على المبادلة بسلع أخرى بحسب نسبة التبادل. وتظهر القيمة التبادلية على صورة تبادل كمي بين قيمة استهلاكية من نوع ما مع قيمة استهلاكية من نوع آخر. مثل تبادل متر قماش مع ثلاثة كيلوغرام من التفاح. وهكذا تعادل القيمة التبادلية لمتر القماش ثلاثة كيلوغرام من التفاح. والقيمتان التبادلية والاستعمالية وجهان للسلعة. حيث تعبر القيمة الاستهلاكية عن الوجه المادي للسلعة (خصائصها المادية) وتعبر القيمة التبادلية عن الوجه الاجتماعي لها. وبما أن السلع قابلة للتبادل فيما بينها، فلا بد إذن من وجود خواص مشتركة بين جميع السلع باختلافها، بحيث تسمح هذه الخواص المشتركة اتخاذ مقاييس ومقادير موحدة بين السلع جميعها. ولكن لا يمكن الاتفاق على خصائص مادية مشتركة بين جميع السلع، فهي تتباين نوعياً مما يجعل من المستحيل مقارنتها كمياً. إلا أن جميع السلع بدون استثناء تشترك في ماهية واحدة، وهي أنها جميعاً نتاج العمل البشري. فالعمل البشري إذن هو من يحدد قيمة السلعة. إلا أن كل نوع معين من السلع يحتاج لنوع معين من العمل البشري.

(ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة الثانية: الطبيعة المزدوجة للعمل

إذا كان للسلع طبيعة مزدوجة، القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فإن العمل البشري الذي ينتج السلع ويتجسد فيها، يحمل هو أيضاً وبالضرورة طبيعة مزدوجة. حيث يختلف من حيث النوع، فكل عمل بشري هدف محدد ومواد ووسائل عمل محددة وعمليات إنتاج محددة وينتج عنه نوع محدد من السلع. ونوع العمل البشري هو الذي يحدد القيمة الاستعمالية للسلع. ومن الجهة الثانية، تشترك جميع أنواع العمل البشري في خاصية مشتركة، وهي أنها جميعها عبارة عن جهد بشري مبذول. فهو طاقة ذهنية وعصبية وعضلية تصرفها القوة البشرية في إنتاج السلع. وفي ظل الإنتاج السلعي الرأسمالي القائم بالأساس على تقسيم العمل الاجتماعي، تصبح المبادلة شرطاً ضرورياً. فالعمل البشري وإنتاج القيم الاستعمالية قديمين بقدم الحضارة البشرية، أما في ظل الإنتاج السلعي (الرأسمالية)، تبرز القيم التبادلية كأساس للعلاقات. وفي ظل هذه الشروط، يصبح العمل البشري المبذول، أساساً لمعايرة ومقارنة جميع أنواع السلع، ويعتبر الأساس لمبادلة قوة العمل التي يبذلها مختلف المنتجين، وتجري المبادلات على شكل تبادل للسلع. مجموع الأعمال البشرية

المختلفة تشكّل معاً العمل الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي في دولة ما، ومع تطوّر الرأسمالية نحو العولمة، اتخذ تقسيم العمل طابعاً عالمياً. (ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة الثالثة: قوّة العمل كسلعة

قوّة العمل: القدرة على العمل، حصيلة القدرات العضليّة والروحيّة التي تتمتع بها الشخصيّة الحيّة للإنسان، والتي يبذلها في كل مرة ينتج فيها أية قيم استهلاكيّة. هناك شرطين تاريخيين لتحوّل قوّة العمل إلى سلعة، تحرير صاحبها (العامل) من التبعية الشخصيّة لغيره، فلا بد أن يكون منتج السلع متمتعاً بالحرية الشخصيّة وصاحب حق في التصرف الحر بقوّة عمله، وهذا لم يكن منطبقاً على العبد أو القن. ولا بد من وجود ضرورة اقتصاديّة تجبر منتج السلعة إلى بيع قوّة عمله. تنشأ هذه الضرورة من حرمان منتج السلع من وسائل الإنتاج ووسائل المعيشة، لذلك يصبح بيع قوّة العمل هو المصدر الوحيد لمعيشته.

(ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة الرابعة: قيمة قوّة العمل

تختلف قوّة العمل عن باقي السلع، إذ تتحدد قيمة قوّة العمل بقيمة الوسائل المعيشيّة الضروريّة لوجود العامل. العناصر التي تدخل في قيمة قوّة العامل:

- قيمة وسائل الوجود الضروريّة لإشباع الاحتياجات الجسميّة (مثل: الغذاء، الكساء، المسكن)
- قيمة الوسائل التي أصبحت تاريخياً لازمة لإشباع الاحتياجات الاجتماعيّة والثقافيّة للعامل، وتختلف من فترة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وتتحدد بدرجة التطوّر التاريخي في المجتمع وتطوّر الطبقة العاملة.
- قيمة الوسائل المعيشيّة الضروريّة لإعالة أسرة العامل، وضمان تكاثر الطبقة العاملة وإعادة إنتاجها وتوسيعها.
- نفقات تعليم العامل والحصول على قدر معيّن من التخصص والتأهيل والخبرات والمهارات.

مجموع القيم الضروريّة لوسائل معيشة الطبقة العاملة وإعادة إنتاجها وتكاثرها؛ تحدد نفقات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، وتعادل أجر الكفاف، وذلك تحت افتراض غياب النضال الطبقي والنقابي، فدور النضال الطبقي النقابي هو رفع أجر الطبقة العاملة فوق أجر الكفاف.

(ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة الخامسة: التقدير الكمي للقيمة

يختلف كم العمل أو وقت العمل المبذول في السلعة باختلاف المنتجين وقوى انتاجهم ودرجة تطوّرهم وباختلاف السلع نفسها. وفي كل لحظة تاريخية معينة، وفي كل مجتمع معين، يظهر العمل الفردي اللازم لإنتاج سلعة ما بمثابة العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج تلك السلعة. والوقت اللازم لإنتاج كرسي خشبي واحد بنوع وتصميم واحد، يختلف مع تطوّر التقنيّات والعلوم وأنظمة الإدارة وتنظيم العمل. فوقت العمل الضروري اجتماعياً عند كارل ماركس هو وقت العمل المطلوب لإعداد أية قيمة استعمالية (سلعة) ما في الظروف الاجتماعية الاعتيادية للإنتاج، وفي ظلّ متوسط المهارة وشدة العمل في المجتمع المعني.

الظروف الاعتيادية الاجتماعية المتوسطة للإنتاج هي الظروف التي ينتج من خلالها القسم الأعظم من السلع ذات النوع الواحد. فلو افترضنا وجود عشرة منتجين محليين لإنتاج صحن من حجم ولون متطابقين، وكان اثنين من المنتجين يستطيعون إنتاج مئة صحن باستهلاك ٥٠ ساعة عمل فقط، واثنين آخرين من المنتجين ينتجون المئة صحن باستهلاك ١٠٠ ساعة عمل، وستة منتجين ينتجون المئة صحن بخمس وسبعين ساعة عمل فقط، فوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج مئة صحن في تلك اللحظة من التاريخ وفي ذلك المجتمع هو خمسة وسبعون ساعة.

عندما تطرح السلع في السوق، يربح المنتجون الذين تقل نفقات انتاجهم عن متوسط السوق، ويخسر أولئك الذين ترتفع نفقات إنتاجهم عن متوسط النفقات الاجتماعية الضروري في السوق. وهكذا تساهم الفروق والتباينات بين نفقات العمل الفردي، أو تكاليف الإنتاج عند كل منتج على حدة، مع وقت العمل الضروري اجتماعياً، في خلق تمايزات داخل طبقة المنتجين أنفسهم، وتقسيمهم إلى فئات، فتباين تكاليف الإنتاج عن المتوسط الاجتماعي الضروري، تساهم في إثراء بعض المنتجين وإفقار بعضهم.

(ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة السادسة: فائض القيمة كمصدر للربح، أو الفرق بين قيمة العمل وقيمة قوة العمل

العمل هو استهلاك قوة العمل في العملية الإنتاجية. فالرأسمالي يشتري قوة العمل ويستخدمها في الإنتاج لتنتج سلعة بـقيم جديدة. تختلف قيمة قوة العمل المحددة بأجر الكفاف، عن قيمة العمل الذي ينتجه العامل. فالأخيرة أعلى من الأولى، والفرق بينهما يسمّى فائض القيمة. ويخضع إنتاج فائض القيمة لقانون القيمة.

فالعمل البشري هو سلعة مميزة، إذ أنّها الوحيدة القادرة على إنتاج فائض القيمة. يحاول الاقتصاد الرسمي التعمية على هذه الحقيقة، عبر نسبة إنتاج القيمة إلى كافة عوامل الإنتاج، الرأسمال والعمل والإيجار. إلّا أنّ ماركس يثبت أنّ العمل البشري هو المنتج الوحيد للقيمة.

(ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة السابعة: إنتاج فائض القيمة

يتمثل العمل في ظل الرأسمالية باستعمال الرأسمالي لقوة عمل بشري يشتريها ويشرف عليها (أو يوظف من يشرف عليها) في خضم عملية الإنتاج، يمتلك الرأسمالي وسائل الإنتاج وقوة العمل ومخرجات العملية الإنتاجية. بحيث يعتبر هدف العملية الإنتاجية إنتاج سلع معروضة للتبادل يتحقق فائض القيمة عبر بيعها ويذهب لصالح الرأسمالي.

مثال رياضي: لنفرض أنّ قيمة قوة العمل تساوي 10 دراهم في اليوم. وأنّ العامل في ساعة ينتج قيمة تساوي 4 دراهم. ومدة يوم العمل عشرة ساعات. ذلك يعني أنّ القيمة اليومية لقوة العمل يعاد إنتاجها خلال ساعتين ونصف. فبعد مدة عمل لساعتين ونصف يكون العامل قد أنتج ما يعادل قيمة قوة عمله، أو أجره. غير أنّ الرأسمالي يرغم العامل على العمل لمدة عشرة ساعات في اليوم، طالما أنّه دفع القيمة اليومية لقوة العمل. وهكذا لا يحصل الرأسمالي على عمل العامل فقط، بل على قدرته على العمل. وهنا بحسب هذا المثال يخلق العامل قيمة تعادل أربعة أضعاف قيمة قوة عمله. وهذا الفرق بين قيمة العمل وقيمة قوة العمل يحصل عليه الرأسمالي على شكل فائض قيمة. الذي ينتج عن عمل العامل لوقت أطول من الضروري لإعادة إنتاج قيمة قوة العمل. (ماركس، 1982؛ دار التقدّم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة الثامنة: الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر

الرأسمال هو قيمة متجمّعة عند الرأسماليين، يستعملوها في إنتاج فائض القيمة. ويأتي على شكل نقود أو وسائل إنتاج أو وسائل معيشة أو أوراق مالية أو سندات أو أسهم وغيرها. ينقسم الرأسمال المستثمر في العملية الإنتاجية إلى جزأين:

الرأسمال الثابت: وهو الذي يشتري به الرأسمالي العناصر الجامدة في الإنتاج، مثل وسائل الإنتاج، والماكينات، والخامات، والأدوات، والمواد المساعدة، وهو غير منتج للقيمة.

الرأسمال المتغيّر: وهو الذي يشتري به الرأسمالي قوة العمل، أي العنصر البشري في الإنتاج، وهو منتج للقيمة.

في عملية الإنتاج، يستهلك الرأسمال الثابت، فتنقل قيمته إلى السلع الناتجة، إلّا أنّ تآكل الرأسمال الثابت نتيجة الاستعمال يخفّض قيمته. تنتقل قيمة الوسائل المستعملة إلى السلعة الجديدة، بواسطة العمل النوعي الذي يبذله العمّال. ومقدار القيمة المنقولة من رأس المال الثابت إلى السلعة المنتجة يعادل القيمة المستهلكة منه، وبالتالي تنقص قيمته في خضم الإنتاج، ولكنّها تنتقل إلى مخرجات الإنتاج. وبالتالي فقيم الرأسمال الثابت تنتقل انتقاليّاً دون أية إضافة صافية على الرأسمال، حيث ينقل الرأسمال الثابت قيم إلى السلعة بمقدار ما تنقص قيمته نتيجة الاستخدام، فالحصلة صفر.

أمّا الرأسمال المتغيّر، فاستهلاكه (تشغيل العمّال، استهلاك قوة العمّال داخل العملية الإنتاجية) لا ينقل القيمة فقط، بل يضيف لها، يخلق قيمة جديدة، قيمة مضافة أو زائدة. فقيمة الرأسمال المتغيّر تزايد في خضم الإنتاج.

يعتبر كارل ماركس أول من قسّم الرأسمال إلى ثابت ومتغير، ومن هذا التقسيم والتحليل يتضح أنّ فائض القيمة لا يخرج عن كل رأس المال، بل عن الجزء المتغير منه فقط، وهو عمل العمال. يلجأ الاقتصاد البرجوازي إلى المساواة بين رأس المال المتغير والثابت من حيث إنتاج القيمة، لإخفاء علاقات الاستغلال داخل عملية الإنتاج. ففي النهاية وبحسب التحليل الماركسي، فإنّ المنتج الوحيد للقيمة وفائض القيمة في العملية الإنتاجية هو الجهد البشري المبذول فيها. (ماركس، 1982؛ دار التقدم، 1976؛ ماركس، 1969)

المقولة التاسعة: نظرية ماركس عن السعر

يرى ماركس أنّه من النادر في سياق تقلبات السعر، أن تتحدد الأسعار بتكلفة الإنتاج. فالحركة الكلية لتقلبات الأسعار هي نظام حركة الأسعار. (Marx, 1968)

يميّز ماركس هنا بين السعر والقيمة، فسعر السلعة في السوق يكون إما أعلى من قيمتها أو أقل أو مساوياً لها.

ففي حين يتولّى قانون القيمة في ظل الإنتاج السلعي المرتكز على الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج، تنظيم الإنتاج الاجتماعي بطريقة عفوية، يخضع السعر في السوق لقوانينه الخاصة، ورغم أنّ القيمة أساس تحديد السعر، إلا أنّ السعر نفسه يندذب ويتأرجح ويتغير كمياً ونوعياً، من خلال آليات السوق ومنحنيات العرض والطلب. فأحياناً يكون السعر أعلى أو أقل من القيمة، وهذا هو التأرجح الكمي. أمّا التأرجح النوعي، فيحدث عند اكتساب بعض الأشياء أسعاراً دون تدخل العمل البشري فيها، مثل الأراضي البكر والأدغال وغيرها، حيث تسمي تحت شروط الرأسمالية معروضة لعمليات البيع والشراء. ويتأرجح سعر السلعة بحسب تفاعل منحنيات العرض والطلب على هذه السلعة بالتحديد. إذ يؤدي بشكل عام ارتفاع الطلب عن العرض إلى ارتفاع السعر عن القيمة، كما يؤدي انخفاض الطلب عن العرض إلى انخفاض السعر عن القيمة. ويتعادل السعر مع القيمة حين يتعادل العرض مع الطلب، أي عند سعر الاتزان بحسب النظرية الكلاسيكية.

(Marx, 1982)

تمتاز الرأسمالية بفوضى الإنتاج وغياب الدور المركزي للدولة في التخطيط الاقتصادي والتنموي، وبالتالي يحكم السوق شريعة غاب قائمة على التنافس التنافسي بين رؤوس الأموال المختلفة. هذه الفوضى تقوّض إمكانيات توازن العرض مع الطلب، وبالتالي عادةً ما ينحرف السعر عن القيمة. (دار التقدم، 1976)

كما تميل أسعار السلع من نفس النوع إلى التعادل بفعل السوق الحر والمفتوح وحمى التنافس. وتساهم قوى السوق في معادلة النفقات والتكاليف الإنتاجية الفردية عند المنتجين المختلفين إلى الاقتراب من تكاليف الإنتاج الضرورية اجتماعياً. (ماركس، 1982)

ويرى ماركس أنّ التكاليف التي تؤدي إلى زيادة سعر السلعة بدون أن تضيف شيئاً إلى قيمتها الاستعمالية أو التبادلية - وبالتالي يجري تصنيفها باعتبارها مصاريف غير منتجة بالنسبة للمجتمع - مصدراً لإثراء الرأسمالي الفرد. من ناحية أخرى، حيث إنّ هذه الإضافة إلى سعر السلعة تقوم بحسب بتوزيع تكاليف التداول على نحو متساوٍ ليس إلا، فإنها تظل غير منتجة في طبيعتها. (Marx, 1982)

وإذا كانت القيمة تتحدد بمقدار كم العمل البشري الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة، فإنّ السعر يتحدد في السوق في عمليّات العرض والتبادل، ويقدرّ السعر بالعملة.

المقولة العاشرة: نظرية ماركس عن النقود

تأتي نظرية النقد "theory of money" عند ماركس تطبيقاً منطقيّاً لنظرية القيمة على النقود. فإذا كانت القيمة التبادليّة لكل السلع لا تعكس إلاّ مقادير العمل الاجتماعيّ الضروريّ المبذول، مقاس بوحدة الزمن، فإنّ العملة المستندة على المعادن الثمينة مثل الذهب تخدم كوسيط للتبادل. (Marx, 2000) وفي نفس الوقت تخدم كسلعة، فالذهب نفسه سلعة تحوز قيمته التبادليّة الخاصة، وتتحدد قيمتها بالشروط الموضوعيّة لإنتاجها. (Marx, 1982)

ويرى ماركس أنّ النقود سلعة من طبيعة خاصّة، فسعر النقود هو هو قيمتها النقديّة. ومع ظهور النقود انقسم التبادل إلى عمليّتين متعاكستين: البيع والشراء. ما أتاح ظهور وسيط بين البائع والشاري وهذا الوسيط هو التاجر. ومن هنا بدأ نمو وتطور الرأسمال التجاري وتمييزه عن الرأسمال الإنتاجي، لتظهر المؤسسات الربويّة لاحقاً، وتركز الموارد النقديّة الضخمة والهائلة في أيدي القلّة القليلة من الأثرياء. ومع نمو الرأسماليّة أصبحت الموارد الماليّة أو رأس المال المالي هو الوسيلة العامة للاستثمار الرأسمالي. (دار التقدّم، 1976)

بشكل عام تقوم الحكومات بصكّ النقود والعملات المعدنية والورقيّة، وتمنحها سعراً تحكيمياً، وتتحكم الحكومات بكميّات العملة المطروحة. وترتبط كمّيّة النقود المطروحة في السوق بكميّة النقود الذهبيّة المعادلة لأسعار تداول السلع في السوق.

(ماركس، 1982؛ دار التقدّم، 1976؛ ماركس، 1969)

بالنسبة لماركس، لا يمكن لحركة العملات التي تحوي بداخلها قيمة، أن تعذّل أو تؤثر على تقلّبات أسعار السلع الأخرى. فأسعار السلع الأخرى هي الحركة الأساسيّة، وارتفاع وانخفاض كمّيّة النقود في التبادل، هي الحركة المشتقة من الحركة الأولى. أي أنّ الأسعار لا ترتفع وتنخفض لأنّ النقد المعروض كثير أو قليل، بل على العكس، فإنّ ارتفاع أو انخفاض مقادير النقد المعروض في التبادل يعتمد على تراجع الأسعار. (Marx, 1982)

يميّز ماركس بين القوانين التي تحكم تبادل النقود من المعادن النفيسة، وتلك التي تحكم تبادل العملات الورقيّة. فكميّة الذهب المعروضة في التبادل تعتمد على قيمة الذهب نفسه من حيث أنّ الذهب سلعة لها قيمة وتحتاج عملاً بشريّاً لاستخراجها وإنتاجها، إلا أنّ قيمة العملة الورقيّة المعروضة في التبادل تعتمد على كمّيّتها، حيث أنّها لا تملك قيمة في ذاتها. (Marx, 1982)

ولكن العملة الورقيّة نفسها تعبّر عن قيمة الذهب، من حيث أنّ الذهب نفسه سلعة. فقيمة العملة الورقيّة تتحدد بقيمة الذهب، ولكن إذا ما تمّ ضخ كمّيّة من العملة الورقيّة في السوق تعادل عشرة أضعاف الكمّيّة الحاليّة، فهذا يعني أنّ قيمتها ستخفض إلى العشر، فإذا كان غرام الذهب يعادل عشرة دراهم، والعشرة دراهم

تشتري عشرين كيلو غرام من الخبز، فإنّ ضح كميّة من المال تعادل عشرة أضعاف المال المعروف، وتحت شرط ثبات العوامل الأخرى، سيخفّض قيمة العملة الورقيّة إلى العُشر، بحيث يصبح غرام الذهب معادلاً لمئة من الدراهم، وستحتاج مئة درهم لشراء عشرين كيلو خبزاً. أي أنّ ارتفاع كميّة العملة الورقيّة المعروضة، يرفع أسعار السلع مقابل قيمة العملة الورقيّة. (Marx, 1982)

نلاحظ مما سبق، أنّ ماركس يميّز بين القانون الأساسي بالنسبة له، وهو قانون نظريّة القيمة، ودوره في تحديد القيم التبادليّة للسلع، وبين قانون السعر، الذي يستند على القانون الأوّل، ولكنّه يتحرّك باستقلال نسبي عنه، وينحكم بمنحنيات العرض والطلب، التي تساهم في تأرجح السعر عن القيمة. ومن جهة ثانية، يشير ماركس، إلّا أنّ السعر يقدرّ بالعمل السائدة في حينه، وهذه العملة، هي إما عملة من المعادن الثمينة مثل الذهب، والتي تخضع لقانون السلعة والقيمة التبادليّة، من حيث أنّ الذهب نفسه سلعة لها قيمة تبادليّة محددة بكم العمل البشري الاجتماعي الضروري لاستخراجه وانتاجه، أو عملة ورقيّة، لا تملك قيمة تبادليّة في ذاتها، ولكن تقدرّ قيمتها بالذهب، وبالتالي تكتسب قيمة في السوق تمكّنها من الدخول في عمليّات البيع والشراء، إلّا أنّ ماركس يضيف هنا، أنّ قيمة العملة الورقيّة تتحدد بمقادير العملة الورقيّة المعروضة في السوق، ويحكمها علاقة عكسيّة بين المقدار المعروض وقيمتها، فكلما زاد عرض النقود انخفضت قيمتها وبالتالي ارتفعت الأسعار.

إذن قيمة العملة الورقيّة مثل الأسعار محكومة بالعرض والطلب، إلّا أنّ الفرق الأساسي هنا، أنّ العرض والطلب في السوق لا-مركزي، ينشأ عن تفاعل مجموعة هائلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعيّة والبيئيّة والنفسية، أما عرض وطلب النقود فمركزي، تحدده الحكومة أو جهة رسميّة مركزيّة واحدة. من هنا يتحدد السعر في السوق، من خلال التفاعل بين ثلاثة قوانين رئيسيّة، قانون القيمة، وقانون العرض والطلب في السوق، وقانون العرض والطلب للعملة الورقيّة.

ونرى أنّ المال بنسبة لماركس ليس إلّا صيغة رمزيّة كميّة لتسهيل التعبير عن قيم السلع، وهو يحل محل الذهب كمعادل عام، عند مستوى معيّن من تطوّر المجتمع البشري. وبهذا، نرى عند ماركس، في حدود نظريّته عن النقد، كما عرضت في الفصل الأوّل من رأس المال، أنّ المال ليس إلّا تعبيراً رمزيّاً عن قيم السلع، وهو يحل محل الذهب كمعادل عام، ولا يتمايز ولا ينفصل من حيث القيمة عن الذهب.

3.3.2 نظريّة العمل المنتج والعمل غير المنتج عند كارل ماركس

استعرضت الأجزاء السابقة من الفصل الرابع، تاريخ تطوّر نظريّة القيمة، ونقد ومعالجة ماركس للأطروحات المختلفة حول نظريّة القيمة عند التجاربيين والنقديين والفيزيوقراط، وعند الكلاسيكيين مثل سميث وريكاردو، وأطروحة ماركس حول نظريّة قيمة العمل وفائض القيمة، والمقولات الأساسيّة المكوّنة لأطروحته.

يشرع هذا الفصل في نقاش ومعالجة مفهومي العمل المنتج والعمل غير المنتج كما ظهر عند كارل ماركس. حيث لا يمكن فهم أطروحة نظرية القيمة بالعمل دون التمييز بين العمل المنتج من غير المنتج. وإذا كانت نظرية القيمة وفائض القيمة هي حجر الأساس في النظرية الماركسية كما يقول لينين، فإن التمييز بين الأعمال المنتجة لفائض القيمة والأعمال غير المنتجة أساسياً في فهم الماركسية وتحليلها للرأسمالية، وتدعي الدراسة أنّ هذا المبحث أساسي أيضاً في تحليل وفهم الأزمات وتفسير أسبابها، وهو ضروري لتفسير أزمة رأسمالية القرن الواحد والعشرين، الأزمة العالمية لعام 2008، وهذا ما ستحاول الدراسة اثباته في الفصول اللاحقة.

ففي حين يذهب العلم التقليدي أو العلم البرجوازي إلى اعتبار جميع الأعمال منتجة (Harman, 2009)، ويذهب كثير من الماركسيون إلى إهمال هذا المبحث الأساسي (Gough, 1972)، تستدعي هذه الدراسة تركيز ماركس على التمييز بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة. التمييز بينها ليس مبحثاً نظرياً أو اقتصادياً مدرسياً ومجرداً وخالياً من التطبيقات السياسية، بل على العكس، هو مبحث ضروري للكشف عن الأعمال أو الجهود البشرية المبذولة التي تساهم في تنمية ثروة الأمم، والأعمال البشرية الزائدة التي لا تساهم في ذلك، بين الأعمال التي تخلق القيم والأعمال التي تعتاش عليها، بين الأعمال التي تدخل في التراكم والأعمال التي لا ينجم عنها أي تراكم، والتراكم قضية مركزية بالنسبة لديناميكية النظام الرأسمالي ككل. كما أنّ التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج له تطبيقات سياسية في فهم الأسس المادية للصراعات الطبقيّة والصراعات القوميّة. (Harman, 2009)

وبالتالي فهذا التمييز المأخوذ مع نظرية القيمة وفائض القيمة في منهجية ماركسية حيوية وجدلية، ضروري لفهم الأزمات في النظام الرأسمالي، وأزمة 2008 بشكل خاص.

لا تتوقف الدراسة عند عرض أفكار وطروحات ماركس في هذا الصدد، بل تذهب إلى الاختلاف مع وجهة كارل ماركس، وتطوير هذا المبحث الأساسي. وجوهر هذا الاختلاف في رفض افتراض ماركس أنّ الأعمال غير المنتجة تحصل على مداخيلها حصراً من اقتطاع حصص من فوائض القيمة المنتجة. وستقدم الدراسة عدّة مجالات تحصل منها الأعمال غير المنتجة على مداخيلها بدون أي اقتطاع من فوائض القيمة. وهي بهذا تضع أساساً جديداً لإبراز حدود نظرية القيمة الماركسية، وتقديم إسهاماً أصيلاً في تطويرها بما يواكب الرأسمالية المعاصرة، وبالتالي إسهاماً أصيلاً في فهم الرأسمالية المعاصرة وأزماتها.

تعريف عام للعمل المنتج من وجهة نظر ماركس

العمل بشكل عام هو صرف أو بذل القوة البشرية الذهنية والعضلية والعصبية في عملية إنتاج.

(دار التقدم، 1976)

إلا أنّ قيام الفرد بترتيب سريره وتنظيف غرفته عمل، فهو صرف للقوة البشرية والذهنية والعضلية في

عملية إنتاج معينة. فهل هذا عمل منتج؟

بحسب الفهم الماركسي، فإن ترتيب السرير في المنزل، لا يعتبر عملاً منتجاً كما أنه ليس عمل غير منتج، حيث أنه يقع خارج الاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي فهو خارج الحدود النظرية لهذه الدراسة.

أمّا إذا قام خادم في منزل بترتيب السرير، فهو غير منتج لأنه لم يخلق فائض قيمة.

وإذا رتبته عامل في فندق، فهو عمل منتج، لأنه منتج للقيمة وفائض القيمة. حيث أنّ الهدف الأساسي لرأس المال هو انتاج فائض القيمة، فإنّ العمل المنتج هو فقط العمل المنتج لفائض القيمة. من وجهة نظر العملية الإنتاجية بشكل عام، ومن وجهة نظر الاقتصاد البرجوازي، فإنّ العمل المنتج هو المتجسد في سلعة أو في أي شكل من أشكال القيمة الاستعمالية. ولكن من وجهة نظر العملية الإنتاجية الرأسمالية تحديداً، ومن وجهة نظر التحليل الماركسي، فالعمل المنتج هو الذي يساهم في تنمية رأس المال، أو انتاج فائض القيمة، وهو الجزء من العمل المحسوب داخل إطار الرأسمال المتغيّر.

(Brooks, 2005; Harman, 2009; Mandel, 2015)

إذن، ليكون العمل منتجاً عند ماركس لا بد أن يكون منتجاً لفائض القيمة، وليكون منتجاً لفائض القيمة، لا بد أن تنطبق عليه ثلاثة شروط:

- انتاج قيم استعمالية.
- انتاج قيم استعمالية معروضة للتبادل.
- انتاج القيم الاستعمالية والتبادلية داخل منشأة رأسمالية، والمساهمة بالتالي في تنمية الرأسمال.

(Brooks, 2005)

بحسب ماركس، يعتمد التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج على خصيصة أنّ الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج فائض القيمة. فالعمل الموظف من قبل رأس المال هو العمل منتج لفائض القيمة. فعملية الإنتاج الرأسمالي، ليست عملية إنتاج سلعة، بل عملية تمتص العمل غير المدفوع، وتحوّل وسائل الإنتاج إلى وسائل امتصاص العمل غير المدفوع. (Marx, 2015)

ولكن، ما هي الأعمال غير المنتجة للقيمة داخل العملية الرأسمالية؟ ومن أين تحصل على مداخيلها؟

الأعمال غير المنتجة عند ماركس

الأعمال غير المنتجة هي الأعمال غير المنتجة للقيمة وفائض القيمة، فالأعمال في النظام الرأسمالي تنقسم، بالنسبة لماركس إلى:

- أعمال منتجة، أي منتجة للقيمة وفائض القيمة.
- أعمال غير منتجة، تحصل على مداخيلها من خلال اقتطاع حصص من فائض القيمة الذي ينتجه الرأسمال الإنتاجي.

فعلى سبيل المثال، إذا تعاقد مصنع كراسي مع شركة محاسبة، وكان فائض القيمة الذي ينتجه مصنع الكراسي شهرياً يعادل 100 ألف درهم، وكانت مستحقات شركة المحاسبة تعادل 20 ألف درهم شهرياً،

فمستحقات الأخيرة لا تتبع من دور شركة المحاسبة في إنتاج فائض القيمة، فأعمال المحاسبة غير منتجة للقيمة، بل تحصل على مداخيلها من اقتطاع جزء من فائض القيمة الذي ينتجه عمال مصنع الكراسي.

ولكن، ما هي تصنيفات الأعمال غير المنتجة بالنسبة لكارل ماركس؟ لم يعالج ماركس هذا السؤال في نص واحد متكامل، لذلك حاولنا هنا تقديم إجابتنا على هذا السؤال، من خلال استعراض مجموعة من الأدبيات والنصوص التي صاغها ماركس، ومجموعة من الأدبيات التي حاولت مراجعة كتابات ماركس نحو لملمة هذه الإجابة في إطار نظري واحد.

الصف الأول: العمل المنتج لقيم استعمالية دون إنتاج قيم تبادلية.

كل عمل بشري مبذول في إنتاج قيم استعمالية بغرض الاستهلاك المباشر، مثل أعمال الطبخ وإعداد الطعام في المنزل، والتنظيف والترتيب، وبستنة الحديقة الخاصة، وخباطة جوارب خاصة ممزقة، وجميعها عمل بشري مبذول في إنتاج قيم استعمالية، إلا أن هذه القيم الاستعمالية يتم استهلاكها مباشرة ولا تعرض في التبادل، أي لا تملك قيمة تبادلية. في هذا الحال، ينفق الفرد عملاً بشرياً لقاء منفعة يستهلكها هو نفسه. حيث يجري الإنتاج والاستهلاك هنا خارج إطار السوق الرأسمالي، وكذلك خارج إطار العلاقات الرأسمالية بين رب عمل وعامل.

(Brooks, 2005; Harman, 2009; Mandel, 2015)

الصف الثاني: العمل المنتج لقيم استعمالية وتبادلية دون إنتاج فائض القيمة.

كل عمل بشري مبذول في إنتاج قيم استعمالية على شكل منتجات أو خدمات تعرض للتبادل، مثل عمل الأطباء والمحامين وعمال الحديقة والخباطين بأجر، وجميعها أعمال منتجة لقيم استعمالية تعرض للتبادل، ولكنها لا تنتج فائض قيمة، ذلك أنها لا تبذل داخل منشأة رأسمالية، فلا يوجد عامل ورب عمل، بل يوجد عامل ينتج منفعة على شكل سلعة أو خدمة ويبيعها هو نفسه لقاء عائد. والأجر الذي يدفعه متلقي المنفعة في هذا السياق، لا يعتبر انفاقاً رأسمالياً، ولا استثماراً، ولا يدخل في تعظيم وتنمية رأس المال، ولا يخلق قيمة جديدة لصالح الرأسمالي، بل هو على العكس، إنفاق من ثمار وعوائد رأس المال وتخفيض لقيمة رأس المال مقابل استهلاك فردي بحت. في هذه الحال ينفق العامل عملاً بشرياً لقاء عائد أو أجر، بينما ينفق متلقي الخدمة أجراً لقاء هذه الخدمة، ولا يدخل هذا الإنفاق في حسابات عمليات الاستثمار وتوسيع رأس المال وخلق فائض القيمة، بل يدخل في حسابات الاستهلاك الفردي، فالرأسمالي هنا مستهلك ينفق من ثمرات وعوائد منشأته الرأسمالية ولكن خارج منشأته.

(Mandel, 2015; Brooks, 2005, Harman, 2009)

الصنف الثالث: القطاع التجاري

الرأسمال التجاري عند ماركس، هو جزء من الرأسمال الصناعي يمارس نشاطه في التداول. وهو ينشط في تصريف البضائع المنتجة، وارفاد المنشآت بالبضائع الرأسمالية اللازمة. (دار التقدم، 1976) وتنقسم أعمال التبادل إلى قسمين:

الأول: أعمال متممة لعملية الإنتاج، مثل النقل، والتغليف، والتجهيز، والتخزين. حيث يساهم عمل العمال في إنتاج القيمة.

الثاني: أعمال التبادل الصرفة، مثل الجرد، والحراسة، والرقابة، والإدارة، والمحاسبة. وهي تكاليف غير مضافة للقيمة. ويتم تغطيتها بحسب ماركس من فائض القيمة الناتج من عملية الإنتاج ومن قسم التبادل المتم لعملية الإنتاج. (دار التقدم، 1976)

ومع اشتداد التنافس وانخفاض الطلب، ترتفع تكاليف التخزين والتسويق والإدارة، وبشكل عام ترتفع كلفة عمليات التبادل غير المنتجة للقيمة. وأعمال التبادل ضرورية لتسهيل فعالية إنتاج السلع، فوكيل البيع والشراء ضروري ولكنه غير منتج. طالما يساهم الرأسمال التجاري في تقصير وقت التبادل، يمكن أن يساعد بشكل غير مباشر في رفع فائض القيمة المنتج من الرأسمال الصناعي، ولكنه يبقى دائماً غير منتج.

(Gough, 1972)

وينطبق هذا التحليل على التاجر الفردي وعلى المنشأة الرأسمالية التجارية؛ أي الرأسمال التجاري الذي يوظف عمالة مأجورة. وبالتالي فعالة التجارة غير منتجة، حتى لو قامت بعرض وتقديم العمل غير المدفوع لصالح الرأسمال التجاري. وعليه فالعمل المنتج ليس أي عمل يُباع لرأس المال، بل أي عمل يباع لرأس المال المنتج، وليس كل عامل مأجور عامل منتج وإن كان كل عامل منتج عامل مأجور.

(Gough, 1972)

رغم أنّ الرأسمال التجاري بشكل عام غير منتج، إلا أنّ العلاقة داخل المنشأة أو الشركة التجارية، تظهر على شكل علاقة بين رب عمل وعامل، بين من يملك هذه الشركة ومن يبيع جهده لهذا المالك. وإن كان عمال التجارة منتجون من وجهة نظر صاحب الشركة، إلا أنّهم غير منتجين لقيم تساهم في تنمية التراكم الرأسمالي بالنسبة للنظام الرأسمالي ككل، فعّال التجارة لا يساهمون في تنمية الرأسمال القومي وثروات الأمة.

(ماركس، 1982؛ Gough, 1972)

يتفق "ميك بروكس" مع هذا الطرح، ويرى أنّ توظيف العمالة المنتجة ليس السبيل الوحيد لتنمية رأس المال. فمن أجل تحقيق قيم السلع عبر عمليات البيع والشراء، لا بد من عمليات التجارة والتبادل. والتبادل يحتسب من تكاليف النظام الرأسمالي، التكاليف التي لا تساهم في خلق فوائض القيمة، ويحصل القطاع التجاري على حصصه من إجمالي فائض القيمة المنتج. (Brooks, 2005)

كما يميّز ماركس بين عمل القطاع التجاري الضروري لإتاحة المنتج للمستهلك، والذي بدونه لا يمكن للمستهلكين الحصول على المنتج، وبين عمل القطاع التجاري الذي لا تظهر ضرورته إلا في فترات ركود

الطلب مثلاً، مثل العمل الزائد اللازم لتخزين السلع المكثسة في فترات ركود الطلب. فالأول عمل منتج للقيمة، من حيث انتاجه للقيم الاستعمالية، وإن كان لا يساهم حقاً في خلق القيم الاستعمالية، إلا أنه يساهم بشكل ضروري في حفظ القيم الاستعمالية من التآكل (مثل التخزين)، وفي إتاحة القيم الاستعمالية للمستهلك (مثل النقل)، أما الأخير فهو عمل غير منتج للقيمة، لأنه غير ضروري للعملية الإنتاجية، ولا يعتبر مكملاً لها، وهي أعمال نابعة من الطبيعة الفوضوية للإنتاج الرأسمالي. (ماركس، 1982)

لذا من الضروري التمييز بين العمل الضروري فيزيائياً لنقل السلع وتوفيرها وإتاحتها للاستهلاك والذي يعتبره ماركس عملاً منتجاً من جهة، وتكلفة التبادل والتجارة والتي يعتبرها ماركس أعمالاً غير منتجة من الجهة الثانية. كما يمكن الاستنتاج أن أعمال التبادل والتجارة غير المنتجة للقيمة تزداد في فترات الأزمات.

أعمال الإدارة والإشراف

هناك أنواع من الأعمال البشرية مبذولة داخل العملية الإنتاجية في إطار المنشأة الرأسمالية ولا تساهم في تخليق القيم التبادلية وفائض القيمة. فإذا افترضنا مصنعاً للأحذية، مقسماً إلى عدة خطوط إنتاج، يعمل فيه مجموعة من العمال، تختلف طبيعة عملهم باختلاف المهام الموكلة إليهم، وجميعهم ينخرطون في إنتاج الشكل النهائي للذاء، وجميعهم يساهمون في خلق قيم تبادلية وفائض قيمة، إلا أن هذا المصنع بحاجة لمدير ومحاسب، وهؤلاء، لا يساهمون بشكل مباشر في خلق القيمة وفائضها، بل ينظمون عملية إنتاج فائض القيمة، ورغم أنهم يتلقون أجراً من الرأسمالي، إلا أن هذا الأجر لا يخضع لقوانين فائض القيمة، بل يحصلون عليه من مجموع القيم التي ينتجها العمال دون أن يضيفوا لها، فالمدير والمحاسب، رغم وجودهما داخل المنشأة الرأسمالية، إلا أنهما في هذا السياق ينشطون كبائع لخدمة غير منتجة للقيمة، فهم يقدمون خدمة تنظيمية وإدارية لعملية الإنتاج دون أن ينخرطوا فيها. ربما تساهم خدماتهم في تعظيم فائض القيمة، عبر تطوير أنظمة إدارية لرفع الانتاجية أو خصم الحقوق المالية على العمال أو إطالة يوم العمل، إلا أنهما في كل الأحوال غير منخرطين في عمليات إنتاج القيمة وفائضها.

ويرى ماركس أن توسع تقسيم العمل الناجم عن تطور الرأسمالية، ونمو ضرورة التخطيط والإدارة النابعة من تعقد العملية الإنتاجية وتطور التكنولوجيا، يضع مختلف أنواع العمل في علاقات متفاوتة مع المنتج أو السلعة؛ رغم ذلك، فجميعهم عمال منتجين، من حيث تعاونهم الضروري الناجم عن تقسيم العمل في إنتاج قيم استعمالية. وحيث أن كل منهم عامل مأجور باع عمله لرأس المال؛ فجميعهم إذن ينخرطون في إنتاج الثروة المادية، وجميعهم يبيعون عملهم لقاء مال على شكل رأسمال. ويضاف لهم جميع من يساهموا بشكل أو بآخر في إنتاج السلعة، مثل المدير والمهندس. وبالتالي فإن العدد الكبير للعلماء والتقنيين والمهندسين وخبراء التكنولوجيا وأقسام الإدارة وموظفي الياقات البيضاء، يندرج تحت هذا التصنيف: الأعمال الضرورية للعملية الإنتاجية، والتي لا تنخرط مباشرة في خلق القيم، ولكنها تساهم بشكل مباشر في إنتاج القيم، وبالتالي هي أعمال منتجة. (Brooks, 2005; Gough, 1972; Mandel, 1970)

يقارن "بروكس" بين عمل مهندسي الصيانة، وهو عمل ضروري بدون يتعطل خط الإنتاج والآليات باستمرار ويضيع فائض القيمة، وبين عمل الإشراف والإدارة الذي ينطوي على مهام التحليل المالي وإخضاع العمّال. ويرى ضرورة التمييز بين الأعمال الضرورية للعملية الإنتاجية بشكل عام، أكان ذلك في إطار الرأسمالية أو خارجها، مثل أعمال الصيانة والهندسة والإدارة الضرورية للعملية الإنتاجية، ويضعها تحت إطار الأعمال المنتجة للقيمة. وبين الأعمال الناجمة عن الصراع الطبقي بين العمّال وأرباب العمل، أو عن الطبيعة الفوضوية للإنتاج الرأسمالي، ويضعها تحت إطار الأعمال غير المنتجة. وخذ التمييز هنا، أنّ بعض الأعمال لا تتخرط مباشرة في العملية الإنتاجية، ولكنها ضرورية للعملية الإنتاجية، فهي أعمال منتجة، وهناك أعمال غير ضرورية للعملية الإنتاجية، ولكنها ضرورية بسبب الصراع الطبقي وبسبب الطبيعة الفوضوية للرأسمالية وممارسات التنافس والاحتكار وغيرها، وهي أعمال غير منتجة للقيمة، وتحصل على مداخيلها من الاقتطاع من فائض القيمة دون أن تساهم في تنميته. (Brooks, 2005)

يتفق "يان غوف" مع هذا الطرح، ويرى أنّ هذا التحليل ينطبق أيضاً على العمل في قطاع العرض، مثل عمالة تفريغ السلع ونقلها إلى المحاسب "cash counter"، فهي عمالة منتجة، بينما عمل المحاسب "cashier" ليس عملاً منتجاً، لأنه ما كان ليكون ضرورياً لولا الطبيعة الرأسمالية للإنتاج والتبادل. (Gough, 1972)

وكان ماركس قد استخدم نفس المقاربة المنهجية للتمييز بين أعمال الإشراف على الشغيلة المنتجة وغير المنتجة. ويوسع نطاق الأعمال غير المنتجة لتشمل جميع الأعمال المستندة في واقع وجودها على الاستغلال بين الطبقات. يقول ماركس في المجلد الثالث من رأس المال، الفصل 23: "عمل الإشراف والإدارة مطلوب بالطبيعة عندما تسمى العملية الإنتاجية المباشرة عملية اجتماعية مشتركة، وليست عملية إنتاج يبذل فيها عمل معزول من منتجين مستقلين. إلا أنّ هذه الأعمال لها طبيعة مزدوجة، فمن جهة، كل الأعمال التي يتضافر فيها مجموعة من الأفراد تتطلب بالضرورة نوع من الإدارة والقيادة لتنسيق وتوحيد العملية الإنتاجية، هذه الأعمال أعمال منتجة، وهي ضرورية لكل أنماط الإنتاج (رأسمالي وغير رأسمالي)، ومن الجهة الثانية، بعيداً عن أي منشأة تجارية، فإنّ عمل الإشراف هذا ينبع عن ضرورة في كل أنماط الإنتاج التي تستند على التعارض بين العمّال كمنتجين مباشرين، ومالكي وسائل الإنتاج. كلما زاد هذا التعارض والتناقض، زاد دور عمل الإشراف. ذلك يصل عمل الإشراف إلى ذروته في نظام العبودية. إلا أنّه أيضاً لا مندوحة عنه في النظام الرأسمالي للإنتاج، من حيث أنّ عملية الإنتاج هي عملية يمتص فيها الرأسمالي قوة العمل." (Marx, 1959, pp260)

ويضع ماركس باقي أعمال الإدارة والإشراف في نطاق الأعمال غير المنتجة، خاصّة أعمال الإشراف والإدارة التي تتبع ضرورتها بشكل خالص من الطبيعة التناقضية النزاعية بين الرأسمال والعمل، من الطبيعة العدائية للإنتاج الرأسمالي، وبالتالي ينطبق عليها نفس التحليل الذي ينطبق على أغلبية الأعمال في قطاعات التبادل والتجارة، فهي أعمال غير منتجة للقيمة، وتحصل مداخيلها من الاقتطاع من فائض القيمة المنتج. (Marx, 1968)

لذا يمكن القول بشكل عام، أنّ كل عمل يخلق أو يعدّل أو يحفظ القيمة الاستعماليّة، وكل عمل ضروري تقنياً لتحقيق القيم، هو عمل منتج، أي أنّه يزيد القيمة التبادليّة للسلعة. وتحت هذا التصنيف، يندرج العمل الصناعي، وأعمال التخزين، وأعمال النقل والعتالة، والتي بدونها يستحيل للمستهلكين استهلاك القيم الاستعماليّة. (Mandel, 2015)

قطاع النقل والتوزيع

ينظر ماركس إلى قطاع النقل على أنّه الدائرة الرابعة من الإنتاج المادي، بعد قطاعات الاستخراج والزراعة والصناعة. وبالتالي يعتبر قطاع النقل مكملاً للعمليّة الإنتاجيّة وينطبق عليه ما ينطبق على القطاعات الإنتاجيّة الأخرى بالنسبة لتمييز العمل المنتج من غير المنتج. وذلك لأنّ أعمال النقل رغم أنّها لا تزيد من عدد السلع ولا تغيّر من جودتها، إلا أنّها تعدّل وتضيف للقيمة الاستعماليّة، وعمل النقل بالتالي عملاً نافعاً. فالقيم الاستعماليّة للسلع لا تتحقق إلا من خلال الاستهلاك، والاستهلاك لا يتم بدون نقل السلع. النقل يحوّل الوجود المكاني للسلع، وبالتالي يغيّر قيمتها الاستعماليّة، يحسّن قيمتها الاستعماليّة، بعد أن غيّر مكان القيمة الاستعماليّة. وعلى هذا الأساس ترتفع القيمة التبادليّة بقدر كم العمل المبذول في نقلها. رغم أنّ العمل المبذول في نقلها لا يترك أي أثر له داخل السلعة. (Harman, 2009; Gough, 1972)

ويشبه قطاع النقل إلى حد كبير قطاع الاستخراج، فالفحم داخل المنجم، ينطوي على قيمة استعماليّة ولكنّها غير محققة، من حيث عدم إتاحتها للمستهلك. وكذلك السلع المكدّسة في المصنع لا تتحقق قيمتها الاستعماليّة إلا بعد إتاحتها للمستهلك في المحال والدكاكين، أي بعد نقلها. (Brooks, 2005)

نفس التحليل ينطبق على عمالة التوزيع. فأعمال التوزيع المكمّلة للعمليّة الإنتاج، مثل تنزيل البضاعة وترتيبها على الرفوف ونقلها للمحاسب، عمالة منتجة. (Mandel, 2015)

العمل الخدماتي

بالنسبة لماركس؛ فالعمل الخدماتي كل عمل بشري مبذول في إنتاج قيماً استعماليّة غير منفصلة عن جسد العامل، مثل الطبيب الذي يداوي المرضى، فهو لا ينتج سلعة مفصولة عن جسده ومعرضة للبيع والشراء، بل تتمثل القيمة الاستعماليّة التي يقدّمها في أداءه هو نفسه. (Marx, 2015)

يتميّز ماركس بين العمل الخدماتي المنتج والعمل الخدماتي غير المنتج. فبعض الأعمال الخدماتي منتجة لقيم استعماليّة وتبادليّة وفائض قيمة. (Marx, 2015)

فدور الممثل الذي يؤدي دوراً لصالح شركة إنتاج في فلم يعرض في السينما، يعتبر منتجاً لفائض القيمة، إلا أنّ عمل الممثلين الذين يظهرون على التلفاز لغرض التسويق لسلعة ما عبر الدعاية والإعلان، هو عمل خدماتي غير منتج للقيمة، والفرق أنّ ممثل الفلم يخلق قيماً استعماليّة جديدة وقابلة للتبادل عند شبّك التذاكر ما يحقق فائض قيمة جديد، أما الممثل المستخدم للترويج لسلعة ما، فلم يساهم في خلق أو تصنيع قيماً استعماليّة جديدة. (Harman, 2009)

كما يعالج ماركس حالة تستأجر فيها منشأة رأسمالية صناعية خدمات من منشأة رأسمالية خدمية (شركة محاسبة مثلاً)، ويرى أنّ أعمال المحاسبة غير منتجة للقيمة، إلا أنّ العلاقات داخل شركة المحاسبة تخضع للعلاقات الطبقيّة الرأسماليّة، ففيها مالك يحصل على الربح وفيها موظفين يحصلون على الأجر لقاء جهودهم، والأجر الذي يحصل عليه الموظفون أقل من قيمة جهودهم المبذولة. إلا أنّ ماركس يستدرك، وي طرح أنّ جهود المحاسبين غير منتجة للقيم التبادليّة الحقيقيّة وإن كانت منتجة لفائض القيمة لصالح رأس مال شركة المحاسبة، وإذا كان الأمر كذلك، فمن أين يحصل المحاسبون على أجرهم؟ تكمن الإجابة في العلاقة بين شركة المحاسبة والمصنع الذي يستأجر خدماتها، فما يدفعه صاحب المصنع لصاحب شركة المحاسبة، مقتطع بالأساس من القيم التي ينتجها عمال المصنع، وما يدفعه مالك شركة المحاسبة لموظفيه وعماله مقتطع مما حصل عليه من المصنع، وهكذا يعتاش قطاع المحاسبة بالكامل على الاقتطاع من القيم التي تنتجها القطاعات المنتجة للقيمة مثل المصانع. (Harman, 2009)

إذن يميّز ماركس بين العمل الخدمي المأجور داخل المنشأة الرأسمالية والذي لا يخرط في عملية إنتاج القيمة وفائض القيمة، ويحصل على أجره من اقتطاع القيم التي ينتجها العمل المنتج، وبين العمل الخدمي الإنتاجي داخل نفس المنشأة. إلا أنّه دعى إلى إهمال احتساب الأعمال الخدمية الخاضعة للاستغلال الرأسمالي وغير المنتجة للقيمة، ذلك أنّ قيمتها متناهية الصغر مقارنة بكتلة المنتجات. (Marx, 2010)

حيث رأى ماركس أنّه بشكل عام، لا تشكّل الأعمال على شكل خدمات -التي تخضع للاستغلال على الطريقة الرأسمالية، ولا تتحوّل إلى منتجات منفصلة عن جسد العامل كسلع مستقلة- إلا جزءاً صغيراً جداً بالمقارنة مع كتلة المنتجات تحت الإنتاج الرأسمالي. وبالتالي يمكن إهمالها، واحتسابها تحت العمل المأجور فقط، العمل المأجور غير المنتج للقيمة. (ماركس، 1974)

فحجم الأعمال الخدمية داخل المنشأة الرأسمالية مثل الإدارة والمحاسبة والرقابة وأعمال البنوك والتسويق -في فترة ماركس- مقارنة بالحجم الكلي للعملية الإنتاجية صغير جداً. إلا أنّ حجمها النسبي بدأ يتضاعف مع تطوّر الرأسمالية، بحيث غدا من غير الدقيق إهمالها. هذه القضية تلج بنا إلى مبحث آخر، مبحث نمو الأعمال والنفقات غير الإنتاجية بعد كارل ماركس.

تكثيف

قمنا في الباب الأخير بمعالجة مفاهيم ماركس حول العمل والعمل المنتج، وتمميّزه بين العمل المنتج والعمل غير المنتج. وترى الدراسة أنّ العمل وتصنيفاته، من ركائز النظام الرأسمالي، وتحاول في الفصول اللاحقة، الاستناد على أنماط العمل وطبائعها نحو تقديم تفسير للأزمات وخاصة أزمة 2008. ولكنّه قبل ذلك، ترفض تقسيم ماركس الكلاسيكي الثنائي للعمل: عمل منتج، وعمل غير منتج يتعدّى على فائض القيمة الذي ينتجه العمل المنتج. وتقترح تصنيفاً أوسع وأعمد لأنماط العمل، بما يواكب تطوّر الرأسمالية المعاصرة، وتقترح الدراسة أنّ هناك أنماط من العمل تساهم بشكل مباشر في تعظيم وتعميق وتسريع الأزمات، ولكن قبل الوصول إلى ذلك، لا بد من استعراض نظرية ماركس حول الأزمات الرأسمالية كما رآها في زمنه.

3.3.3 نظرية ماركس حول الأزمات

طوّر ماركس نظريته عن الأزمات بالاستناد على القوانين الموضوعية الناظمة لحركة الرأسمالية وتوجها ونموها. وخاصة نظريته للقيمة وفائض القيمة ونظريته للعمل المنتج والعمل غير المنتج.

ويرى ماركس أنّ الأزمة محايدة للنظام الرأسمالي وتشكّل جزءاً من طبيعته وحركته. إذ تميل الرأسمالية بطبيعتها إلى الوقوع في الأزمات، مدفوعة بمصالح الرأسماليين الكبار في مراكمة الربح والثروات، فكما أكد ماركس، البحث عن أقصى مستويات الربح يقوّض الأسس التي تخوّل له ذلك. (Marx, 1959)

تتجه الرأسمالية حتماً إلى عدم الاستقرار والفوضى والاضطراب والدمار الذاتي. وإذا كانت الأزمة من وجهة نظر رأسمالية، هي تعطل أو تعثر حركة الإنتاج والاقتصاد، أو أنها انقطاع في عملية إعادة الإنتاج كما يقترح إرنست ماندل (2017)، فالأزمة لا تنتج الفقر والبطالة والجوع فقط، بل تنتج الاضطراب وعدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمن. (Easterling, 2003)

"فالرأسمالية تبدد كل الثبات والأمن في وضع الشغل، تهدد دائماً، بأن تنزع من يده وسائل كفافه، وأن تجعله زائداً عن حاجتها. رأينا كيف يقوم هذا الخصام الطبقي بالترويج عن غضبه، في الضحايا البشرية المنتالية من صفوف الطبقة العاملة، في تذبذب لقوة العمل، وفي الدمار الذي تسببه الفوضى الاجتماعية التي تحوّل كل تقدم اقتصادي إلى كارثة اجتماعية." (Marx, 1887, Vol 1, Ch 15, pp: 318)

وواقع الرأسمالية هو واقع أزماتها، فالأزمات تتدلع دائماً بانتظام، ورأى إنجلز في فترته أنها تحدث بانتظام كل خمس إلى سبع سنوات. وحاجج أنّ كل أزمة تكون أكثر شمولاً من سالفاتها، وأشد وطأة، وتطال عدداً أكبر من صغار الرأسماليين، وتزيد بتسارع أعداد الطبقة العاملة، وبالتالي تزيد أعداد البطالة. (Engels, 1996)

ويتفق سمير أمين مع ذلك، ويرى أنّ الشروط الموضوعية للأزمات النظامية موجودة في كل مكان، فالأزمة ملازمة للرأسمالية، والرأسمالية تعيد إنتاج الأزمات بتواتر، وفي كل مرة تأتي الأزمة أكثر عمقاً، وعليه لا يجب أبداً التعامل مع كل أزمة على حدا، بل يجب قراءتها جميعاً معاً. (Amin, 2018)

فإذا ما أخذنا الأزمة المالية على حدا وفي إطارها المحدود، لن نصل إلا إلى الأسباب المالية المحض، مثل اختلال الأسواق المالية. ولن نصل إلى باقي الأسباب الاقتصادية والمالية الكلية. (رامبوير، 2017)

وبقدر الأزمات التي وقعت فيها الرأسمالية، كان عدد نجاحات الرأسمالية في تجاوزها. إلا أنّها في كل مرة تتجاوز فيها أزماتها، تصبح أكثر تدميراً. أي أنّ قدرة الرأسمالية على التكيف والتجدد والخروج من الأزمات، تحمل دائماً جانباً مدمراً يتجسد في تراكم رأس المال. ومع كل خروج من أزمة، يتعاظم التفاوت بين الأثرياء والفقراء، ويتعاظم التفاوت بين الشعوب، ففي بداية القرن التاسع عشر كانت نسبة التفاوت بين الشعوب 1:2. ولكنّها الآن تصل إلى 1:60. فعملية تراكم رأس المال تنتهي دائماً في أزمة، لأنها تقوم على معدل نمو أسّي، أي معدل نمو هائل. (أمين، 2009)

ذلك أنّ الرأسمالية تخرج من أزماتها عبر التمهيد لأزمات أكثر اتساعاً وتدميراً، مقوّضة عند كل دورة، الوسائل التي يمكن بوساطتها تلافي الأزمات. (دونكر، 2008)

فمن أجل الخروج من أزمة راهنة، ينبغي على الاقتصاد أن يعيد الانبعاث من نقطة بداية جديدة تختلف عن النقطة التي بدأت عندها الأزمة الراهنة. وكان ماركس قد أشار إلى أنّ تعطلّ وتعثر الإنتاج يهتئ بالضرورة لتوسّع لاحق ولكن في حدود الرأسمالية. وهكذا تعيد الدورة كرّتها. فعند نقطة البدء الجديدة التي تعقب الأزمة وتمثّل إعادة انبعاث الاقتصاد، تستأنف عمليّات مراكمة الأرباح. وهذا يتطلّب رفع معدل الربح من جديد، وهذا يحدث عادةً عبر تخفيض مدخلات الإنتاج من رأسمال ثابت ورأسمال متغيّر، وتخفيض مدخلات الرأسمال المتغيّر تعني تعظيم استغلال العمّال، وخفض أجورهم، وزيادة الفجوة بين قيمة العمل وقيمة قوّة العمل. كما ومن جهة ثانية، تزيد الأزمات حدّة التنافس بين الرأسماليين، ويسعى كلّ منهم إلى النجاة من الأزمة والاستمرار في السوق، عبر استعادة وتعظيم تراكمه الخاص على حساب منافسيه. وبالتالي لا يأتي استئناف إعادة إنتاج الرأسمالية وتوسّعها ومراكمة الأرباح، إلّا على حساب حقوق العمّال أوّلاً، وعلى حساب الرأسماليين الأضعف والأصغر الذين يطردون من السوق. أي أنّ حقبة الازدهار التي تتبع الأزمة، تحمل تحت سطحها عداة تقهقراً في ظروف وشروط حياة الطبقة العاملة، وتعاضم المركزة والاحتكار.

(Easterling, 2003)

ويرى تروتسكي أنّ الرأسمالية: "تعيش فعلاً بالأزمات والطفرات، بالضبط مثلما يعيش الإنسان بالشهيق والزفير. أوّلاً هنالك طفرة في الصناعة، ومن ثمّ توقف، وبعدها أزمة، يتبعها توقف في الأزمة، ومن ثمّة تحسن، وطفرة أخرى، وتوقف آخر، وهلمّ جرّاً... فحقيقة أنّ الرأسمالية ما تزال تتقلب دورياً، تشير إلى أنّ الرأسمالية لم تَمُتْ بعد ليس إلّا. وأننا لا نتعامل مع جثة. طالما لا تُسقط الرأسمالية بثورة بروليتارية، ستستمر في العيش في دورات، متأرجحة إلى الأعلى والأسفل. كانت الأزمات والطفرات متأصلة في الرأسمالية منذ ولادتها، وستظل تصاحبها إلى قبرها." (Trotsky, 1973, pp: 252)

وفي ذروة كل طفرة يعلن المدافعون عن الرأسمالية أنّ الكساد لن يأتي أبداً، وفي كل مرّة يبرهن الواقع على خطأهم. (ماندل، 2017).

وهذا يذكرنا بتصريحات الاقتصاديين الرسميين والمؤسسات الاقتصادية الرسمية العالمية التي تفاعلت بانتهاء عصر الأزمات عشية أزمة 2008. وعليه يخلص أمين إلى أنّ المشكلة ليست أنّ هناك أزمة في الرأسمالية، بل أنّ الرأسمالية هي نفسها أزمة، وبالتالي يدعو للخروج من الرأسمالية المأزومة عوضاً عن الخروج من الأزمة الرأسمالية، وللخروج من الأزمة لا بد من امتلاك وعي مطابق للأزمة. (Amin, 2010)

يقترح ماركس عدّة أسباب بنيوية كامنة في النظام الرأسمالية وتولد الأزمات باستمرار، وينظر لهذه الأسباب لا على أنّها أسباب منفصلة وغير مترابطة، بل ينظر لها من خلال ترابطها وتفاعلها العضوي المشتابك.

السبب الأوّل: فوضى الإنتاج

يتجلّى السبب الأوّل للأزمات الرأسمالية بالنسبة لماركس، إلى طبيعة الرأسمالية الفوضويّة والملاعقلانيّة. حيث يتحرك النظام مدفوعاً بمساعي الرأسماليين المنفردين إلى مراكمة أرباحهم، دون أي اكتراث لأية عوامل أخرى، أي أنّ النظام يتحرّك بناءً على المصالح المتعارضة لمجموعة الرأسماليين. تبرز الطبيعة

الفوضوية والملاعبة للرأسمالية في تناقضها مع الطبيعة شديدة التنظيم داخل المنشأة الواحدة. بحيث يمكن القول بلغة الاقتصاد الحديث، أنّ الاقتصاد شديد التنظيم على المستوى الجزئي، وشديد الفوضى على المستوى الكلي.

(Marx, 1887, Ch: 23-25)

حيث تميل الرأسمالية إلى رفع مستوى التنظيم والإدارة والإشراف داخل كل منشأة على حدا (على صعيد الاقتصاد الجزئي) وفي نفس الوقت تميل نحو الفوضى في مجمل الإنتاج الرأسمالي (على صعيد الاقتصاد الكلي). ويرجع هذا التناقض إلى التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والإنتاج الاجتماعي المعمم.

(ماندل، 2017)

فالرأسمالية نظام فوضوي ينتهي دائماً إلى أزمات. (وودز، 2019)

وتظهر فوضى الإنتاج في مظاهر متعددة، أحدها عدم تطابق العرض والطلب. حيث يرى إنجلز، أنه ومن خلال قانون المنافسة بين الرأسماليين، فإن العرض والطلب يسعيان دائماً إلى التوافق، ولكن وبسبب من قانون المنافسة فإنهما لا يتطابقان أبداً. حيث ينفصل منحنى العرض عن منحنى الطلب، ويعارض كل منهما الآخر، ويمثلا طرفي نقيض. حيث أنّ الطبيعة الفوضوية للإنتاج الرأسمالي، تجعل من المنتجين عميان، وتجعل من النظام الرأسمالي نظاماً غير عقلائي ولا واعي، بحيث لا يدرك المنتجون مقدار الطلب الكلي ومقدار العرض الكلي الحقيقيين. فإذا زاد الطلب عن العرض، يرتفع السعر، وهذا يستحث العرض من جديد، فيرتفع العرض، ليهبط السعر من جديد، إلى أن يرتفع الطلب، وهكذا، وهذا أحد الأسباب التي تجعل من النظام الرأسمالي نظاماً دائماً التقلب والاضطراب والتأرجح، يفقد الأمن والاستقرار بطبيعته. فقانون العرض والطلب الذي يعتبر أحد أهم ركائز النظرية الكلاسيكية الرسمية في الاقتصاد، لا يعتبر بالنسبة لماركس وإنجلز، إلا أحد أهم أوجه الأزمات والاضطراب.

(Engels, 1996)

السبب الثاني: فيض الإنتاج

يلخص لينين السبب الرئيسي للأزمة الرأسمالية وعواقبها، كالتالي:

السبب الرئيسي للأزمات: الفوضى، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحت شروط الإنتاج الجماعي.

نتائج الأزمات: البطالة، إفقار الشغيلة والمنتجين الصغار. (Lenin, 1977, vol: 6, pp: 20)

يعتمد فهم أزمة فيض الإنتاج، على القوانين الأساسية الناظمة للنظام الرأسمالي. وأزمة فيض الإنتاج تعبر عن التناقض بين ميل الرأسمالية إلى التطوير العالي لقوى الإنتاج المترافق مع ميلها إلى تقليص القدرات الاستهلاكية لأغلبية البشر، وهي أزمة دورية محايثة للتشكيلة الرأسمالية. وتمتاز أزمة فيض الإنتاج عن الأزمات السابقة لعصر الرأسمالية، بأن أسباب الفقر والبطالة والجوع لا تكمن في نقص الإنتاج المادي، بل على النقيض من نقص الإنتاج، إذ تكمن في ارتفاع الإنتاج المادي. ولا تظهر أزمة الفائض من الإنتاج في عجز النظام الرأسمالي عن انتاج حاجيات البشر، كما لا تظهر في إنتاج النظام لما يزيد عن حاجات البشر،

بل تظهر تحديداً في أنّ النظام الرأسمالي ينتج سلعاً وخدمات هائلة وفي نفس الوقت ينتج عجز البشر عن استهلاكها. وتأتي أزمة الفيض تعبيراً عن فوضى الإنتاج، وتطوير الإنتاج دون اعتبار للقدرات الشرائية المتاحة (الطلب الفعّال)، وانخفاض متوسط معدل الربح، وهذا ما سنشرحه لاحقاً. (ماندل، 2017)

ففي ظل التشكيلة الرأسمالية، يتولد شرطين رئيسيين لمراكمة الأرباح الرأسمالية، الأول هو استغلال العمّال وامتصاص فائض القيمة، والثاني هو تحقيق القيمة عبر بيع السلع والخدمات. فالشرط الأول يحدث داخل العملية الإنتاجية والشرط الثاني يحدث داخل عملية التبادل، وكلاهما ضروريان لا يحدث التراكم دونهما. ولتحقيق الشرط الثاني لا بدّ من بيع السلع بأسعار أعلى من تكلفة الإنتاج. ومن هنا تنقسم أزمات العملية الإنتاجية من وجهة نظر الرأسمالي إلى أزميتين، أزمة في العملية الإنتاجية تتمثل في العجز عن استخراج فائض القيمة من العمّال، وأزمة في عملية التبادل تتمثل في عدم القدرة على البيع، أي عدم القدرة على تحقيق فائض القيمة المستخرج في العملية الإنتاجية. ويتولد التناقض من رحم وجود طبيعة الرأسمالية نفسها، حيث يتعارض ميل الرأسمالي إلى تعظيم استغلال العمّال مع قدرته على تحقيق القيمة (بيع السلع)، فكلما زاد استخراج القيمة، أي تعاظم استغلاله للعمّال، انخفضت قدرة العمّال على الشراء، ومعها زاد عجز الرأسمالي عن البيع، وبالتالي تتعاظم أزمة الفيض. وبسبب من أزمة الفيض، تنفجر الأزمات عادةً عقب فترات الازدهار والنمو، أي أنّ نمو الإنتاج، يحمل في طياته نمواً لانخفاض الطلب الفعّال والقدرة على الشراء والاستهلاك. (ماندل، 2017)

ومن هنا منبع التفاؤل الزائف لمدارس الاقتصاد الرسمي، التي تنبهر بارتفاع معدلات النمو، وتتوهم عند كل حقبة ازدهار انتهاء عصر الأزمات، وهذا ما أثبتته مجموعة من التصريحات والتحليلات التي سبقت انفجار أزمة 2008 على سبيل المثال. إلا أنّ الدراسة التاريخية للرأسمالية، والاستعانة بالتحليل الماركسي، يثبتان أنّ الازدهار والنمو في ظل الرأسمالية ليسا إلا مؤشرات إيجابية في الظاهر، تحمل في حقيقتها إعلاناً عن أزوف الأزمة.

ويرى لينين، أنّ تطوّر الإنتاج بدون تطوّر الاستهلاك، هو أحد أبرز التناقضات في النظام الرأسمالي، وبالتالي واحد من أهم أسباب الأزمات. وهذا التناقض يتوّلد عن التناقض بين مسعى الرأسمالية لتطوير قوى الإنتاج وبين البناء الطبقي الاجتماعي فيها. حيث تسعى الرأسمالية إلى تطوير قوى الإنتاج وفي نفس الوقت تحد من قدرات الجماهير على استخدام والاستفادة من هذا التقدم. فالرأسمالية تسعى للتطوير غير المحدود لقوى الإنتاج وفي نفس الوقت تقوّض بشكل كبير القدرة على الاستهلاك والاستفادة من الإنتاج، بسبب واقع أنّ أغلبية البشر أمسوا عمالاً. فبينما تظهر أهمية العمّال في النظام الرأسمالي كمشتريين للسلع، إلا أنّهم كبائعين لقوة عملهم، يخضعون لميل المجتمع الرأسمالي إلى إخضاعهم للحد الأدنى من الأجر. ومن هنا

تظهر مشكل تحقيق فائض القيمة من خلال بيع السلع. (Lenin, 1977, vol: 3, pp: 56-58)

وفي سعينا لتعميق تحليل أزمة الفيض بحثاً عن أسبابها الجوهرية، لا بدّ من استعادة مفهوم السلعة بحسب ماركس، فالسلعة طبيعة مزدوجة، فهي تحمل قيمة استعمالية وفي نفس الوقت تحمل قيمة تبادلية، والقيمة الاستعمالية تتمثل في تلبيةها لاستعمال وحاجات البشر، ويظهر هنا تناقض آخر في طبيعة الرأسمالية، وسبباً

أخراً لفوضى الإنتاج، فبينما يتحرك الرأسمالي بحثاً عن مراكمة الربح، ينسى أنه لغرض مراكمة الربح، لا بد من استغلال العمّال وطمّ بيع السلع، وأنّ بيع السلع يستوجب أن تكون السلع مطلوبة وتغطي احتياجات البشر، أي أنّ لها قيمة استعمالية، وأن يمتلك البشر القدرة على شرائها. إلا أنه مع نمو الرأسمالية تتحوّل أغلبية الشعب وكذلك أغلبية البشر إلى عمّال من ذوي الياقة الزرقاء أو البيضاء أو من صبيان التكنولوجيا وغيرها، ومع نمو طبقة العمّال، تنمو أعداد البشر الخاضعة للاستغلال الرأسمالي، وبما أنّ الربح الرأسمالي قائم على امتصاص فائض القيمة، أي على الفرق بين قوّة العمل وقيمة قوّة العمل، أي على تعظيم الفرق بين قيمة ما ينتجه العمّال وما يأخذه على شكل أجور، هذا يعني أنّ تعظيم الربح الرأسمالي يعتمد أساساً على تعظيم الفرق بين قيمة ما ينتجه العمّال وقيمة ما يأخذه على شكل أجر، وهذا يعني تعظيم عجز العمّال عن شراء مجمل السلع، وبصيغة معممة، فإنّ نمو الرأسمالية وعولمتها وتعميمها على الكوكب، ساهم في تعظيم أعداد البشر المنتحقة بالطبقة العاملة، وساهم في تعظيم الإنتاج، ولكنّه ساهم أيضاً في تعظيم الفرق بين مجموع الأجور التي يحصل عليها جميع البشر ومجموع أسعار كل السلع المنتجة في الكوكب، أي ساهم في عولمة أزمة فيض الإنتاج وتعظيمها وتعميقها.

وللتدليل الرياضي على ذلك، وعلى نطاق المصنع الواحد، على صعيد الاقتصاد الجزئي، فإنّ مجموع أجور العمّال دائماً أقل من مجموع أسعار السلع، بحسب نظرية تكلفة الإنتاج لأدم سميث، وبدون هذا الفرق لا يوجد ربح. وتؤكد هذا النظرية الماركسيّة إذ تقول أنّ مصدر الربح هو فائض القيمة، وأنّ فائض القيمة هو الفرق بين قوّة العمل وقيمة قوّة العمل، أي الفرق بين قيمة المنتجات التي ينتجها العمّال وقيمة ما يتلقاه العمّال لقاء بيع جهودهم، فمجموع قيمة قوّة العمل في المصنع الواحد دائماً أقل من مجموع قيمة العمل، وبالتالي وإذا ما حولنا قيمة العمل إلى أسعار السلع، وقيمة قوّة العمل إلى أجور العمّال، فإنّ مجموع الأجور دائماً أقل من مجموع الأسعار. هذا على صعيد المصنع (أ)، ولكن نفس الأمر صحيح بالنسبة للمصنع (ب) و(ج) وكل المصانع، وبالتالي يمكننا القول، أنّ مجموع أجور العمّال في العالم أقل من مجموع أسعار السلع، أو أنّ مجموع قيمة قوّة العمل في العالم أقل من مجموع قيم العمل. هذا يعني أننا دائماً وباستمرار أمام أزمة فيض معولمة.

ويستنتج آلان وودز (2019) أنّه بقدر ما تطوّر الرأسمالية الاقتصاد العالمي، تحضّر ظروف الركود العالمي وتمهّد شروطه. ومع نمو ظاهرة العولمة، فإنّ الأزمة في أي جزء من العالم، تنتشر بسرعة لجميع الأجزاء.

وفي الحوار الذي أجراه معه سعيد بوخليط، يرى سمير أمين بهذا الصدد، أنّه عند انفجار كل شيء عام 2007، نتيجة لأزمة القروض عالية المخاطر، اعتقد الأوروبيون أنّ الولايات المتحدة هي مصدر الأزمة، وأنهم سيمتصون الأزمة بسرعة، إلا أنّ الأزمة في الرأسمالية المعاصرة لو لم تأت من الولايات المتحدة لانطلقت حتماً من مكان آخر. فالشروط الموضوعيّة لاندلاع أزمة نظاميّة على مستوى الرأسمالية المعولمة متواجدة في كل مكان منذ سبعينات القرن الماضي. (بوخليط، 2018)

السبب الثالث: قانون ميل معدل الربح للانخفاض

مع نمو التكوين العضوي للرأسمال، أي نسبة الرأسمال الثابت إلى المتغير، يظهر ميل نحو انخفاض معدل الربح. ولا يعني انخفاض معدل الربح انخفاض الربح، بل على العكس، يترافق ميل معدل الربح للانخفاض مع ميل مجمل الربح للارتفاع. ويحدث ميل معدل الربح إلى الانخفاض، نتيجة لتقدم الرأسمال الثابت وارتفاع كلفته، أي تقدم التقنيات والمعدات والآلات المستخدمة في المنشآت الرأسمالية وارتفاع تكلفتها، نسبةً إلى الرأسمال المتغير، أي العنصر البشري الموظف في المنشأة. فمع تقدم العلوم، تتقدم الأتمتة والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والأنظمة المعقدة، ما يخفف الحاجة إلى العنصر البشري في المصنع، دون أن يساهم انخفاض الرأسمال المتغير في التأثير على حجم الإنتاج. إلا أن ذلك يساهم في انخفاض معدل الربح، ذلك أن الربح يتأتى من امتصاص فائض القيمة، والمصدر الوحيد لفائض القيمة في ظل النظام الرأسمالي هو العمل البشري المنتج للقيمة، أي الرأسمال المتغير. (دار التقدم، 1976)

يلجأ الرأسماليون لعدة استراتيجيات معاكسة لانخفاض معدل الربح:

- تعظيم استغلال العمّال، عن طريق رفع ساعات العمل، أو زيادة الإنتاجية مع الحفاظ على نفس ساعات العمل، فالثورة العلمية، تجعل العمل أكثر تعقيداً، وبالتالي أكثر إنتاجاً للقيمة.
- تحديد الأجور تحت قيمة قوّة العمل، أي تحت أجور الكفاف.
- الذهاب إلى خفض قيمة رأس المال الثابت، عبر رفع إنتاجية العمل المنتج لرأس المال الثابت. أي خفض قيمة إنتاج السلع الرأسمالية التي تدخل في العملية الإنتاجية عبر تعظيم استغلال العمالة في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية.
- نمو التجارة الخارجية، التي توفّر أرخص الأسعار لعناصر الرأسمال الثابت، وأرخص المواد الاستهلاكية، فيم يعمل الأول على خفض قيمة رأس المال الثابت، يعمل الثاني على خفض قيمة قوّة العمل.

إذن لا يمكن معاكسة ميل الرأسمالي نحو انخفاض معدل الربح، إلا من خلال تعظيم امتصاص فائض القيمة عبر تعظيم استغلال العمّال أو خفض الأجور تحت أجر الكفاف في كلّ من قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية وقطاع إنتاج السلع الرأسمالية، وبالتالي تعميق أزمات فيض الإنتاج.

أو من خلال رفع معدلات التجارة الخارجية، بحثاً عن مدخلات أرخص للعملية الإنتاجية لغرض خفض قيمة الرأسمال الثابت، أو أسعار أقل للسلع الاستهلاكية لغرض خفض قيمة الرأسمال المتغير، من خلال خفض قيمة قوّة العمل، أي خفض تكاليف إنتاج وإعادة إنتاج الطبقة العاملة من خلال استيراد وسائل معيشتها بأسعار أقل. إلا أن اللجوء إلى الاستيراد، يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي. وعليه لا يمكن أبداً معاكسة ميل الرأسمالية نحو انخفاض معدل الربح، إلا من خلال تعميق أزماتها.

كما يميل الرأسماليون أحياناً إلى رفع الإنتاج عند انخفاض معدل الربح، لتعويض انخفاض معدل الربح من خلال رفع مجمل الأرباح، وذلك عبر التوسيع الشامل للإنتاج، ونتيجة للطبيعة المتناقضة للرأسمالية؛ بين

اجتماعية العمل وخصوصية الملكية، وما ينتج عنها من فوضى ولا عقلانية، فإنّ كثير من المنتجين يذهبون إلى تعظيم الإنتاج دون اعتبار قدرة الطلب ومستواه، وهذا يسبب ويعمّق أزمات فائض إنتاج دائمة. (دار التقدم، 1976)

السبب الرابع: الفقاعات المالية

يختلف إسماعيل حسين زاده مع معظم الاقتصاديين الذين يميلون إلى الاعتقاد أنّ كارل ماركس لم يتطرق لمعالجة قضايا القطاعات المالية مثل المصارف والفقاعات المالية، باعتبار أنّ القطاع المالي تطوّر بعد ماركس. إذ يرى أنّه وعلى الرغم من أنّ كتابات ماركس بهذا الصدد كانت مختصرة ومبعثرة ومجتزأة، إلا أنّها رسمت خطوطاً عريضة وواضحة تفصل بين الرأسمال الحقيقي والرأسمال الصوري أو المالي. بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار المضارب. بين العمل المنتج للقيمة، والأعمال أو الممارسات الاقتصادية التي توزع القيمة فقط ولا تنتجها. (Zadeh, 2016)

إذ يرى ماركس أنّ انحراف المقادير النقدية عن القيم الحقيقية، وتضخّم الأولى نسبةً إلى الثانية بزيادات كبيرة، نذير خطر وأزمات وعدم استقرار. وللحفاظ على استقرار الاقتصاد واستدامته لا بد من تطابق المجموع الكلي للمداخيل النقدية والربح مع مجموع القيم الحقيقية التي ينتجها نفس الاقتصاد. ما يتعارض مع طرح المدارس الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي لا تعتبر النمو الهائل للقطاع المالي نسبةً إلى الحقيقي على أنّه مشكلة. وعليه فالانهيار المالي لعام 2008، كان مخرجاً متوقّعاً للنمو الضخم للقطاع المالي بالنسبة للحقيقي، أي انحراف القطاع المالي ونشئته عن مجموع فائض القيمة الكلي الناتج عن العمل المبذول داخل العملية الإنتاجية. وترى الماركسية أنّ استراتيجيات التوريق المالي والأمولة وتنوّع وتعدد وتضخّم أشكال التعامل المالي والترّيح من تجارة المال والربا على أنّها عوامل أساسية لتحفيز وتسريع الفقاعات المالية.

ويعد تأكيد طرح ماركس، أنّه في حال كان انخفاض أو زيادة قيمة هذه الورقة المالية أو الأصل المالي مستقلاً عن حركة قيمة رأس المال الحقيقي الذي تعكسه وتعبّر عنه، فإنّ ثروة الأمة ستبقى بنفس المقدار قبل وبعد الزيادة أو الانخفاض في قيمة الورقة المالية، طالما لا يعكس هذا الانخفاض في القيمة المالية انسداداً حقيقياً في الإنتاج والحركة المرورية في القنوات وسكك الحديد، ولا يعكس وضع الشركات الإنتاجية في سوق العمل، فإنّ الأمة لن تفقد قيد أنملة من ثروتها في حال انفجار فقاعة المال الاسمي هذه. وفي معالجة ماركس لمشكلة مدى مطابقة تراكم الرأسمال النقدي القابل للإقراض مع تراكم الرأسمال الحقيقي، يقترح أنّ مدى ومستوى هذه المطابقة يختلف باختلاف مستوى تطوّر الرأسمالية. إذ انتظم نمو الرأسمال المالي في بواكير الرأسمالية مع نمو الرأسمال الصناعي وتحدد به، وذلك لغياب المصارف الاحتكارية الكبيرة وأنظمة الائتمان الحديث. فقد انحصر الائتمان حينه بالائتمان التجاري، في عمليات اقراض تجار الجملة تجار التجزئة. يقول ماركس: "إذا ما تفحصنا الائتمان المصرفي، سيبدو جلياً أنّه ينمو

مع زيادة حجم الرأسمال الصناعي نفسه، حيث يتطابق الرأسمال الافتراضي والرأسمال الصناعي في هذه الحالة."

(Marx, 1959, pp: 468)

وكلما نمت الاحتكار والمركزة والتركيز وهيمنة المصارف، ينمو انفصال القطاع المالي عن الحقيقي. بحيث يمسي من الممكن خلق الربح من خلال تجارة المستحقات المالية الموجودة على الورق فقط، والتي أسماها لينين خلق الربح من قص الكوبونات. (Lenin, 1917)

كما يمكن خلق الربح بدون الدخول في أية عملية إنتاجية، وذلك عن طريق الدخول في مضاربات غير مدعومة بأي من الأصول العينية الملموسة.

وبميز ماركس بين ثلاثة أشكال للربح، الربح الأساسي والثانوي والصوري. فالربح الأساسي ينجم عن العمل غير مدفوع الأجر، أي عن فائض القيمة. والربح الثانوي هو الربح فوق الاغتراب، أي الجزء الذي يصادره الرأسماليون من مداخل العمال على شكل فائدة أو إيجار، وذلك غالباً لعدم كفاية الأجر على سداد التكاليف المعيشية، أي أنّ الأجر الحقيقي أقل من أجر الكفاف، ما يدفع طبقة العمال للاقتراض الاستهلاكي. والربح الثانوي هو استغلال ثانوي، لا يضيف أية قيمة، ولا يعتمد على سلب القيمة المضافة، فهو يدخل في نطاق إعادة توزيع الثروة وليس إضافة القيمة، إذ ينتزع المزيد من المال من العمال ويمنح للمقرضين. إلّا أنّ كلاهما الربح الأساسي والثانوي ينتميان لميدان الإنتاج، وينبعان من العملية الإنتاجية، فالأول ينبع من فائض القيمة، والثاني من سرقة جزء جديد من الأجر، أو قيمة قوة العمل بلغة ماركس. (Zadeh,

2016)

الربح الصوري هو النوع الثالث من الربح، وهو لا يرتبط بالقيم الحقيقية أو فائض القيمة أو العملية الإنتاجية إلا بعلاقة ضعيفة وغير مباشرة. وبالتالي يحوز على مجال حرية وحركة وتوسّع أوسع لعدم ارتباطه بالقطاعات الحقيقية، فلا يوجد أية عقبة حقيقية أمام توظيف الرأسمال الفائض. وهو الربح الناجم عن الرأسمال الطفيلي وعمليات المضاربة بالأصول المالية وهو مصدر الفقاعات المالية. (Zadeh,

2016)

تصنيفات الربح ترتبط بتصنيفات القطاعات الاقتصادية، وتكشف مصادر أشكال الربح والدخل المختلفة، وكيفية استغلال المصادر القومية وتوزيعها، وحدود نمو الاقتصاد الحقيقي من جهة والاقتصاد المالي من الجهة الثانية، ومصادر الفقاعات المالية.

يعارض هذا التقسيم الماركسي للربح التقسيم النيوكلاسيكي الذي يوظف مفهوم التوزيع الوظيفي للربح. بحيث يحصل كل عامل من عوامل الإنتاج (العمل، الإدارة، رأس المال، ملكية الأرض) على حصته من الناتج على شكل (أجر، راتب، ربح، إيجار) والتي تتحدد مقاديرها بفعل آليات السوق.

كما عالج ماركس سيناريوهات تدفق الرأسمال المالي من نقد وفائض رأسمال ورأسمال نقدي من القطاع الإنتاجي إلى مملكة البورصة؛ سعياً خلف الربح الكبير والسريع، وربط ذلك بنمو الفقاعات المالية. على عكس معتقدات النيوليبراليون والكينزيون الذين اعتبروا أنّ التناقض بين الرأسمال المالي أو اجمالي

الادخار القومي والرأسمال الحقيقي أو اجمالي الاستثمار القومي تناقضاً مؤقتاً. يستطيع السوق معالجته كما يقول النيوليبراليون أو يستوجب تدخل السياسات الحكومية كما يقول الكينزيون.

فعدت الأزمات الاقتصادية يلجأ الرأسماليون إلى توظيف الأموال الفائضة وغير المستثمرة في المضاربات في أسواق الأسهم والعملات، عوضاً عن توسيع الاستثمار والإنتاج. وهذا يحدث عادة عند اللحظة التي تبدأ فيها الأرباح في الانخفاض. (Easterling, 2003)

وعند نهاية كل دورة تجارية ومع بدء معدل الأرباح بالانخفاض، تهرب رؤوس الأموال الاستثمارية إلى القطاع المالي، سعياً خلف الربح الصوري السريع، وهذا كان سبب "الوفرة اللاعقلانية" في سوق الأسهم أواخر تسعينات القرن الماضي. (Greenspan, 1996)

إلا أنه وبحسب ماركس، فمضاربة الأسعار لا تزيد القيمة التي تتحكم بها الطبقة الرأسمالية ككل، بل تساهم في توزيعها وإعادة توزيعها بينهم. فمجموع الأرباح من المضاربات تعادل مجموع الخسائر منها. (Zadeh, 2016; Easterling, 2003)

فشراء سهم ما بسعر منخفض وثم بيعه بسعر أعلى، لا يؤدي أبداً إلى خلق ثروة إضافية، وإنما يوزعها بصورة مختلفة بين الرأسماليين. وسمى ماركس الثروة الناتجة عن المضاربات الرأسمال الخيالي.

ويستخدم ماركس مصطلح الرأسمال الخيالي أو الصوري (Fictitious Capital) لوصف الثروة الناتجة عن المضاربات. (Marx, 1959, vol: 3, ch: 29, pp: 12)

خلاصة

سعى ماركس في كتابه رأس المال، إلى الكشف عن القوانين الموضوعية النازمة لحركة الرأسمالية، بعد أن حدد إنجلترا كمنطقة بحثه، من حيث تمثيلها للرأسمالية في ذلك الوقت، ومن خلال انطلاق تحليله من السلعة، التي رأى أنها الظاهرة الأعم في الرأسمالية، والتي تمثل الخلية التي يمكن عبر تحليلها فهم الرأسمالية كنظام.

وأشار في أكثر من موضع أن التناقض الرئيسي في الرأسمالية، المتجسد في التناقض الحتمي بين ميلها نحو صبغ الإنتاج بصبغة اجتماعية، عن طريق تعميمه وتقسيم العمل، داخل القطر الواحد، وعلى مستوى الكوكب، بحيث يشترك جميع البشر في عمليات إنتاج وإدارة إنتاج وتوزيع حاجاتهم كل بموقعه من جهة، ومن الجهة الثانية ميلها نحو مركزية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وعليه وانطلاقاً من هذا التناقض الرئيسي، اكتشف وحل قانون فوضى الإنتاج الحتمية في النظام الرأسمالي. إلا أن فوضى الإنتاج كظاهرة تمثل وصفاً خارجياً لحركة الرأسمالية، أما القوانين الجوهرية النازمة لها، فقد كشفها عبر تحليله للسلعة، وصولاً إلى نظريته الأساس نظرية القيمة وفائض القيمة، والنظرية المتممة لها، وهي نظرية العمل المنتج للقيمة والعمل غير المنتج للقيمة. وحدد أن مصدر القيمة المتجسدة في السلع المنتجة في إطار التشكيلة الرأسمالية هو كم العمل البشري، وبالتالي فرأس المال الثابت لا يمثل إلا وسيطاً لإنتاج فائض القيمة، بينما تنحصر مهام إنتاج القيمة في الجهد البشري، وتحديدًا جهد البشر المشتغلين في قطاعات إنتاج القيمة،

وبالتالي فإنّ قيمة السلع والخدمات المنتجة هي من حق العمّال فقط، من حيث أنّهم المصدر الوحيد لإنتاجها، وعليه فربح الرأسمالي لا ينتج عن الرأسمال الثابت، والطريقة الوحيدة للحصول على ربح، هي من خلال سرقة جزء من قيمة العمل المبذول، أي سرقة جزء من حق العمّال بالقيم التي ينتجوها، ووضعها في جيب الرأسمالي. ومن حيث أنّ الطبيعة التنافسيّة للنظام الرأسمالي تحتم على كل رأسمالي السعي خلف تعظيم ومراكمة أرباحه كطريق وحيد للبقاء في السوق، والنجاة من مزاحمة الكبار، فإنّ الرأسماليّة تتحرك اتجاه الامتصاص الدائم لفائض القيمة من العمّال. هذا الواقع الموضوعي، هو أساس إنتاج وإعادة الإنتاج المستمرة لأزمة فيض الإنتاج، حيث أنّ أسعار قيم السلع دائماً أعلى من قيم قوّة العمل، أي أعلى من القيم التي يأخذها العمّال على شكل أجر، ومع تعميم الرأسماليّة ونموّها، وبسبب من طبيعتها التنافسيّة بحيث يقصي الرأسمال الكبير والقوي الرأسمال الصغير والضعيف ويلحقه بالطبقة العاملة، ترتفع أعداد البشر العمّال، وفي نفس الوقت ترتفع باستمرار إنتاجيّة الرأسماليّة، هذا يعني أنّ الرأسماليّة تتجه بشكل عام إلى تعظيم أزمة فيض الإنتاج.

وبسبب من أزمت فيض الإنتاج، وما يرافقها من ظواهر انخفاض الطلب الفعلي، وتكدس السلع في المخازن، وارتفاع تكلفة التخزين، وانخفاض أسعار السلع نتيجة ارتفاع الطلب عن العرض، يذهب الرأسمالي إلى الخيارات السهلة المتمثلة في الاستثمار في الأسواق الماليّة بحثاً عن الربح الكبير والسريع. وعليه تضخمت الأسواق الماليّة، والسلع الماليّة، بحيث أصبحت هي القطاع المهيمن في التشكيلة الرأسماليّة الإمبرياليّة المعولمة، وهذا فتح المجال لأشكال جديدة من الأزمت مثل الفقاعات الماليّة.

فأساس الفقاعات الماليّة يقع في التناقضات الرئيسيّة المحايثة للرأسماليّة، ولا يمكن أبداً تجنّبها دون تخطّي التناقضات الرئيسيّة الموصوفة أعلاه، وبالتالي لا يمتن تجنّبها إلى بتخطي النظام الرأسمالي ككل، نحو نظام يحل التناقض بين اجتماعيّة العمل وخصخصة وسائل الإنتاج.

ولكن،

طوّرت الرأسماليّة بعد ماركس، وبدفع من تناقضاتها الداخليّة، قطاعات وهياكل اقتصاديّة وآليّات حركة جديدة، لم يحلها ماركس. وستحاول الدراسة في الفصل القادم عرض أبرز التطورات الهيكلية والجوهريّة التي طرأت على الرأسماليّة بعد ماركس، مع تركيز على الفترة الممتدة من سبعينات القرن الماضي إلى لحظة اندلاع الأزمة العالميّة 2008، مع التركيز:

- نمو حجم الأعمال وقطاعات الأعمال غير المنتجة للقيمة، أي التي لا تساهم في تعظيم ثروة الأمة.
- تطوّر قطاعات اقتصاديّة وماليّة لا تخضع للتصنيف الماركسي الكلاسيكي للعمل، والذي يصنّف الأعمال إلى نوعين: منتج للقيمة، وغير منتج للقيمة. وعليه تقترح الدراسة توسيع هذا التصنيف، بما يواكب تطوّر الرأسماليّة المعاصرة، كمقدّمة لاقتراح مساهمتها في تطوير نظريّة القيمة الماركسيّة لفهم الرأسماليّة المعاصرة وبالتالي فهم أزمتها، كما تجسّدت في الأزمة العالميّة لعام 2008.
- ظهور أنماط من رأس المال والعمل، تساهم بشكل مباشر في تخليق وتعظيم الأزمت.

تذهب الدراسة في الفصول اللاحقة، إلى استعراض أبرز التطورات الجوهرية والقطاعية والهيكلية التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس، ثم تحليل أنماط العمل المستجدة، وتقديم مساهمتها النظرية الأصلية في إعادة توسيع تصنيف ماركس للأعمال كأعمال منتجة للقيمة وأعمال غير منتجة للقيمة، وذلك باقتراحها وجود أعمال منتجة ولكن ليست منتجة للقيمة، فهي أعمال منتجة لما هو ليس قيمة.

الفصل الرابع: الرأسمالية المعاصرة- المشهد العام للرأسمالية

في الفترة (1970-2008)

قدّم الفصل الأول للدراسة بشكل عام، وعرض لمفهوم الأزمة اصطلاحاً وللمسار الزمني للأزمة العالمية 2008. ثم شرع الفصل الثاني في استعراض تفسيرات المدارس الاقتصادية الرسمية للأزمات التاريخية، ثم استعراض تفسيراتها للأزمة العالمية 2008. ثم حاول عقد داسة مقارنة بينها اذهب إلى استخراج القاسم المشترك المنهجي بين تلك المدارس، لتفترض أنّ هناك عيوب أصيلة في مناهج مدارس الاقتصاد الرسمي تحجب عنها قدرة قراءة واقع الرأسمالية وتقديم تفسيرات علمية واقعية للرأسمالية وأزماتها، وهذا برأي الدراسة كان أحد أبرز الأسباب التي منعت الدوائر الاقتصادية والسياسية الرسمية والاقتصاديون الرسميون من استشرف الأزمة العالمية 2008، وأو الوقاية منها، وأو تقديم حلول عملية للخروج منها. ومن هنا تقترح الدراسة أنّ الأزمة العالمية كشفت عن أزمة في علم الاقتصاد الرسمي بشكل عام.

ثمّ تذهب الدراسة إلى عرض المنهج الماركسي، وإثبات تخطيه المنهجي والنظري لعيوب المناهج الرسمية، ولكنها تفترض أنّه ورغم شمولية ودقة المنهج الماركسي في قراءة وتفسير واقع الرأسمالية وأزماتها، إلا أنّ تفسير وتحليل كارل ماركس للرأسمالية وأزماتها منتهي الصلاحية جزئياً، ذلك أنّ الرأسمالية قد تطوّرت وتغيّرت بعد ماركس، بحيث يمكن اعتبار كتاباته إلى حد ما منتهية الصلاحية أو بحاجة لتطوير يواكب التغيرات المستجدة في واقع الرأسمالية. وللوصول لهذا الحكم، كان لا بد من استعراض الركائز النظرية الأساسية لنقد ماركس وتحليله للرأسمالية، وهي نظرية ماركس عن القيمة وفائض القيمة، ونظرية ماركس عن العمل المنتج وغير المنتج، ونظرية ماركس عن الأزمات.

فبالنسبة لنظرية القيمة يرى ماركس أنّ كل سلعة تحوز طبيعة مزدوجة من القيمة؛ القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. والقيمة الاستعمالية هي وجه الانتفاع بالسلعة، وتتحدد بالخصائص الخارجية للسلعة، أمّا القيمة التبادلية، فتتحدد بمقدار العمل الاجتماعي الضروري المبذول لإنتاج السلعة، وقيمة السلعة التبادلية، هي التي تحدد قدرتها على التبادل مع سلع أخرى، فكلما زادت قيمتها التبادلية، أي كما زاد مقدار العمل المبذول في إنتاجها، زادت قدرتها على التبادل مع سلع أخرى.

وبالنسبة لنظرية العمل المنتج للقيمة وتمييزه عن العمل غير المنتج للقيمة، تتساءل الدراسة: إذا كان مقدار العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة هو الذي يحدد قيمتها، فهل كل عمل مبذول يضيف لقيمة السلعة؟ وعرضنا لفكرة ماركس أنّ تلك الأعمال التي تخلق قيمة مضافة لقيمة السلعة التبادلية، تساهم في تنمية ثروة الأمم، أمّا تلك التي لا تخلق قيمة، فبالنسبة لماركس، تقطع دخلها من فائض القيمة الذي تنتجه الأعمال المنتجة للقيمة. ويرى ماركس، أنّ جميع الأعمال البشرية في النظام الرأسمالي، إمّا تخلق قيمة، وإمّا تتغذى على تلك القيمة، وتلك الأعمال التي لا تساهم في تنمية الثروة ولا تضيف قيمة ولا تخلق فائض قيمة، تحصل على مداخيلها من خلال إعادة توزيع الدخل العام.

ثم استعرضنا لتفسير ماركس للأزمات الرأسمالية وطبيعتها ووصفها العام وأهم الأسباب المؤلدة للأزمات بنظره مع تركيز على أزمة فوضى الإنتاج وأزمة فيض الإنتاج وأزمة انخفاض معدل الربح وأزمة الفقاعات المالية.

سنحاول تالياً، اقتراح نماذج أخرى من العمل البشري التي لا تندرج ضمن تصنيف ماركس (عمل منتج/عمل غير منتج)، أي نماذج من العمل البشري لا تخلق قيمة وفي نفس الوقت لا تتغذى على فائض القيمة، فهي أعمال منتجة لما هو ليس قيمة.

وتفترض الدراسة أن ماركس لم يعالج هذه النماذج من العمل البشري لأنها لم تكن تملك حجماً ووزناً معتبراً في الرأسمالية زمن ماركس، ونرى أن قطاعات اقتصادية جديدة نمت بل وهيمنت بعد حقبة ماركس، وأن هذه القطاعات الجديدة خلقت معها أنماطاً جديدة من العمل البشري، وأن هذه الأنماط الجديدة لا يمكن إدراجها ضمن تصنيفات ماركس الكلاسيكية للعمل، ونمو أنماط عمل جديدة لا تندرج في تصنيفات ماركس الكلاسيكية، يحتم علينا البحث ومحاولة الكشف عن القوانين الموضوعية الناجمة لها، أي الكشف عن نظرياتها الخاصة لإنتاج القيمة.

لذلك، وقبل الشروع في عرض لهذه الأعمال وطبيعتها والقوانين الاقتصادية التي تحكمها، أي قبل اقتراح مساهمتنا النظرية في تطوير نظرية القيمة الماركسية وتصنيفات ماركس للأعمال البشرية كمقدمة لتطوير تفسير ماركس للرأسمالية وأزماتها، لا بد من عرض لأبرز التطورات الجوهرية والقطاعية والهيكلية التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس، وتحديداً، منذ مطلع القرن العشرين إلى الآن، مع التركيز على الفترة الواقعة بين (1970-2008) وهي الفترة التي ترصد التحولات في الرأسمالية منذ ما يسمى "صدمة نيكسون" وانهيار نظام "بيرتون وودز" إلى لحظة انفجار الأزمة العالمية لعام 2008. أي لا بد من استعراض عام للرأسمالية المعاصرة كما تطورت عن الرأسمالية التي عرفها ماركس في زمنه. مركزين على المحاور التالية، تطور الرأسمالية إلى الرأسمالية الإمبريالية ثم الإمبريالية تريبعة، واستقلال البورصة النسبي عن الاقتصاد الحقيقي، وانفصال العملة عن الذهب وبالتالي انفصالها عن السلعة. ينقسم هذا الفصل إلى بابين رئيسيين:

- عرض أبرز التطورات التي طرأت على واقع الرأسمالية بعد ماركس.
- عرض لأبرز أنماط العمل التي تطورت بعد ماركس والتي لا تنطبق عليها نظريات ماركس حول القيمة وفائض القيمة والعمل المنتج للقيمة، وتحليل أنماط العمل المستجدة في ضوء منهج ماركسي وفي سياق تطورات واقع الرأسمالية بعد ماركس.

4.1 الباب الأول: أبرز التطورات التي طرأت على واقع الرأسمالية بعد ماركس

يرصد هذا الباب التحولات على المستوى التحتاني العميق للرأسمالية بعد ماركس، ونعتبره التحول أو التطور الأساسي طراً على الرأسمالية بعد ماركس، وتحديداً تطورها للشكل الإمبريالي.

4.1.1 تحول الرأسمالية التنافسية الصناعية إلى رأسمالية مالية احتكارية إمبريالية

"إنّ الملكية الخاصة القائمة على عمل صغار أصحاب الأعمال والمزاحمة الحرّة والديمقراطية. هذه الشعارات التي يخدم بها الرأسماليون وصحافتهم العمّال والفلاحين قد اندرجت بعيداً في طبّيات الماضي. لقد آلت الرأسمالية إلى نظام عالمي لظلم الأكثرية الكبرى من سكّان الأرض استعمارياً وخنقها مالتياً من قبل قبضة من البلدان المتقدمة."

(Lenin, 1917, pp:4)

بدأت الأدبيات الاقتصادية العالمية معالجة مفهوم الإمبريالية كوصف للعصر الجديد الذي تجتازه الرأسمالية في بواكير القرن العشرين. ففي عام 1902، نشر ج. هوبسون كتابه: "الإمبريالية". (Hobson, 1902) وبعد ثمانية سنوات نشر رودولف هلفردينغ كتاباً بعنوان: "الرأسمال المالي؛ أحدث المراحل في تطوّر الرأسمالية". (Hilferding, 1981)

يعتبر العقد السابع والثامن من القرن التاسع عشر، قمة وذروة الرأسمالية التنافسية، حيث كانت الاحتكارات مازال في طور الجنيني. وبفعل من قوانين التنافس الرأسمالي ذاتها، سارت الرأسمالية التنافسية عبر سلسلة من الأزمات إلى ضدها؛ الرأسمالية الاحتكارية أو الإمبريالية. ففي بواكير القرن الواحد والعشرين، تطوّرت الكارتيلات بشكل واسع مشكلة ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تمركز البرجوازية في طغمة صغيرة، يسميها سمير أمين الأوليغارشيّة. (غصيب، 2019)

وغدى الإنتاج عالمياً، إذ اكتسب تقسيم العمل طابعاً عالمياً وتتركز الملكية الخاصة أكثر من أي عهد سابق، واستخدمت الاحتكارات مجموعة من الاستراتيجيات لإخضاع الرأسماليين الآخرين، مثل الحرمان من المواد الخام والأيدي العاملة ووسائل النقل وأسواق التصريف، واحتكار العقود التجارية لمنع الآخرين من تصريف منتجاتهم، تخفيض الأسعار بشكل منهجي، لدفع المنافسين الأضعف نحو الإفلاس. وحرمانهم من القروض والتسليف، وإعلان المقاطعة. (دار النقدم، 1976؛ Lenin, 1917)

ينمو الرأسمال المالي ليهيمن على القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، بل تتقوّض هيمنة الإنتاج البضاعي فعلياً، ولكن يبقى أساساً للاقتصاد الرأسمالي. وتزيد الاحتكارات وتشدّد فوضى الإنتاج الملازمة تاريخياً للرأسمالية. كما يتعاظم التفاوت بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والتفاوت بين البرجوازية والطبقات الأخرى، والتفاوت بين قلة من الدول الناهية والمهيمنة وباقي دول وأمم العالم. وينقلب نظام الأسعار من نظام السوق الحر والتوازن لتحديد السعر إلى نظام الأسعار الاحتكارية وتختفي لعبة الأسعار

الحرّة، وتتحكم الاحتكارات بالأسعار. وأمسّت الأسعار الاحتكاريّة العالية والمنخفضة أداة من أدوات الاستغلال والنهب الإمبريالي للشعوب التابعة. مع نمو الإمبرياليّة ترتفع معدلات تصدير الرساميل للخارج، كما ترتفع حدّة المخاطرة في المشاريع نتيجة ارتفاع وتكدس الفائض المالي إلى حدود كبيرة. كما تتحوّل البنوك من وسيط متواضع، إلى قطاع مهيمن، من واقع الرأسمال النقدي غير العامل، إلى رأسمال نقدي عامل ومدر للربح وقابل للاستثمار. (دار التقدّم، 1976؛ Lenin, 1917)

وتمر البنوك أيضاً في مسار نحو التمرکز. وتحوّل إلى مؤسسات رأسماليّة احتكاريّة شديدة الطول، تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي الخاص بمجموعة كبيرة من الرأسماليين وأصحاب الأعمال، كما يهيمن البنك على القسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات والموارد الطبيعيّة. مع تمركز الرساميل في البنوك، يتوفّر لديها كم هائل من المعلومات، حول الصناعات ومعدلات ربحها وعوائدها، وتخضع هذه المعلومات الهائلة للاحتكار الضيق. حيث ينظّم البنك إدارة خاصّة لجمع المعلومات الماليّة، من شئى الحسابات الفرديّة وحسابات الشركات، ويكسب صبغة شموليّة. ويتطوّر الارتباط الشخصي بين البنوك والمشاريع الصناعيّة والتجارية الكبرى واندماج هذه وتلك عن طريق امتلاك الأسهم عن طريق دخول مدراء البنوك في عضوية مجالس مراقبة أو مجالس إدارة المشاريع الصناعيّة والتجارية وبالعكس. كما يكتمل الارتباط الشخصي بين البنوك والصناعة، بالارتباط بشخوص الحكومة. ويتمكن النظام المصرفي على أساس احتكاره لرؤوس الأموال الماليّة الأضخم احتكار التكنولوجيا الحديثة وبراءات الاختراع على مستوى عالي لم يسبق له مثيل، فتؤسس البنوك جمعيات ومراكز خاصّة للأبحاث التكنولوجيّة والتقنيّة والإداريّة والماليّة والمحاسبيّة وغيرها، وتحتكر نتائج هذه الأبحاث والاختراعات، وتتحكم في توزيعها على المشاريع الصناعيّة بما يخدم تعظيم أرباح البنوك وسطوتها. (دار التقدّم، 1976؛ Lenin, 1917)

وتتمو في زمن الإمبرياليّة الشركات المساهمة الكبرى، التي يحتكر فيها ملاك حصص الأسهم الكبيرة أفضليّة اتخاذ القرارات ورسم السياسات واحتكار المعلومات لكبار مالكي الأسهم وحجبها عن المالكيين المتوسطين. كما يشجّع نظام الشركات المساهمة معدّلات المخاطرة، لأنّ أصحاب الحصص الكبيرة والقرارات يتاح لهم تهريب رؤوس أموالهم من الشركة قبل خسارتها لما يحوزوه من مصادر معلومات دقيقة ومفصّلة. (دار التقدّم، 1976؛ Lenin, 1917)

مع نمو الرأسماليّة الإمبرياليّة ينفصل الرأسمال المالي عن توظيف الرأسمال في الإنتاج، وينفصل الرأسمال النقدي عن الرأسمال الصناعي أو المنتج، وتؤسس هيمنة الطغمة الماليّة لبروز عدد ضئيل من الدول التي تملك البأس المالي بين سائر الدول الأخرى. وتعزز المضاربات نمو الأزمات وتعمّق أثرها وتكثّف تكرارها في الزمن، كما تساهم الأزمات في تعزيز المضاربات التي عادة ما تشتد حداثها عند كل أزمة وعند التغييرات الاقتصاديّة الكبيرة. وبعد كل أزمة تشتد حدة الاحتكار والتمركز والتفاوت وتبعية مختلف القطاعات الاقتصاديّة للرأسمال المالي. (دار التقدّم، 1976؛ Lenin, 1917)

الهيمنة المطلقة التي تحوزها الطغمة الماليّة تخولها السيطرة على الصحافة والإعلام والحكومة، وباستخدام الصحافة والإعلام يلجأ الاحتكاريون إلى خلق الإشاعات والأكاذيب لتحبيد المنافسة. وهكذا تنمو الطفيليّة

والتعفن كركائز أساسية في عصر الإمبريالية، حيث تعمل حفنة من الدول في منتهى الغنى والقوة على نهب العالم كله بمجرد قصّ الكوبونات، أي من خلال عمليات المضاربة المالية والقروض. وهكذا يتضاعف ربح برجوازية هذه الدول، فيضاف للأرباح التي تعترضها من العمال، تلك الأرباح العائدة من تصدير الرساميل إلى دول أخرى. ويسرع نمو الاحتكار عمليات الاستيلاء على الموارد الطبيعية ومصادر المواد الخام. ويحفز الاحتكار سياسات الاستعمار وحيارة المستعمرات، إضافة لدوافع الاستعمار القديمة في نهب الموارد الطبيعية ومصادر المواد الخام، أضف الرأسمال المالي دوافعاً جديدة للاستعمار مثل تصدير الرساميل، وتوسيع مناطق النفوذ في أقاليم العالم. (دار التقدم، 1976؛ Lenin, 1917)

الفروق الأساسية بين الرأسمالية التنافسية والإمبريالية

يمكن تلخيص الفروق الأساسية بين الرأسمالية التنافسية وبين الإمبريالية، أو الفروق بين الرأسمالية في زمن ماركس، وتطورها في القرن الذي تلا رحيله، بالتالي:

- ليست المنافسة والمزاحمة هي السمة الأساس في الإمبريالية بل الاحتكار.
- نمو الرأسمال المالي وانفصاله النسبي عن الرأسمال الإنتاجي. وما يرافقه من نمو عمليات المضاربة، ومظاهر التعفن والطفيلية، حيث تذهب الحصّة الكبرى من الأرباح إلى القطاع المالي غير الإنتاجي.
- تحوّل دور البنوك من وسيط إلى قطاع رأسمالي مهيمن، ونمو الرأسمال المالي غير المشغّل.
- انتقال تقسيم العمل من داخل الورشة الواحدة ومن داخل الدولة الواحدة إلى المستوى العالمي، حيث يتشارك العالم في عمليات الإنتاج، ويكتسب الإنتاج صبغة عالمية أوسع من الصبغة الاجتماعية، وفي نفس الوقت، يزداد تمركز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- احتكار عالمي للتكنولوجيا والتقنيات الأحدث، واحتكار البنوك للمعرفة والمعلومات، واحتكار عالمي للموارد الطبيعية والمواد الخام.
- نمو القدرة على التلاعب بأسعار الأسهم وقيم الأصول والشركات، عن طريق بثّ الإشاعات والأكاذيب بتوظيف الصحافة والاعلام الخاضعين تماماً لهيمنة الطغمة المالية.
- نمو تناقض حاد بين الأمم الناهية والأمم المنهوبة، وظهور الطغمة المالية المعولمة التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وتوجهه لمصالحها.
- تضخم الفجوات الطبقيّة بين الأمم وبين الطبقات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، واحتدام التناقضات داخل النظام الرأسمالي العالمي، وتعمق وتوسّع وتكثّف الأزمات.

4.1.2 (الإمبريالية) 2

شكلت ظاهرة الإمبريالية الأساس لنمو ما نقترح تسميته ظاهرة "الإمبريالية تريبع". فتمو وهيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري على باقي القطاعات الاقتصادية، وضع الأسس لظاهرة الإمبريالية تريبع.

نحاول من خلال نحتنا لمصطلح "الإمبريالية المرفوعة للقوة الثانية"، وصف التحولات التي طرأت على النظام الإمبريالي العالمي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سبعينات القرن الماضي، وتعمقت من خلالها سمات وخصائص ظاهرة الإمبريالية. ونقترح تأريخ ظهور الإمبريالية تربيع بانهيان نظام "بريتون وودز"، الذي تزامن مع صدمة نيكسون، وأثر انهياره في تحرير أسواق المال من التدخلات والتوجيهات الحكومية، وتفويض أسس السياسات الحمائية، وفتح المصارف للاستثمار الخارجي، واندلاع حقبة التحرير والخصخصة، والموجة الجديدة من الليبرالية "النيوليبرالية". (شيفر، 2010؛ كيمف، 2013)

أمّا أبرز الظواهر التي نشأت وتطوّرت مع ولوج عصر "الإمبريالية تربيع":

- إنتهاء صلاحية نظرية النقد "theory of money" عند ماركس، بسبب تطوّر الواقع الرأسمالي خاصة مع انفكاك العملة عن السلعة أو الدولار عن الذهب.
- استقلال البورصة وأسواق الأسهم والمال عن الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي الصناعي والزراعي.
- نشوء ظواهر المشتقات والسلع المالية المعقدة.
- نمو الأعمال والنفقات غير المنتجة للقيمة.

الظاهرة الأولى: انتهاء صلاحية نظرية ماركس عن النقود

عرضنا سابقاً لنظرية ماركس حول النقود، حيث اعتقد أنّ المال ليس إلا صيغة رمزية كمية لتسهيل التعبير عن قيم السلع، وهو يحل محل الذهب كمعادل عام عند مستوى معيّن من تطوّر المجتمع البشري، وبهذا نرى عند ماركس، في حدود نظريته عن النقد، كما عرضت في الفصل الأوّل من رأس المال، أنّ المال ليس إلا تعبيراً رمزياً عن قيم السلع، وهو يحل محل الذهب كمعادل عام، ولا يتميز ولا ينفصل من حيث القيمة عن الذهب.

ولكن، هل ماتزال النقود في الرأسمالية المعاصرة تحوز نفس الطبيعة وتمارس نفس الدور الذي اكتشفه كارل ماركس في عصره؟

تعرّضت طبيعة النقود في مراحل تطوّر الرأسمالية بعد كارل ماركس لتغيّرات جوهرية، خاصة بعد انهيار نظام "بريتون وودز". في حقبة ماركس كان انحراف قيمة النقد الرمزية عن القيم الحقيقية محدود جداً، لدرجة يمكن إهماله، وكان الاقتصاد الحقيقي هو المحدد الأوّل لعرض وطلب النقد وحركته. ويمكننا الافتراض أنّ نظرية ماركس عن النقد ظلّت صالحة لتفسير وتحليل الرأسمالية منذ عصر ماركس حتّى مطلع السبعينات في القرن الماضي.

إلا أنّه بعد صدمة نيكسون، وتحرر الدولار، العملة الأقوى عالمياً من الارتباط بالذهب أو أية سلعة أخرى، اكتسبت العملات والنقد تحرراً أعلى من مجرد التعبير المطابق لقيم السلع الحقيقية، كما اكتسبت وظائف جديدة، فما عادت مهامّها تنحصر في الوساطة بين المشتري والبائع، بل أمسى النقد نفسه سلعة من نوع خاص، تمتلك سمات رأسمال من نوع خاص، وتستطيع إدراج الأرباح لمالكها.

(أولريش، 2010؛ كيمف، 2013)

فمع نمو القطاعات المالية غدا المال قادراً على تمويل المزيد من المال. (Zadeh, 2016)

إنّ التطوّر الأساس الذي نريد الإشارة له هنا، هو استقلال العملة عن الذهب وبالتالي عن السلعة وبالتالي عن القيمة، منذ مطلع سبعينات القرن الماضي.

الظاهرة الثانية: نمو واستقلال البورصة

قبل انهيار "بريتون وودز"، كانت القطاعات الاقتصادية الإنتاجية هي التي تهيمن على الاقتصاد، وكانت البنوك بشكل عام تمارس دور خدماتي ودور الوسيط فقط - وإن كان لينين يختلف مع هذا التاريخ حيث يرى أنّ بداية تحوّل البنوك من الدور الخدماتي وموقع الوسيط بدأت مع بواكير القرن العشرين - وكان الاقتراض يتم فقط من البنك القومي أو المركزي، ولا يحدث أن يقوم رأسمال محلي بالاقتراض من بنك خارجي، وكانت أسواق المال خاضعة لقيود وتنظيمات من الدولة لضمان النمو المتوازن واستقرار الأسعار.

(شيفر، 2010)

يسرد شيفر أولريش (2010) مسار تشكّل نظام "بريتون وودز". فبعد الحرب العالمية الثانية، اجتمع 730 مندوباً عن 44 دولة، في بلدة "بريتون وودز"، شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتأسيس نظام مالي جديد مستقر قادر على تجنّب لكوارث الناجمة عن نظام السوق الحر. ركّزت أهم التوصيات على ضرورة إنشاء نظام أسعار صرف ثابتة تحددها الحكومات، وإنشاء مؤسسة صندوق النقد الدولي لمساندة الدول المتعثّرة في سداد الديون، ومؤسسة البنك الدولي، لمعالجة مشاكل الفقر والجوع. وعليه ارتبطت جميع العملات القويّة بالدولار الأمريكي، وتعهّد الأمريكيون بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب.

استمرّ نظام بريتون وودز ناظماً للاقتصاد العالمي، في الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى سبعينات القرن المنصرم. وطوال هذه الفترة استمر ارتباط العملات الورقيّة بالذهب.

إلا أنّ نظام بريتون وودز في مطلع سبعينات القرن الماضي، بالتحديد الساعة الثامنة بتوقيت واشنطن من مساء يوم الأحد، 15، أغسطس، 1971، حين خرج الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بقرارات صادمة للعالم وللشعب الأمريكي، فيم عرف اصطلاحاً باسم صدمة نيكسون. فقد أوعز بمنع رفع الأجور والأسعار لمدة 90 يوماً لحماية المواطن من التضخم، وبتنسيب ضريبة على الاستيراد بقيمة 10%، وذلك لحماية المنتج الوطني، والتخلّي عن تحويل الدولار الأمريكي لذهب لغير المقيمين. وهكذا تم تقويض أركان نظام بريتون وودز. وشكّلت صدمة نيكسون علامة فارقة في تاريخ الرأسمالية والاقتصاد العالمي، حيث انفك

الدولار "العملة الورقيّة" عن الذهب. (أولريش، 2010؛ كيمف، 2013)

وبعد صدمة نيكسون التي أدت إلى انهيار نظام بريتون وودز، تخلّت الدولة تماماً عن أدوارها، وألغيت القواعد على أسواق البورصة، وترك للشركات العملاقة اختيار مكان تسجيل أسهمها واختيار عملات التبادل، وتعوّمت أسعار الصرف العالمي، وخضعت لتقلبات عنيفة، ونمى حجم التبادلات في البورصة، ليصل إلى تسعين ضعف حجم التجارة السلعية العالمي، بمبلغ يقدر بثلاثة تريليونات دولار. وتضاعف حجم التعاملات في بورصات الصرف الأجنبي أربعة أضعاف قيمتها لعام 1992، وبين عام 2004-2007 ارتفع

بمقدار الثلثين، واكتسبت البورصات استقلالاً أعلى عن الاقتصاد الحقيقي، بحيث تكاد تنعدم الأواصر تماماً بين القطاعين. (شيفر، 2010)

ويرى "أرتورو غويلين"، أن أموال الاقتصاد الرأسمالي منذ السبعينات، والعولمة، ورفع القيود، لم تكن إلا رد فعل أو استجابة من القطاع المهيمن في الرأسمال المالي الاحتكاري لمواجهة انخفاض معدل الربح في بدايات الأزمة الكبيرة في سبعينات القرن الماضي. فقد نجح رأس المال المالي الاحتكاري من خلال تعزيز الأموال، في رفع هوامش الربح، وإن على حساب إضعاف القطاع الإنتاجي، ما قاد إلى الأزمة العامة (Guellin, 2014).

ويمكن اعتبار استقلال البورصة عن حركة القطاعات الإنتاجية، على أنها المرحلة الثانية من نمو ظاهرة الأسهم، ففي المرحلة الأولى استقلت حركة الأسهم وقيمها نسبياً عن حركة الأصول وعوائدها، وفي المرحلة الثانية تبلور سوق الأسهم "البورصة" واستقل عن سوق السلع والخدمات، واكتسب قوانين حركته الخاصّة، خاصّة بعد التغيّرات السياسيّة التي حررت أسواق البورصة في مطلع السبعينات.

الظاهرة الثالثة: ظاهرة الأسهم

بدأت تظهر هيمنة شركات المساهمة على الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر، حيث سيطرت على الإنتاج والتجارة وأعمال البنوك في الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً. ويتكوّن رأسمالها من مجمل مساهمات الأعضاء الذين يملكون عدداً معيّناً من الأسهم، التي تتناسب مع قيمة الودائع لكلّ منهم. والسهم ورقة ماليّة، تخوّل حاملها الحصول على حصّة معيّنة من دخل الشركة. تكوّن الشركة رأسمالها المساهم عن طريق طرح الأسهم للبيع. ويمكن للشركة أيضاً أن تطرح سندات للبيع، بحيث تسدّد للشارين فوائد بنسب وأوقات معيّنة، وأحياناً تلجأ الشركة المساهمة للاقتراض من البنك وتسدّد الفوائد على القروض والسندات من الربح السنوي، وجزء من الربح يذهب إلى الرأسمال وتوسيع الإنتاج، ويوزّع باقي الربح على المساهمين بحسب عدد الأسهم. (دار التقدم، 1976؛ Lenin, 1917)

إذا كانت أرباح الاستثمار الفعلي لشركة المساهمة تصل 15% من رأسمالها، البالغ فرضاً مليون دولار، وطرحت أسهم بمقدار مليون دولار للبيع، مع عوائد تصل إلى 7% على السهم، هكذا تكون الشركة قد كسبت مليون دولار كهامش للاستثمار، بالإضافة إلى الفرق بين أرباح الشركة على كل دولار والعوائد التي تدفعها الشركة على كل دولار من الأسهم. ويمكن أن تصدر الشركة أسهماً إضافيّة دون أيّة زيادة فعليّة في الرأسمال المستثمر. (دار التقدم، 1976)

ومع تكدّس الأموال ونموّ ظاهرة الشركات المساهمة، بدأ الرأسمال داخل المنشأة الواحدة بالانقسام، إلى رأسمال الأصول، أي الرأسمال الثابت بلغة ماركس ورأس المال الأسهم، أي قيمة الأسهم في السوق، وتدرجياً اكتسبت قيمة الأسهم استقلالاً أعلى عن قيمة الأصول، وبالتالي اكتسبت حركة الأسهم في البورصة وقيمها قوانينها الخاصّة المنفصلة عن حسابات الربح والخسارة داخل نفس المنشأة. حيث من الممكن أن تجد شركة تعاني من تراجع في أرباحها الحقيقيّة وفي نفس الوقت تشهد نموّاً في قيمة أسهمها.

- مع نمو الرأسمالية وتطورها تظهر قطاعات جديدة في الاقتصاد والمال، ويظهر معها أشكال جديدة من تقسيم العمل. يقسم تيري وويليامز (Williams, 2018) أعمال القطاع المالي إلى:
- وكلاء البيع: مثل سماسرة البورصة الذين يبيعون لعملاء أفراد ويقدمون النصائح لهم. ومصرفيو الاستثمار الذين يربطون بين الشركات التي تبحث عن مستثمرين والمستثمرين. ووكلاء بيع البنوك الاستثمارية الذين يبيعون الخدمات المصرفية.
 - المحللون الماليون: أو محللو الأسهم والاستثمار، الذين يساعدون الشركات والأفراد في اتخاذ القرارات.
 - المستشارون الماليون: الذين يساعدون عملاءهم في تحقيق أهدافهم.
 - خبراء الاقتصاد المالي: مختصون يراقبوا ويحللوا الأسواق المالية بدقة وشمول، لتقديم النصح للأفراد والشركات والحكومات، أو لاقتراح سياسات مالية.

العوامل المحددة لقيمة الأسهم

سعر الأسهم يتأثر بمعدل الفائدة، والتضخم، والتوجهات الصناعية العامة، فإذا ما شهد النظام الرأسمالي نمو صناعة جديدة مثل شركات وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذا الميل العام يؤثر إيجاباً على قيمة أسهم هذه الشركات، وسلباً على قيمة أسهم الشركات التي بدأت تمثل العصر القديم، مثل الصحف المطبوعة وشركات الهاتف الأرضي. وكذلك الميول والتوجهات العامة في السوق، والتي تمثل مجموع المشاعر التي يملكها المتداولون حول أحد الأصول، والتي تتحدد من خلال عوامل بيئية وثقافية ونفسية واجتماعية وأيضاً اقتصادية. مثل العرض والطلب على الأسهم، فكلما زاد الطلب على أحد الأسهم زاد سعره، والعكس صحيح، وكلما انخفض عرض أحد الأسهم زاد سعره والعكس صحيح. ومعدل الفائدة في السوق، فإذا ما انخفض معدل الفائدة، ارتفع الطلب على الأسهم. والعكس صحيح. وتأثير المستثمرين واللاعبين في السوق، وتوجهاتهم العامة عند لحظة معينة. ودور التوزيعات، فكلما أعلنت الشركة عن توزيعات أعلى ارتفعت قيمة أسهمها والعكس صحيح. والواقع الاقتصادي ككل، فالاقتصاد في ظروف جيدة من النمو يساهم في رفع قيمة الأسهم، أما في فترات الكساد والركود فتتخفف قيمة الأسهم. والمناخ السياسي العام، المتمثل بالعلاقات الخارجية أو السياسات الحكومية الداخلية، يؤثر بشكل كبير على قيمة الأسهم. (Wallstreet, 2018)

أما سوق أبو ظبي للأوراق المالية، فيرى أنّ العامل المحدد الأساسي لسعر الأسهم هو العرض والطلب عليها، إلا أنّ هناك عوامل عدّة تؤثر على العرض والطلب على الأسهم، منها العوامل الاقتصادية مثل معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر العملة. والعوامل المتعلقة بالشركة، مثل أداء الشركة، وتوزيعات الأرباح، وبيانات الشركة المالية، والإفصاحات الدورية، وأخبار الشركة مثل الاندماج أو الاستحواذ، وتاريخ الشركة والتوقعات المستقبلية منها، عدد أسهم الشركة وعدد المساهمين وعدد الأسهم الحرة والمتاحة وشروط التملك، وتداولات المطلعين مثل مدير الشركة أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وآراء المحللين الماليين ذوي التأثير والشهرة. وعوامل تتعلق بالمتداولين واللاعبين، مثل الإشاعات، والعواطف والعوامل النفسية

والصفات الشخصية، وتأثير الوسطاء. والمضاربات التي تؤثر بشكل كبير على الأسعار في الأسواق المالية. وعوامل أخرى مثل الحوادث الطبيعية، والحروب والأزمات السياسية والاضرابات. (سوق أبو ظبي، 2015).

إذن يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على قيمة الأسهم إلى:

- عوامل سياسية أو طبيعية، مثل الحروب والكوارث الطبيعية، ولن تنطرق هذه الدراسة إلى تحليل هذا النوع من العوامل.
- عوامل اقتصادية كلية، تلك المرتبطة بواقع الاقتصاد الكلي والقطاعات الإنتاجية، ومعدلات الدخل والتضخم وغيرها. وعلاقة هذه العوامل بقيم الأسهم تحدث عنها إنجلس حيث اعتبر استقلال البورصة عن القطاعات الإنتاجية استقلالاً نسبياً، وبالتالي لا بد للقطاع الإنتاجي من التأثير على حركة البورصة. ونقترح أن تقدم ونمو الرأسمالية، وما يرافقه من تقدم ونمو البورصة، يمنح أسواق البورصة استقلالاً أعلى عن عوامل الاقتصاد الكلي.
- عوامل اقتصادية جزئية، تتعلق بقوة المنشأة وأدائها ورأسمالها الثابت والمتغير ومعدل أرباحها ومعدل فائض القيمة. أي أثر الأداء الإنتاجي الجزئي للشركة على أسهمها، ونقترح أن تقدم ونمو الرأسمالية، وما يرافقه من تقدم ونمو البورصة، يمنح أسواق البورصة استقلالاً أعلى عن عوامل الاقتصاد الجزئي، كما في المثال المتعلق بشركة "AOL".
- عوامل نفسية، ونرى أن العوامل النفسية تتأثر بواقع القطاعات الاقتصادية والمالية والتوقع المستقبلي لها، وكذلك بالتوقعات الزائفة الناتجة عن الإشاعات المدروسة والتضليل الذي يمارسه كبار اللاعبين، أو عن سلوكهم، فإذا ما قام أحد اللاعبين الكبار بعملية بيع كبيرة لأسهمه في شركة ما، فهذا بحد ذاته يمثل عاملاً مهماً يؤثر بشكل مباشر على قيمة الأسهم، وبشكل غير مباشر على التوقعات المستقبلية لقيم هذه الأسهم.
- حركة سوق البورصة، والعرض والطلب فيه.
- توقعات قيمة الأسهم المستقبلية.

وتفترض الدراسة أنه كلما تقدمت الرأسمالية ونمت أسواق البورصة، انخفض أثر عوامل الاقتصاد الجزئي والكلي على قيمة الأسهم. وكلما زادت درجة الاحتكار خاصة في عالم الأسهم، تحولت تدريجياً العوامل النفسية من مجموعة من العوامل الاعباطية، إلى مجموعة من العوامل التي يصيغها ويرسمها الاحتكار من خلال احتكاره لعالم البيانات والإعلام وصناعة الآراء والتوجهات والتوقعات. خاصة أن التوقعات لمستقبل قيمة الأسهم تلعب دوراً أساسياً في تحديد قيمة الأسهم الحالية.

الظاهرة الرابعة: المشتقات المالية- السلع المالية المعقدة- مشتقة المشتقة

منذ سبعينات القرن الماضي، شرعت المصارف ورؤوس الأموال المالية ابداع أدوات مالية معقدة جداً وعالية المخاطر، وانتشر التعامل بالمشتقات المالية "derivatives"، وهي سلع مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة الأوراق المالية الأخرى. ففي حين تنحرف قيم الأوراق المالية (السندات والأسهم) عن قيم العوائد الحقيقية، تنحرف قيم المشتقات المالية عن قيم الأوراق المالية، وبالتالي يمكن اعتبار انحراف المشتقات المالية عن القيم الحقيقية في الاقتصاد الحقيقي انحرافاً مربعاً، انحرافاً مرفوعاً للقوة الثانية. بدأت المشتقات بأشكال بسيطة في البداية مثل المعاملات الآجلة، والتي تمثل اتفاقاً يلزم البائع ببيع مقادير معينة من سلع معينة بعد فترة زمنية محددة ويلتزم المشتري بالدفع الآني أو الأجل بحسب العقد، على أن يكون سعر الشراء ثابت. ثم تطورت الخيارات "options"، وهي تأتي باتجاهين، خيارات الشراء "call options" عقد بين طرفين، يلتزم فيه المشتري شراء أصل معين أو كمية معينة من السلع المحددة بسعر معين، وفي موعد محدد في المستقبل، ويتوقف نفاذ العقد، على رغبة أحد الطرفين. وخيارات البيع "put options"، التي يدفع فيها المشتري مبلغاً من المال للبائع لقاء تعهده بتسليم الأصل في المستقبل، بسعر متفق عليه. ثم ظهرت المبادلات "swaps"، وهي أدوات لمبادلة مخاطر المعاملات المتعلقة بأسعار الفائدة والصراف. وتصدر المصارف أحياناً أوراقاً مالية مكفولة بقروض عالية المخاطر، ما حوّل المخاطر إلى سلع مالية تباع وتشتري، وتبيعه في أسواق المال على أنها بضائع مالية مضمونة. وأخذت المشتقات بالتفرع، سندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات، أو سندات مضمونة بالأصول، أو سندات مضمونة برهن العقار. (شيفر، 2010؛ كيمف، 2013)

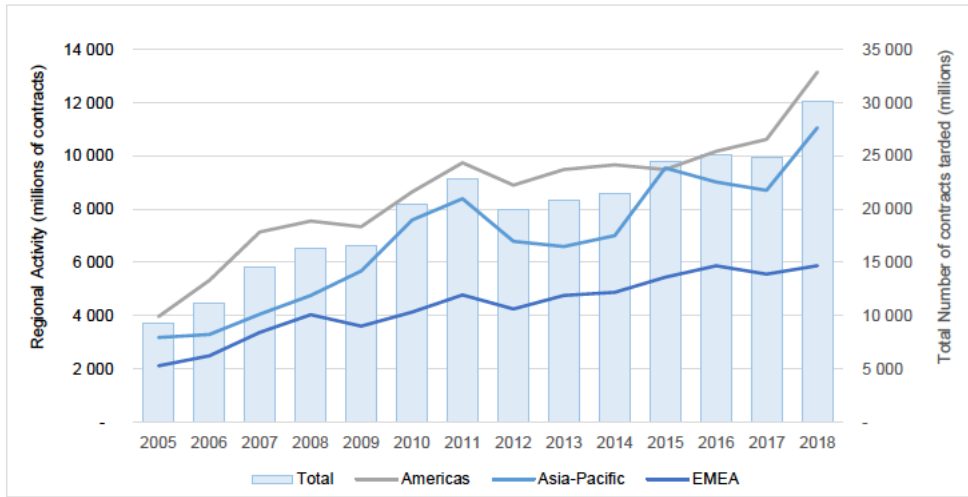
ساهمت الحوسبة والتكنولوجيا المتقدمة في رفع سرعة التبادلات، إذ يتم عقد وتنفيذ صفقات بالمليارات خلال ثوانٍ. حيث أتاحت المعلومات بسرعة، معلومات حول أسعار الأوراق والأصول، وحجم التداول، والعرض والطلب، واحتساب القيمة المتوقعة، لليوم التالي، أو بعد خمسة سنوات. وهكذا تضاعفت قيمة المشتقات المتداولة لعام 2007 بستة أضعاف قيمتها لعام 2000، ووصلت إلى 592 تريليون دولار، أي عشرة أضعاف السلع والخدمات المنتجة على الكوكب. (شيفر، 2010)

وعلى هذه الأسس، ظهرت أنماط جديدة من المؤسسات الناشطة في سوق المال، مثل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات التعاقدية وصناديق المخاطر وصناديق التحوط. تعاضمت هيمنة هذه الصناديق التي تتاجر بأسهم الشركات والقروض والأوراق المالية المعقدة، بحيث يسيطر كل صندوق على مئات المشاريع الضخمة عبر استثمار المخصصات. هذه الصناديق وحدها تستحوذ على أكثر من نصف أسهم أكبر ألف شركة في الولايات المتحدة. وهكذا تفقد السياسات النقدية فعاليتها، إذ تمتلك المصارف الآن قنوات للتمويل والاستثمار من خارج نطاق البنك المركزي، وتتضاءل فاعلية تحكم البنك المركزي بسعر الفائدة (لأن كل بنك يفرض سعره الخاص بالفائدة) وكمية النقد (لأن المشاريع الوطنية تقترض من الخارج وبعملة مختلفة) وهكذا توسعت تعاملات البنوك، من دفاتر الحسابات الجارية وسندات الدين الحكومي، إلى المستقبلات وسندات الدين بلا فائدة والأوراق المالية المصطنعة. في معاملات المستقبلات يراهن

المستثمرون على الأسعار المستقبلية للأوراق المالية ومؤشرات البورصة والمواد الأولية والمواد الغذائية، وهكذا يقامر المستثمرون بمخصصات ملايين المواطنين، الذين يشاركون في كازينو القمار المعولم، بلا وعي منهم لأية تبعات أو مخاطر أو فرص. (شيفر، 2010)

بشكل عام فإنّ الميل العام للراسمالية يشير إلى ارتفاع التداول بالمشتقات المالية من حيث حجمها وقيمتها مع الزمن. يظهر (الشكل، 1) الارتفاع الملحوظ الذي سجّله عام 2018 في حجم تداول المشتقات، مسجلاً أعلى قيمة منذ عام 2005، حيث بلغت قيمة التعاقدات 30.1 مليار مارك، بواقع 13.2 مليار مارك من الخيارات، 16.9 مليار مارك من المستقبلات. بما يعادل زيادة في الحجم عن عام 2017 بمعدل 20.9%. وزيادة عن عام 2005 تعادل 225%. بمعدل نمو سنوي في الفترة (2005-2018) يعادل 10.1%. (WFE, 2018) ويعرض (الشكل، 2) لنمو حجم التداول بالمشتقات مع الزمن مقارنة بتداول أصناف أخرى.

Total volumes of exchange traded derivatives contracts over time



الشكل 1: حجم تبادل عقود المشتقات التداولية في الفترة (2005، 2018). مسجلة بعملة المارك. على مستوى العالم، ومنطقة الأمريكيتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

WFE: World Federation of Exchanges. 2018. WFE IOMA 2018 Derivatives Report. Pp: 7. Retrieved from: <https://www.worldexchanges.org/storage/app/media/statistics/WFE%202018%20IOMA%20Derivatives%20Report%20FINAL%2010.04.19.pdf>. Last visit @ 19:22, 23 Aug, 2020.



الشكل 2 : حجم تبادل عقود المشتقات التداولية في الفترة (2005, 2018). مفصلاً تداول المشتقات من حيث الصنف: أسهم، صناديق تداول، معدلات فائدة، عملات، سلع، أخرى.

WFE: World Federation of Exchanges. 2018. WFE IOMA 2018 Derivatives Report. Pp: 9. Retrieved from: <https://www.worldexchanges.org/storage/app/media/statistics/WFE%202018%20IOMA%20Derivatives%20Report%20FINAL%2010.04.19.pdf>. Last visit @ 19:22, 23 Aug, 2020.

وتنفذ صناديق التحوط معظم صفقات تداول المشتقات لغرض تحقيق نفوذ أعلى. وتحتاج المشتقات دفعة مقدمة صغيرة تسمى "الدفع في الهامش". العديد من صفقات المشتقات يتم مقاصتها أو تصفيها بواسطة مشتقة أخرى قبل أن يحين أجل المشتقة الأولى، وعليه لا يفلق تجار المشتقات من أن يحين أجل المشتقة في ظروف سوقية واقتصادية سيئة. (Amadeo, 2020)

وقد قدرت قيمة سوق المشتقات بأنواعها الثلاث: المبادلات، والمستقبليات، والخيارات، لعام 2019، بحوالي

1.2 كوادريليون دولار. كما يوجد أربعة حقول للعمل في مجال بيع المشتقات:

- بائع، يهتم بجلب العملاء وأصولهم وتنفيذ الصفقة. وينقسم عمل البائع إلى البيع بالتجزئة للعميل المفرد، والبيع المؤسسي، لحساب مؤسسات.
- العمل في التداول، أي في تجارة ومبادلة الأدوات المالية، أكان من خلال الصفقات الجانبية أم في السوق المالي، ويحصل المتداولون دخولهم من خلال صنع السوق، أي بناء عطاءات منافسة في حال كان المتداول بائعاً، أو بناء عروض منافسة في حال كان المتداول شارباً، كما يملك المتداولون أحياناً مخزون من الودائع يخدم كسوق سيولة للعملاء.
- محلل، يقع عليه مهام التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتحليل الحالية وأثارها على السوق.
- العمل في المكاتب الخلفية، وهذا يشمل كل الموظفين من الإداريين والمشرفين والمحاسبين.

(Lundell, 2019)

والمشتقات المالية تعمل كسلع مدرة للربح وتؤدي دور النقود كوسيط للتبادل ورأسمال للاستثمار.

(Bryan & Rafferty, 2007)

وتؤكد بعض الأدبيات على أن المشتقات المالية يجب أن تعامل بانفصال عن المعاملات الأساسية المرتبطة بها. وتستخدم المشتقات لعدة أغراض منها التحوط وإدارة المخاطر وخفضها والمفاضلة بين الأسواق والمضاربة. ودورها في خفض المخاطر يؤدي إلى مزيد من الاستقلال المالي والهيمنة السياسية. ولا تملك المشتقات قيمة بذاتها، وتشتق قيمتها من الحق الممنوح لمالكها بامتلاك أصول مالية وأسهم أخرى. فهي أداة مالية تستند في قيمتها على أوراق مالية أخرى. ويمكن أن ترتبط قيمة المشتقة بسلعة أو أصل مالي.

(Osayi et all, 2018)

وإذا كان لينين رأى أن تحوّل الرأسمالية إلى الشكل الإمبريالي، رافقه نمو وهيمنة القطاع المالي الاحتكاري، فإن نمو الإمبريالية إلى الإمبريالية تربية، رافقه تراجع هيمنة البنوك والقطاعات المالية التقليدية، لصالح هيمنة صناديق التحوط. وإذا كانت أدوار المال قد انحصرت قبل ظهور الإمبريالية في كونها أداة للتبادل، وتوسعت مع الإمبريالية ليكتسب المال شكل السلعة التي تتزايد قيمتها مع الزمن من خلال العمليات المالية مثل الإقراض، فمع نمو الإمبريالية تربية، ظهرت الأسهم والأوراق المالية المعقدة والمشتقات، كوسائط للتبادل، وأيضاً كسلع معروضة للتبادل، وتدر الأرباح.

الظاهرة الخامسة: نمو الأعمال والنفقات غير الإنتاجية

إن نمو الإمبريالية والإمبريالية المرفوعة للقوة الثانية، وما رافقهما من نمو ظواهر جديدة مثل أسواق المشتقات المالية وشركات المساهمة وأنظمة الأسهم ساهم في توليد أنماط جديدة من العمالة، وشهدت أنماط العمل الجديدة نمواً مستمراً من حيث أعداد المشتغلين فيها.

فمع تطوّر الرأسمالية وما تبعها من تعقّد التكنولوجيا والعمليات الإنتاجية ككل، نمت ضرورة أعمال الإدارة والإشراف والمحاسبة. يرى "فرد موسلي" أن ارتفاع النفقات غير الإنتاجية كان ثاني أكبر عامل من عوامل انخفاض معدلات الربح في اقتصاد الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي عام (1991)، كان هناك أكثر من أربعة ملايين عامل في قطاع البيع والتبادل في بريطانيا، مقارنة بثلاثة ملايين ونصف عامل في القطاع الصناعي. ويقدر نمو نسبة عمال التجارة في الولايات المتحدة بثلاث الزيادة الكلية في العمالة غير الإنتاجية. ويتناصف الثلث الثالث عمال المال وعمال الرقابة والإشراف. (Moseley, 1991, p.150-151)

فقد ازدادت نسبة عمالة الإشراف في القطاع الصناعي بمعدل 86%، في الفترة 1950-1980.

(Moseley, 1991, p.139)

وزادت عمالة التجارة بمعدل 134%، لنفس الفترة. بينما لم تزد العمالة الإنتاجية إلا بمعدل 44%.

(Moseley, 1991, p.127)

وارتفعت عمالة المال (التمويل والأموال، والتأمين، وقطاع العقار، والعاملين في قطاع المشتقات المالية) بمعدل 173% في الفترة 1950-1989.

(Moseley, 1991, p.133-134)

يقدم أنور شيخ وأحمد توناك (Shaikh & Tonak, 1996) جدولاً يبرز نمو حجم الأعمال الخدمائية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين. ويمكن استخلاص وإعادة ترتيب المؤشرات والمعطيات منه بحسب (الجدول، 1).

معدل نمو عدد عمال القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة في الفترة (1948-1989)			
معدل النمو	عام 1989	عام 1948	
1.25	41,148,000	32,994,000	القطاع الصناعي
2.22	24,375,000	10,960,000	القطاع التجاري
5.69	7,123,000	1,251,000	التمويل والتأمين

جدول 1: معدلات نمو أعداد العمال في القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة في الفترة (1948-1989). Shaikh & Tonak, 1996. Pp:298-303. Table: F.1.

فرغم أنّ العدد المطلق لعمال الصناعة أعلى، إلا أنّ معدل نمو عدد عمال التجارة والتمويل والتأمين أعلى. فمعدل نمو عمالة القطاع التجاري يقترب من ضعف معدل نمو عمالة الصناعة. أما معدل نمو عمالة قطاع التمويل والتأمين فيفوق أربعة أضعاف معدل نمو عمالة الصناعة.

ولا تشمل هذه الأرقام العدد الكبير من المديرين، الذين اعتبرهم ماركس "غير منتجين"، لأنهم يعملون في مراقبة المنتجين الفعليين للقيمة. ويؤدي النمو في أعداد هؤلاء والرواتب التي يتلقونها إلى تزايد نصيب الأجور والمرتببات غير المنتجة من القيمة المضافة المادية في الولايات المتحدة من 35% عام 1964 إلى ما يزيد عن 50% سنة 2000. وتنتقص هذه الأرقام من حجم النمو الكلي للعمل غير المنتج، لأنها لا تشمل العاملين في وظائف غير منتجة بالدولة مثل الجيش والنظام القانوني. (Mohun, 2006)

وبلاحظ سلافوي جيجك، أنه مع تقدّم الرأسمالية، يتخذ تقسيم العمل طابعاً عالمياً وتنمو أشكال جديدة من العمل، مثل نمو حجم قطاع تقديم الخدمات مثل خدمات العناية بالمسنين، وقطاعات الحوسبة والتكنولوجيا الفائقة. ويرى أنّ الدول الأكثر تقدماً تخلت عن نموذج خط الإنتاج الفوردي، لصالح نماذج جديدة من العمل التعاوني التي تخلق مساحة أعلى للإبداع، إلا أنها لم تتخلص كلياً من خط الإنتاج الفوردي، إذ تركته للعالم الثالث عبر التعاقد بالباطن. فم طوّرت هي نماذجاً حديثة للعمل قائمة على الإبداع. ويخلص إلى أنّ الرأسمالية المعاصرة اتخذت شكلاً جديداً من تقسيم العمل، فهناك العاملون لحسابهم الخاص والذين يستغلون

أنفسهم بأنفسهم في الغرب المتقدم، والعمل المنهك في خطوط التجميع في العالم الثالث، والعمل في مجالات الرعاية البشريّة مثل عمل النوازل والقائمين على الرعاية. (Zizek, 2020)

ومن خلال مقارنة العمالة في الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين (1910-2000)، نستنتج أنه على مدار القرن الماضي، تآكل عدد العمّال في الصناعة والزراعة، وفي نفس الوقت تضاعفت أعداد الخبراء والمدراء والعاملين في المبيعات والخدمات بثلاثة أضعاف. ونمى عدد العاملين في هذه القطاعات من ربع مجمل العمالة إلى ثلاثة أرباعها. هذا يعني أنّ الأعمال المنتجة قد تهمّشت لصالح دخول الأتمتة. (Graeber, 2013)

فقد شهد القرن الماضي انتفاخ فقاعة القطاع الإداري وبدرجة أقل قطاع الخدمات، وصولاً إلى خلق قطاعات جديدة مثل الخدمات الماليّة والتجارة عن بعد، بالإضافة لنمو غير مسبوق لقطاع قانون الشركات والأكاديميا والإدارة الصحيّة والموارد البشريّة والعلاقات العامّة. ناهيك عن الشركات التي تقدم الدعم التقني والإداري والأمني لتلك القطاعات. (Graeber, 2013)

تدعو هذه المعطيات الكميّة والإشارات الكيفيّة والتحليليّة إلى رفض إهمال العمالة الخدميّة غير المنتجة والتي تخضع للاستغلال الرأسمالي، وضرورة دراستها واحتسابها، ذلك أنّها غدت مكوناً رئيسياً من مكونات الرأسماليّة المعاصرة من حيث الوظيفة والحجم مقارنة بالقطاعات الاقتصاديّة الأخرى، وتفترض الدراسة أنّ نمو هذه القطاعات لها دور أساسي في تخليق الأزمات وتغيير طبيعتها وأشكالها وآثارها، وتعتبر الأزمة العالميّة لعام 2008، نموذجاً يجسّد افتراضنا. وهذا ما سنسعى إلى عرضه وإثباته في الفصل الأخير.

وكان ماركس في المجلّد الثالث لرأس المال قد تنبأ بهذا الواقع، إذ اعتقد أنه مع توسّع نطاق الإنتاج، فإنّ العمليّات التجاريّة اللازمة ستتسع. (ماركس، 1982)

كما تنبأ بأنّ توسّع الإنتاج الصناعي سيرافقه توسّع أعمال الإدارة والإشراف والمحاسبة والأعمال الماليّة. (Harman, 2009)

وعلى هذه الأسس، تذهب هذه الدراسة تالياً إلى:

- المساهمة في تحليل القطاعات الرأسماليّة المستجدة والتي ولّدت معها أنماطاً حديثة من الأعمال لم تكن موجودة أيام ماركس، بحيث صار من غير الدقيق إهمالها. بشرط دراستها في سياق تطوّر الرأسماليّة إلى الإمبرياليّة والإمبرياليّة تربيعة، وما رافق ذلك من نمو ظواهر اقتصاد-سياسيّة جديدة.
- تطوير قانون القيمة الماركسي وتطوير تصنيف ماركس للأعمال كمنتجة للقيمة وغير منتجة للقيمة، كمقدّمة لتقديم إسهام الدراسة الأصلي في تفسير أزمة 2008، على أسس ماركسيّة محدّثة، من خلال اقتراح نموذج أوسع وأشمل وأدق لقراءة الرأسماليّة وبالتالي أزماتها.
- وتحليل أنماط العمل الجديدة والمتولّدة عن القطاعات الرأسماليّة المستجدة، نحو الوصول إلى تطوير نظريّة القيمة الماركسيّة بما يواكب هذه التغيّرات الواقعيّة.

تكثيف

يمكن النظر إلى تاريخ الرأسمالية نفسه من خلال عدّة حقبة متتابعة، الرأسمالية التجارية ثمّ الصناعيّة التنافسيّة ثمّ الإمبرياليّة فالإمبرياليّة تربيعة. وعند كل حقبة من الحقبة يهيمن أحد القطاعات الاقتصاديّة على باقي القطاعات، ويفرض هذا القطاع قانونه الموضوعي الخاص به الذي يمثّل الحجر الأساس الذي ترتكز عليه وتتبنّق منه حركة الاقتصاد. ففي الرأسماليّة التجاريّة هيمن قانون القيمة التجاري، كما عرضه "الميركانتليون"، والذي يرى أنّ مصدر الربح يتأتّى من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، وأنّ مصدر ثروة الأمة ينبع من الفرق بين التصدي والاستيراد. أمّا في الرأسماليّة الصناعيّة التي هيمن فيها الرأسمال الصناعي على باقي القطاعات، تطوّرت نظريّة القيمة بالعمل عند سميث وريكاردو وصولاً إلى ماركس، والتي تقول أنّ العامل المنتج هو العامل المنتج لفائض القيمة، أي أنّ العمل المنتج في إطار علاقة رأسماليّة كلاسيكيّة بين رب عمل وعامل هو مصدر القيمة في النظام الرأسمالي.

تسعى هذه الدراسة من خلال استعراضها لقطاعات اقتصاديّة ظهرت بعد حقبة ماركس، ونمت وهيمنت على القطاع الصناعي، إلى إبراز ضرورة إعادة النظر في نظريّة القيمة في ضوء المستجدات المعاصرة، لذلك لجأت قبل محاولة تطوير قانون القيمة، إلى عرض أبرز التطوّرات الجوهريّة والقطاعيّة في النظام الرأسمالي، وخاصّة نمو وهيمنة القطاع المالي، وظهور نظام الأسهم والمشتقات الماليّة المعقّدة، وانفصال العملة عن الذهب. وفي الفصل التالي، سنشرع الدراسة في اشتقاق قوانين القيمة الموضوعيّة الناظمة لتلك القطاعات. لتضع لاحقاً كل ذلك في سياق فهم الرأسماليّة المعاصرة كما تجسّدت في أزمة 2008.

4.2 الباب الثاني: أعمال منتجة لما هو ليس قيمة- محاولة في تطوير نظريّة القيمة الماركسيّة

لغرض فهم الأزمة الرأسماليّة العامّة لعام 2008، لا بد كما يرى "بول سويزي" من العودة إلى الجدل الذي وقع في صميم الماركسيّة في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لتفسير الأزمة الاقتصاديّة الماليّة الحاليّة؛ الجدل حول تصنيف الرأسمال المالي المهيمن على الرأسماليّة في زمن الاحتكار الإمبريالي.

(Sweezy, 1994)

تقترح الدراسة في هذا الصدد، أنّ تراجع هيمنة الرأسمال الصناعي لصالح نمو الرأسمال المالي المهيمن وما رافقه لاحقاً من هيمنة واستقلال نسبي لأسواق البورصة والأسهم والمشتقات الماليّة والسلع الماليّة المعقّدة يمثّل سبباً أساسياً لأزمات الرأسماليّة المعاصرة.

وبعد أن عرضنا لأبرز التحوّلات القطاعيّة والهيكلية التي طرأت على طبيعة الرأسماليّة في الحقبة التي تلت ماركس، لا بد من تحليل هذه القطاعات والكشف عن قوانينها الموضوعيّة الناظمة، وصولاً إلى اقتراح مساهمتنا في تطوير نظريّة القيمة الخاصّة بها، والتي تعتبر بافتراض الدراسة حجراً أساسياً لفهم الرأسماليّة وأزماتها مع تركيز على الأزمة العالميّة لعام 2008. لنقوم في الفصل الأخير بتركيب اسهاماتنا النظرية الأصيلّة على أطروحات ماركس في نظريّته عن الأزمات لتقديم نموذج أوسع وأشمل وأدق وأكثر مكابحة

لواقع، يستند على طريقة ماركس ومنهجه لقراءة الرأسمالية المعاصرة، وفي نفس الوقت يعيد كتابة وإنتاج وتطوير كارل ماركس في ضوء واقع الرأسمالية الراهن.

4.2.1 المساهمة الأولى: أعمال التسويق كأعمال منتجة لانحراف السعر عن القيمة

قبل الوصول إلى مساهمتنا النظرية الأولى فيم يتعلّق بتطوير ونقد نظرية القيمة عند كارل ماركس بما يواكب التطورات التاريخية التي طرأت على النظام الرأسمالي، لا بد من استحضار نظرية ماركس حول العمل المنتج والعمل غير المنتج ونظريته حول النقد والسعر وعلاقة السعر بالقيمة، ومن ثمّ استحضار التغيرات التي طرأت على طبيعة النقود بعد ماركس كمدخل لا بد منه لتقديم مساهمتنا النظرية حول أعمال التسويق كأعمال منتجة لانحراف السعر عن القيمة. فلا يمكن فهم هذه المساهمة بمعزل عن تلك السياقات.

التسويق – مدخل عام ومختصر

عرضنا سابقاً لنظرية ماركس حول السعر وعلاقته بالقيمة، وكيف أنّ السعر يتأرجح فوق وتحت القيمة، وأنّ القيمة تقاس بكم العمل الاجتماعي الضروري المبذول في إنتاج السلعة، وأنّ السعر يتحدد بمنحنيات العرض والطلب على السلعة، وبمنحنيات عرض وطلب المال، وكيف أنّ منحنيات العرض والطلب على السلعة تتحدد بمجموعة واسعة من العوامل البيئية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية والثقافية والفردية (تفضيلات الأفراد)، أي أنّها تتحدد بطبيعة لا مركزية، بينما تتحدد كميات المال المعروض بشكل مركزي من الحكومة أو البنك المركزي المسؤول عن إصدار العملات.

كما عرضت الدراسة سابقاً لمعطيات إمبريقية، كشفت عن ارتباط نمو الرأسمالية بنمو الأعمال غير المنتجة للقيمة، ومنها الأعمال التجارية، ففي الفترة بين (1948-1989)، شهدت عمالة القطاع التجاري في الولايات المتحدة معدل نمو أعلى (حوالي ضعفي) من معدل نمو عمالة القطاع الصناعي، ويعتبر التسويق فرعاً من التجارة، وهو فرع أساسي تطوّر بتسارع عالي بعد ماركس وصار من غير الدقيق إهماله وإهمال تحليله. (Shaikh & Tonak, 1996)

يرى البعض أنّ التسويق أداة قوية لتعزيز التنافس فهو يوفر معلومات قيمة عن المنتجات والخدمات بكفاءة وشكل فعّال من حيث التكلفة. ويساعد التسويق الاقتصاد على العمل بسلاسة، ويسهّل دخول الشركات والمنتجات الجديدة إلى السوق. (Arrow & Stigler, 1994)

وتندرج عمالة التسويق والإعلام والدعاية ضمن قطاع التجارة بشكل عام. وفي عام (2012)، بلغت حسابات التسويق في الولايات المتحدة إلى حوالي 2.5% من الناتج القومي الإجمالي البالغ \$14 trillion. وتساهم الدعاية والإعلام بشكل كبير في التأثير على قرارات الإنفاق عند المستهلكين الأمريكيين، الذين ينفقوا سنوياً حوالي \$9 تريليون على السلع والخدمات. (Saylor Academy, 2012)

وفي عام 2007، لعبت الدعاية دوراً رئيسياً في خلق 18.2 مليون وظيفة من أصل 126.7 مليون وظيفة في الولايات المتحدة، ما يعادل 14% من الوظائف في السوق الأمريكي. ويقدر أنّ نفقات الدعاية تساهم بنسبة

16%-12% من عائدات القطاع الخاص. وتساهم الدعاية والإعلام في خلق أكثر من \$5.2 تريليون من المبيعات والنشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي سنوياً، ما يمثل خمس النشاط الاقتصادي الكلي للشعب الأمريكي الذي يعادل \$25.5 تريليون. ويحفّز التسويق أكثر من 21 مليون وظيفة، أي 15.2% من القوة العاملة الأمريكية. (IHS, 2007)

وتقدّر عوائد الدولار الأمريكي الواحد المنفق في الإعلان بثلاثة دولارات، وتصل إلى عشرين دولاراً. كما تجبر الطبيعة الفوضوية للسوق الرأسمالي التي تدفع الشركات للنمو والتنافس الدائم، على تبني استراتيجيات محدثة من التسويق والدعاية وإعلان والإنفاق في هذا القطاع لغرض الوصول للفئة المستهدفة من المستهلكين بسرعة وكفاءة. ويتوسّع اقتصاد التسويق، ليصل إلى قنوات الدعاية التي تعتمد على عوائد الإعلان لتغطية نفقاتها وتعظيم أرباحها. العديد من أشكال الإعلان تدعم خلق المحتوى، وإتاحة المحتوى بسعر منخفض أو مجاني. فعلى سبيل المثال فإنّ 75% من تكاليف الصحف والجراند، تغطيها الإعلانات، والباقي من سعر بيع الجريدة. وكذلك محطات التلفزة والإذاعة، حيث يحصل الناس منها على المتعة والأخبار والمعلومات والموسيقى والترفيه، وفي نفس الوقت يحصل المعلنون على جمهور. وبشكل عام يساهم الطلب الذي يحفّزه التسويق في توسيع الاقتصاد. (Pattis, 2004)

وتشكل صناعة الدعاية والإعلان داعماً أساسياً للفنون، حيث يحتاج المعلنون إلى الموسيقى والممثلين التي تجلب الانتباه للعلامة التجارية. وعليه تعمل الشركات على تمويل وكالات الإعلان التي تتعاقد مع الفنانين لإنتاج أعمال فنية دعائية. (Daniels, 2007)

ويلعب التسويق دوراً رئيسياً في دورة الأعمال. ويتغيّر شكل التسويق ومركز اهتمامه مع تأرجح الاقتصاد بين الازدهار والركود. ففي فترات الركود تركز الإعلانات على الأسعار، وفي حال حاولت بعض الشركات خفض نفقاتها على التسويق بسبب الركود، تحاول شركات أخرى استغلال هذه الفرصة لتعزيز نفقاتها على التسويق لتعظيم حصصها في السوق. كما يساهم التسويق في تحفيز نمو الاقتصاد إذ يشجّع الناس على الإنفاق، وبالتالي يحفّز نمو الشواغر ومعدل التوظيف والإنتاجية، لملاقاة ارتفاع الطلب الناتج عن التسويق.

(Saylor Academy, 2012)

ويرى البعض أنّ الإنفاق على التسويق، تماماً كالإنفاق على المعدادات والمنشآت، فهو شكل من أشكال الاستثمار الرأسمالي. (Arrow et all, 1990)

إذن فالتسويق كقطاع ينمو بتسارع وعمالته تتضاعف باستمرار، ويعتبر التسويق جزءاً من الاستثمار، وتقدّر عوائد الدولار الواحد المستثمر في التسويق في الولايات المتحدة بين ثلاث دولارات وعشرين دولار، بمعدل \$11.5.

عمالة التسويق وإنتاج انحراف السعر

تقترح الدراسة هنا، صنفاً من الأعمال البشرية في الإطار الرأسمالي لا ينطبق عليه التصنيف الماركسي الكلاسيكي للأعمال بين منتجة وغير منتجة. حيث نقدم هنا لصف من الأعمال التي لا تعتبر منتجة للقيمة

وفائض القيمة، كما أنها ليست من الأعمال غير المنتجة للقيمة والتي تتغذى على فائض القيمة المنتج في القطاع الإنتاجي. وتفترض الدراسة أنّ هذا الصنف من الأعمال ما كان ليظهر إلا تحت شرطين، نمو عمالة التسويق وحجم قطاع التسويق النسبي تحت شروط انفكاك العملة عن الذهب.

فقد كان الذهب في زمن ماركس سلعة وعملة نقدية في نفس الوقت، فهو معيار أو معادل لقيم السلع الأخرى، ومن قيمة الذهب التبادلية تحصل العملات الورقية على قيمتها، من حيث ارتباطها التاريخي بالذهب. إلا أنه في سبعينات القرن الماضي، وتحديداً عقب "صدمة نيكسون" انفك ارتباط العملة الورقية وخاصة الدولار عن الذهب، صارت قيمة الدولار تحدد بمجموعة لانهائية من العوامل المحلية والعالمية، والمضبوطة بعرض الدولار وإصداره من الفدرالي الأمريكي، هذا التغيير الجوهرى في علاقة العملة بالسلع وقيمتها الحقيقية، ساهم في تعزيز انحراف السعر عن القيمة.

ويدخل قطاع التسويق كلاعب أساسي في السوق والاقتصاد، ممارساً دوراً رئيسياً في تعزيز انحراف السعر عن السلعة، ورغم أنّ نشاطات التسويق الكبيرة حكراً على شركات الدعاية والإعلان والتسويق الكبيرة، التي تخضع العلاقات داخلها للعلاقات الرأسمالية بين أرباب العمل والعمال، إلا أنّ عمالة التسويق لا تساهم في إنتاج القيمة. (Harman, 2009)

وإذا كان قطاع التسويق يحصل على جزء من دخله من خلال امتصاص فائض القيمة، أي إعادة توزيع فائض القيمة في السوق القومي أو العالمي، فإنّ جزءاً آخر من دخله، يحصل عليه من الفرق الذي يساهم في خلقه بين قيمة السلع التبادلية وسعرها المقدر بالعملة في السوق. هذا الفرق بين السعر والقيمة يتضخم مع انفكاك العملة عن الذهب، أي انفكاك قيمة العملة السوقية عن قيمة الذهب كسلعة تتناسب مع قيم سلع أخرى موجودة في السوق. وحيث أنّ مداخل قطاع التسويق تتحصّل من جهتين: فائض القيمة المنتج في القطاعات الإنتاجية، والفرق بين السعر والقيمة الذي ينتجه التسويق؛ فإنّ الفرق بين السعر والقيمة لا يذهب حصراً لقطاع التسويق، بل يذهب جزء منه إلى القطاع الإنتاجي الذي استثمار أيضاً في نفقات التسويق، من خلال التعاقد مع أفراد أو شركات.

وبالتالي، فإنّ قطاع التسويق لا يساهم في إنتاج القيمة وفي نفس الوقت يحصل على جزء من مداخله من إعادة تدوير فائض القيمة، إلا أنّ جزءاً آخر من مداخله يأتي من خلال مساهمة هذا القطاع في إنتاج انحراف السعر عن القيمة، أي من دوره في تحديد السعر في السوق غالباً فوق القيمة. وهذا الجزء الأخير من دخل قطاع التسويق المتنامي سريعاً، لا يندرج تحت تصنيفات ماركس الكلاسيكية الثنائية للأعمال، بين عمل منتج للقيمة، وعمل يتغذى على القيمة المنتجة.

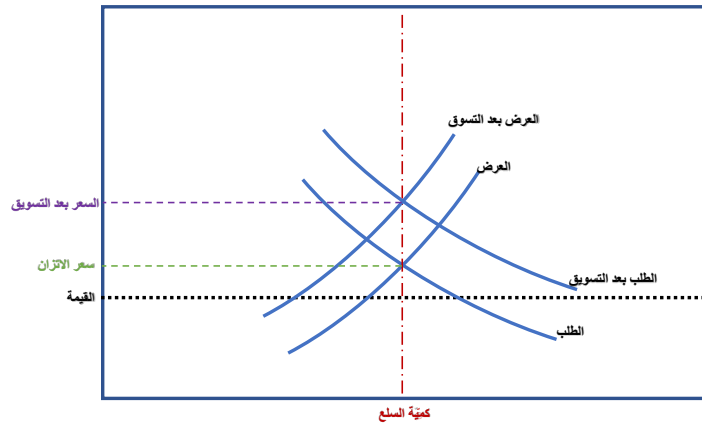
بالإمكان ارجاع عدم وجود مساهمة حقيقية من ماركس في تحليل قطاع التسويق، إلى الانخفاض النسبي الكبير في كتلة قطاع التسويق نسبة إلى باقي القطاعات زمن ماركس. إلا أنّ النظام الرأسمالي بهذا الصدد، قد تطوّر في مجالين على الأقل:

- نمو كتلة عمالة التسويق نسبة إلى باقي القطاعات.
- انفكاك العملة عن قيم السلع، أي انفكاك الدولار عن الذهب تحديداً.

وبناءً على هذين التطورين الأساسيين في طبيعة وديناميكيات النظام الرأسمالي، تتبع ضرورة تطوير التحليل والتفسير الماركسي للرأسمالية كما عرضنا هنا.

وتقترح الدراسة أنّ مداخل قطاع التسويق، تتناسب طردياً مع قدرتها على رفع السعر فوق القيمة. ذلك أنّ الرأسمال الإنتاجي يسعى من خلال استثماره في التسويق إلى تعظيم أرباحه، وإذا كانت تكلفة التسويق أعلى من فرق العوائد الراجع من الاستثمار فيه، سيكف القطاع الإنتاجي عن الاستثمار فيه. ونقترح أنّ جزءاً من عوائد التسويق ناتج عن دور التسويق في رفع السعر السوقي للسلعة، وبالتالي ناتج عن تعظيم انحراف السعر السوقي عن القيمة (التي تحدد بكم العمل المبذول في إنتاجها)، وأنّ الربح الناتج عن دور التسويق في تعظيم السعر السوقي فوق القيمة يتقاسمه الرأسمال الإنتاجي والرأسمال التسويقي، حيث يتربّح الرأسمال الإنتاجي من ارتفاع السعر، ويدفع جزءاً من هذا الربح إلى رأس مال التسويق.

نقترح (الشكل، 3) الذي يمثل منحنى العرض والطلب في حالة ثبات الكميات المنتجة لغرض توضيح مقترحنا هنا. ويمكن ملاحظة أنّ السعر السوقي عادةً يتأرجح وينحرف عن القيمة، كما يعرض الشكل لدور التسويق في تعظيم انحراف السعر عن القيمة ما يساهم في خلق فقاعة الأسعار.



الشكل 3: منحنى يعيّن عن أثر حملات التسويق على السعر في السوق.

من ناحية رياضية

تقترح الدراسة أنّه في بافتراض ثبات كمية السلع المعروضة، فإنّ سعر السلعة ينحرف عن قيمتها مرّتين.

الأولى- الانحراف السوقي

ناتج عن انحراف السعر عن القيمة بسبب طبيعة السوق الرأسمالية الفوضوية والحرّة، وخضوع السعر لقوانين العرض والطلب، كما شرح ذلك ماركس في نظريته عن السعر. فالسعر دائماً ينحرف عن القيمة، ولنسمي هذا الانحراف: الانحراف السوقي.

الثانية- الانحراف التسويقي

ناتج عن انحراف السعر فوق الانحراف السوقي، أي فوق سعر الاتزان، بسبب دور التسويق والحملات الدعائية في ذلك، وسنسمي هذا الانحراف: الانحراف التسويقي.

يساهم التسويق في تعظيم حرف السعر عن القيمة، ويمكن تقدير مساهمته كمياً من خلال المعادلة التالية:
الانحراف التسويقي = السعر بعد التسويق - سعر الاتزان.
وقيمة الانحراف التسويقي، أي الفرق في السعر الذي يضيفه التسويق لسعر السلعة السوقية، تنوزع على قسمين:

- الرأسمال الإنتاجي الذي أنتج السلعة مما يزيد من معدّل ربحه.
 - الرأسمال التسويقي أو شركة التسويق التي تحصل على مداخيلها من الفرق الذي ساهمت في إنتاجه.
- وقيمة الانحراف التسويقي، هي القيمة التي ينتجها قطاع التسويق، وهذه القيمة لا يمكن قراءتها وفهمها من خلال نظرية القيمة الماركسية، ذلك أنّ الجهد البشري المبذول في قطاع التسويق يضيف للسعر ولا يضيف للقيمة الحقيقية للسلعة المقدّرة بكم العمل البشري المبذول والمتجسّد فيها.
- كما أنّ نمو قطاع التسويق يساهم في تعظيم انحراف السعر عن القيمة، وبالتالي خفض القدرات الشرائية للأفراد، وتعميق أزمة فيض الإنتاج، وخلق فقاعات السعر.
- ونفترح دمج هذه المساهمة في التفسير الماركسي للرأسمالية المعاصرة، كضرورة لفهم أزماتها وتحديد الأزمات العالمية 2008. وهذا ما سنحاول توضيحه بشمول أوسع في الفصل الأخير للدراسة.

4.2.2 المساهمة الثانية: عمالة الأسهم وإنتاج انحراف قيم الأسهم

تدعي هذه الدراسة أنّ نمو الرأسمال المالي وسوق الأسهم والسلع المالية في ظل انفكاك العملة وخاصة الدولار عن الذهب وبالتالي انفكاك قيمة العملة عن قيمة السلع، ساهم بشكل أساسي في خلق قوانين موضوعية جديدة تنظم حركة ونمو وأزمات النظام الرأسمالي، وتؤثر عليها بنويّاً.

وتحت شروط نمو الرأسمالية وانفكاك قيمة العملة عن قيمة السلع:

- تكتسب سوق البورصة استقلالاً أعلى عن السوق الحقيقي وتكتسب قوانينها الخاصة.
- تكتسب قيم الأسهم استقلالاً أعلى عن قيمة العملة وعن قيمة السلع وعن قيم الأصول وتكتسب قوانينها الخاصة التي تحكم قيمتها في السوق.

من المهم ذكره أنّ نظام الأسهم لا ينحصر في قطاع واحد دون الآخر، فمعظم الشركات الكبيرة في العالم، الصناعية والمالية والخدماتية، تستخدم نظام الأسهم. وقوانين قيمة الأسهم لشركة إنتاجية تختلف عن تلك التي تخص شركة مالية. ومع نمو نظام الأسهم واستقلاله تنشأ عمليات تعظيم قيمة الأسهم التي تهدف إلى رفع قيمة الأسهم بأسرع وقت ممكن. (Rappaport, 1986)

ويعتبر ظهور كتاب "تعظيم قيمة السهم: معيار قيادة الشركات" لألفريد رابابورت، عام 1986، أساساً لنشوء نظرية وممارسة تعظيم قيمة السهم، "Shareholder- Value"، التي تقيّم المؤسسة وإدارتها بمعيار قيمة أسهم الشركة ومعدلات نمو أسعارها، وبالتالي يتحوّل هدف الشركات من تحقيق الربح من خلال تعظيم

امتصاص فائض القيمة، إلى النجاح التنافسي في البورصة، عبر مبدأ واحد: رفع قيمة أسهم الشركة بأسرع معدل ممكن. (Rappaport, 1986)

يتيح عصر الرأسمال المالي والبورصات والمشتقات والخيارات للشركات ذات الأصول الرأسمالية العينية البسيطة الاستحواذ على شركات كبرى من خلال سياسة تعظيم قيمة مجموع الأسهم فوق قيمة مجموع أسهم الشركة الهدف، ما يخوّل الشركة الأولى شراء الشركة الثانية. فقد غدا النجاح في لعبة التنافس حليف الشركات القادرة على رفع قيمة أسهمها في البورصة لدرجة تكفي لشراء شركات أخرى. ومعروف أنّ قيمة السهم ليست مرتبطة بالضرورة بقيم الأصول أو معدلات العوائد الفعلية، فقيمة السهم في البورصة تحددها عوامل مختلفة ومتعددة تلعب فيها التوقعات دوراً أهم بكثير من دور قيمة الأصول.

وقد سجّل التاريخ في الشهر الأوّل من العام الأوّل من الألفية الثالثة، أوّل عملية استحواذ -أكبر عملية عرفها التاريخ لحينه- لشركة من الاقتصاد الجديد الناشط في مجالات الإنترنت والعالم الرقمي، على شركة من الاقتصاد التقليدي، حين استحوت شركة "AOL" الناشطة في مجال الانترنت، وهي شركة فنيّة عمرها 15 عاماً، وصغيرة لا تشغّل إلا بضعة آلاف، على شركة "Time Warner" وهي واحدة من أباطرة الإعلام في العالم، عمرها يمتد لعقود وتشغّل حوالي 82 ألفاً، بعائدات تعادل ستة أضعاف عائدات الشركة المستحوذة. لم تضطر الشركة المستحوذة دفع سعر الشراء بقيمة 162 مليار دولار نقداً، ولم تقترضه من أحد المصارف، فقد تمت عملية الشراء من خلال شكل نقدي جديد، من خلال نظام جديد للبيع والشراء، وهو نظام الأسهم القابل للتلاعب والتضخيم. كانت هذه العملية بمثابة إعلان عالمي عن ظهور أشكال جديدة من النقد والتبادل.

(شيفر، 2010)

وتمتلك الأسهم طبيعة مزدوجة، فهي من جهة سلعة مالية معروضة للتداول، ومن جهة ثانية تمثّل شكل جديد لنقود تملك القدرة على الشراء. إلا أنّ سعر السهم يعبر عنه بالعملة (مثل الدولار أو اليورو) وتحدد قيمته التبادلية في جهتين، الأولى هي سعره وما يعادله من أسعار السلع والبضائع والخدمات والنقود في السوق، والثانية هي قيمته نسبة للأسهم الأخرى. وكما أسلفنا فأسعار السلع والخدمات تتحرف بشكل عام عن قيمتها، للأسباب التالية:

- الفرق بين القيمة والسعر السوقي.
- الفرق بين السعر السوقي والسعر التسويقي.
- انفكاك العملة عن السلع.

كذلك أسعار الأسهم تتحرف عن أسعار الأصول المرتبطة بها للأسباب التالية:

- سعر السهم يعبر عنه بالعملة، وهذه العملة منفصلة عن السلع، وبالتالي سعر السهم منفصل عن الأصول.

- قيمة السهم في شركة إنتاجية أو خدمية غير مرتبط بواقع هذه الشركة الاقتصادي، من حيث معدل الربح والخسارة ومعدل إنتاج فائض القيمة وقدرتها التنافسية في السوق ومعدل عوائدها السنوي، بقدر ما هو مرتبط بعوامل أخرى لا تنتمي لعالم الاقتصاد الحقيقي.
- كثير من الأسهم ترتفع أسعارها بناءً على توقع ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو بناءً على توقع ارتفاع عوائد الشركة في المستقبل، في انفصال عن واقع العائدات الراهنة للشركة ومستوى ربحها.
- مجموع أسعار أسهم الشركة غير مرتبط بقيم الأصول، أي بسعر الرأسمال الثابت المستثمر في الشركة. وهذا كان واضحاً مثلاً في مثال استحواذ شركة "AOL" على شركة "Warner Brothers"، فالأولى أصغر من الثانية من حيث قيم الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير والعوائد ومعدل الربح، ولكنها كانت أقوى من الثانية من حيث قيم الأسهم.

وحيث أنّ السهم يعبر عنه بلغة العملة، فهو لذلك يعتبر أحد العوامل التي تؤثر على قيمة العملة وقوتها التبادلية، ومن حيث أنّ العملة هي التعبير الرمزي عن سعر السلع والخدمات أيضاً، يمكن القول أنّ قيم الأسهم في أسواق البورصة تؤثر بشكل كبير على السعر الحقيقي للسلع والخدمات في السوق.

بالتالي لا يخضع سوق الأسهم لقوانين القيمة وفائض القيمة كما صاغها ماركس، من حيث أنّها منفصلة بشكل عام عن الاقتصاد الحقيقي ومعاييره ومحدداته، وتخضع لقوانين أخرى تنظم وتحدد قيم السهم وقوته. وكان "فريدريك إنجلز" قد تلمس هذا الواقع الجديد في نهايات القرن التاسع عشر، إذ يقول: "يحاول رجال البورصة تفسير جميع الظواهر بأزمات سوق النقود التي كانت هي نفسها مجرد دلائل أو مؤشرات. وكان المقصود آنذاك إنكار منشأ الأزمات الصناعية من فائض الإنتاج المؤقت إنكاراً تاماً. إلا أنّ هناك واقعاً لا مراء فيه، هو أنّه يمكن أن يكون لسوق النقود أيضاً أزماتها الخاصة التي لا تضطلع فيها المخالفات المباشرة للإنتاج الصناعي إلا بدور ثانويّ تابع أو حتى لا تضطلع بأي دور." (إنجلز، 1980، ص: 9-10).

ويضيف: "إنّ وسائل الإنتاج هذه تكتسب طابعاً مزدوجاً: فإنّ عملها يجب أن يتكيف تارة لمصالح الإنتاج المباشر (أي الاقتصاد الحقيقي)، وطوراً لمطالب المساهمين (حاملي الأسهم) لأنّهم هم أصحاب المصارف. وفي بعض القطاعات، يصبح كل عملها رهن بعمليات البورصة، التي يمارسها رجال البورصة الكبار. وهي عمليات غريبة تماماً عن نشاط القطاع الإنتاجي نفسه، وعن مصالحه بوصفه عملية إنتاجية." (إنجلز، 1980، ص: 11-12).

ويصف إنجلز نمو نمط جديد من العمل: "فالناس المعدون لغرض العمل في البورصة وتجارة المال، يشكلون فرعاً جديداً من فروع تقسيم العمل داخل المجتمع، وتظهر عندهم بالتالي مصالح خاصة أيضاً حيال الذين عهدوا إليهم بهذه الوظائف، ويصبحون مستقلين حيالهم.

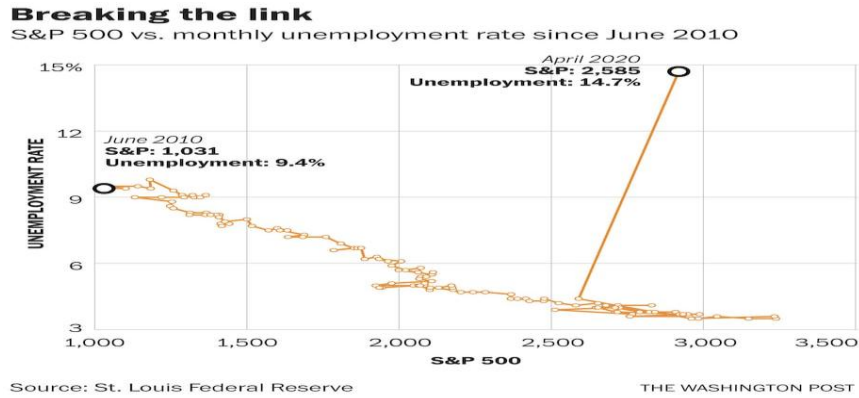
صحيح أنّه يجب على القوة المستقلة الجديدة (قطاع تجارة المال والبورصة والسندات) أن تتبع كلياً وتاماً من حركة الإنتاج، ولكنها تؤثر بدورها تأثيراً مقابلاً في ظروف ومجرى الإنتاج بحكم الاستقلال النسبي الملازم لها، أو بالأصح، الذي نالته ذات مرة وتطور تدريجياً أكثر فأكثر. وهذا إنّما هو تفاعل قوتين مختلفتين: من جهة الحركة الاقتصادية، ومن جهة أخرى القوة السياسية الجديدة (قوة البورصة وأسواق

المال) التي تسعى وراء أكثر ما يمكن من الاستقلال، والتي بحكم وضعها موضع التطبيق، تكتسب كذلك حركة خاصة بها." (إنجلس، 1980، ص: 11-12).

ويمكن الاستنتاج من كلام إنجلس، ما يلي:

- حركة وأزمات سوق النقود والبورصة ترتبط بحركة وأزمات الاقتصاد الحقيقي، إلا أنها تملك أيضاً حركتها وأزماتها وقوانينها الخاصة، والتي يكون أثر القطاع الإنتاجي فيها ثانوي أو معدوم.
- تتحكم أسواق النقود بالمصالح الإنتاجية للشركة والمصالح الربحية لأصحاب الأسهم، وليس بالضرورة أن تتفق مصالح هاتين الفئتين.
- في بعض القطاعات الأكثر تقدماً، ترتفع حركة المنشأة بالكامل لممارسات اللاعبين الكبار في سوق البورصة، وهي عمليات غريبة كلياً عن القطاع الإنتاجي.
- تطوّر تقسيم العمل وظهور عمالة جديدة، هي العمالة المشتغلة في البورصة.
- يظهر صراع سياسي وتنازع مصالح بين القوة الجديد الممثلة بمصالح تجار المال والسندات ورجال البورصة، ومصالح رجال الصناعة. ويحاول رجال البورصة انتزاع استقلالاً أعلى ما يمكن عن القطاع الإنتاجي.

وتأتي المعطيات الإمبريقية للتأكيد على عمق انفصال حركة سوق الأسهم عن المؤشرات الاقتصادية. حيث يعرض مثلاً (الشكل، 4) لمعدل البطالة في الولايات المتحدة على المحور العمودي، وعلى المحور الأفقي يعرض مؤشر "S&P 500"، الذي يقيس أداء 500 شركة في الولايات المتحدة. ونلاحظ مثلاً في شهر نيسان 2020، الانفصال التام بين قيم المؤشر وقيم معدلات البطالة، فرغم ارتفاع المؤشر، إلا أن معدل البطالة ارتفع أيضاً. (Ingraham, 2020).



الشكل 4: منحني بياني يصف علاقة معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية مع قراءات

مؤشر "S&P 500" في الفترة الواقعة بين شهر حزيران، 2010 وشهر نيسان، 2020.

Ingraham, Christopher. May, 9, 2020. One chart shows how the stock market is completely decoupled from the labor market. The Washington Post.

<https://www.washingtonpost.com/business/2020/05/09/one-chart-shows-how-stock-market-is-completely-decoupled-labor-market/>. Last visit: 23, Aug, 2020 @ 11:15.

كما نجد براهين أخرى على الانفصال بين الاقتصاد وسوق الأسهم من خلال التقارير الصادرة عن مراسلي الأسواق الماليّة، فبعد أن يؤكد "مايلز أدلاند"، على المقولة الموروثة الشائعة في الولايات المتحدة: "سوق الأسهم ليس الاقتصاد." يعرض للتعارض بين انخفاض معدلات البطالة عام 2018 والذي تزامن مع تراجع مؤشرات أسواق الأسهم خاصّة مؤشر "S&P500". (Udland, 2019)

وهذا ما تؤكده "إميلي مكورمك"، إذ تستنتج من خلال مراجعتها للمؤشرات الاقتصادية والماليّة لعام 2018، أن سوق العمالة شهد تحسّناً ملحوظاً بالنسبة لمعدلات التشغيل وقيم الودائع التي يودعها العمّال، رغم تزامنه مع تراجع مؤشرات سوق البورصة لنفس العام، ناهيك عن التوتر الذي شهدته التجارة وتقليص السياسات الماليّة الذي اتبعته الحكومة. (McCormick, 2019)

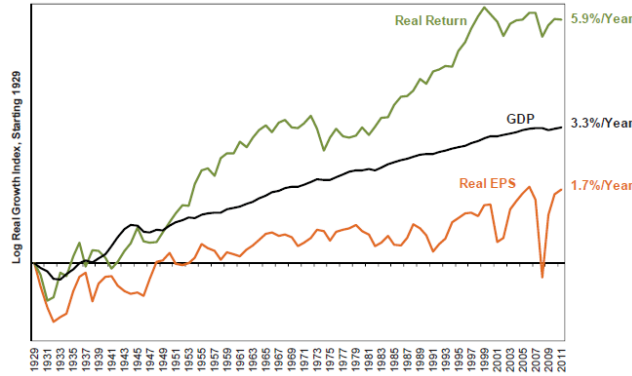
كما أنّ علاقة مجموع قيم الأسهم في أسواق البورصة والمال مع قيم مجموع الناتج المحليّ الإجماليّ أو الناتج القوميّ الإجماليّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة تشهد اضطرابات دائمة. يعرض (الشكل، 6) للعلاقة بين قيم الأسهم الأمريكيّة وقيم الناتج المحليّ الإجماليّ في الفترة (1996-2012)، مركزاً على أنّ ارتفاع مجموع قيم الأسهم فوق مجموع قيم الناتج المحليّ الإجماليّ عادةً ما يسبق الأزمات. وهذا يظهر في المؤشرات قبيل أزمة "dot com" عام 2000، والمؤشرات قبيل الأزمة العالميّة عام 2008.



الشكل 5: مجموع قيم الأسهم الأمريكيّة مقابل مجموع الناتج المحليّ الإجماليّ الأمريكيّ في الفترة (1996-2012).

The investor. April, 18, 2013. The stock market capitalization to GNP or GDP ratio. Retrieved from: <https://monevator.com/the-stock-market-capitalisation-to-gnp-gdp-ratio/>. Last visit: 26 Dec, 2020. @ 12:34.

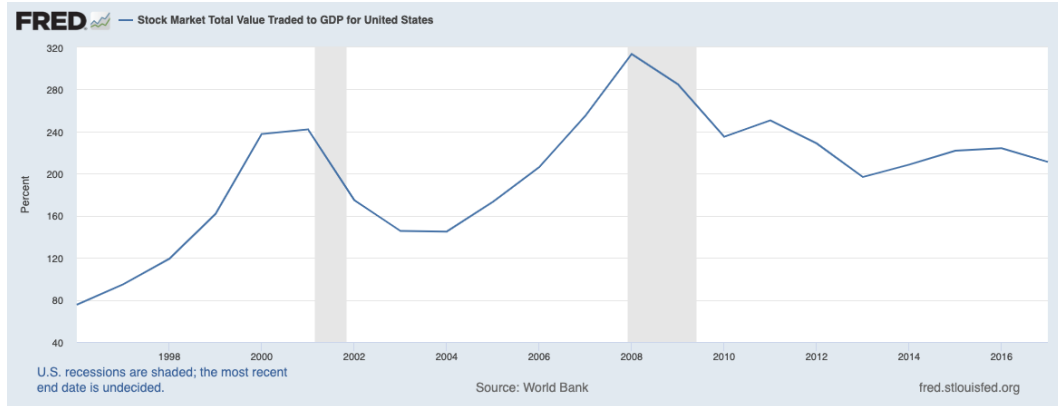
وعلى نطاق زمني أوسع، يعرض (الشكل، 6) للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، والعائد الحقيقي، والعائد عن كل سهم، في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929-2011)، أي تقريباً منذ الكساد العظيم إلى بعيد الأزمة العالمية 2008.



الشكل 6: العلاقة بين العوائد الحقيقية وإجمالي الناتج المحلي والعوائد لكل سهم، في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929-2011)

Inker, Ben. Aug, 2012. Reports of the death of equities have been greatly exaggerated: explaining equity returns. GMO. Retrieved from: https://www.rfgroup.com/upimages/Documents/gmo-death-of-equities-not-so-fast_1526912626.pdf. Last visit: 26, Dec, 2020. @ 12:43.

ويظهر (الشكل، 7) نسبة القيمة الكلية لسوق الأسهم المتداولة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1998-2016). ويظهر من الشكل أنّ هذه النسبة في ارتفاع متزايد مع الزمن في الفترة المحددة، وأنها تصل إلى الذروة قبيل الأزمات.



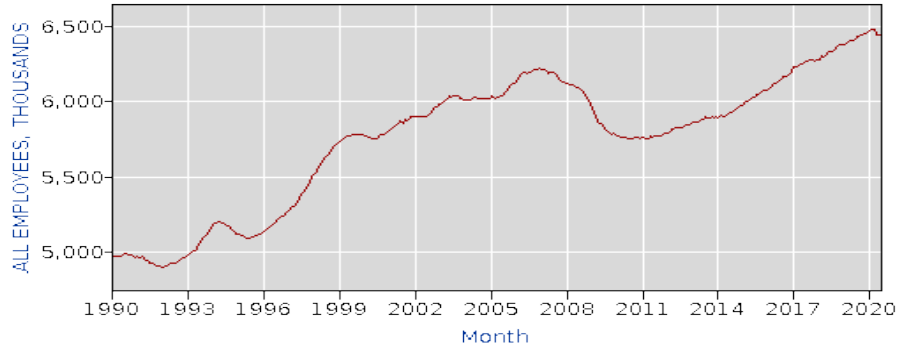
الشكل 7: نسبة مجمل قيم الأسهم المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1998-2016).

Federal Reserve Bank of St. Louis. Retrieved from: <https://fred.stlouisfed.org/series/DDDM02USA156NWDB>. Last visit: 26, Dec, 2020. @ 12:50.

هذه المعطيات والمؤشرات الإمبريقية تبرز عمق انفصال قيم الأسهم المتداولة نسبة إلى قيم إجمالي الناتج المحلي، كما تبرز أنه عند مستوى معين من انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية، تنفجر الأزمات. وفي نفس الوقت الذي تتزايد فيه مع الزمن قيم الأسهم السوقية المتداولة، القيم المطلقة والقيم النسبية، تتزايد معدلات العاملين في قطاعات المال نسبة للعاملين في القطاعات الصناعية والإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

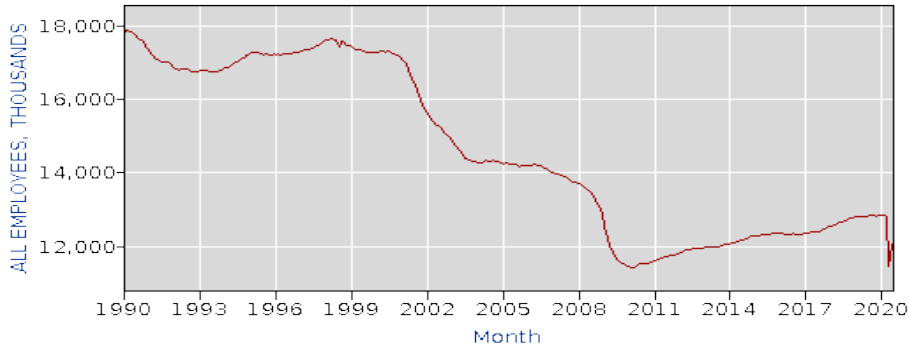
ويظهر الرسم البياني في (الشكل، 8) الميل العام للارتفاع المستمر في أعداد العاملين في قطاعات المال والتأمين في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ 1990 حتى اللحظة. بحسب مركز إحصاءات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية. (BLS, 2020, f)

بينما يظهر (الشكل، 9) الانخفاض المستمر في أعداد المشتغلين في التصنيع في الولايات منذ عام 1990 إلى عام 2020. (BLS, 2020, m)



الشكل 8: تغيّر أعداد العاملين في قطاعات المال والتأمين في الولايات المتحدة الأمريكية مع الزمن. في الفترة (1990- 2020).

BLS - m: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)- **Series Title:** All employees, thousands, manufacturing, seasonally adjusted. Year 1990-2020. <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.



الشكل 9: تغيير أعداد العمال في قطاعات الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. في الفترة (1990- 2020).

BLS - f: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, *Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)- Series Title: All employees, thousands, financial activities, seasonally adjusted. Year: 1990-2020.* <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.

استنتاج

نستنتج من ذلك أنه ومع تطوّر الرأسمالية يزداد تقسيم العمل في القطاع المالي وأسواق الأسهم وتزداد أعداد العاملين فيها. وكذلك يزداد الانحراف بين مجموع قيم الأسهم السوقية ومجموع إجمالي الناتج المحلي أو القومي. وإذا ما حاولنا قراءة المؤشرات بصورة شمولية إجمالية، نستنتج وجود علاقة بين نمو معدل العاملين في قطاعات المال والأسهم ونمو معدل انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية، وبالتالي نمو انفصال أسواق المال والأسهم عن مؤشرات الاقتصاد الحقيقي. فإذا ما كان الهدف الأساس لجهود العاملين في أسواق الأسهم هو تعظيم أرباح اللاعبين عبر تعظيم قيم الأسهم، وأخذاً بعين الاعتبار العوامل التالية:

- مستوى الانفصال المتزايد لسوق الأسهم عن الاقتصاد الحقيقي.
- مستوى الانفكاك المتزايد للعملة عن السلع.
- مستوى الانفكاك المتزايد لقيم الأسهم عن العوائد الحقيقية.

فإنّ الدراسة تقترح أنّ قطاع العاملين في الأسهم، تحديداً في تعظيم قيم الأسهم، يعمل أساساً في تعظيم انحراف قيم الأسهم عن مؤشرات الاقتصاد الجزئي الحقيقية وقيم الأصول والعوائد الربحية الحقيقية.

وتقترح أنّ العمل في سوق الأسهم، لا يندرج ضمن تصنيف ماركس الكلاسيكي للعمل كعمل منتج للقيمة وعمل غير منتج للقيمة يتغذى على فائض القيمة الذي ينتجه العمل. حيث تساهم عمالة سوق الأسهم في تعظيم قيمة السهم، أي تعظيم انحراف قيمة السهم عن المؤشرات الحقيقية للشركة الأصل، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة مالكي الأسهم وأرباحهم دون المساهمة في تعظيم القيم الحقيقية المنتجة في الاقتصاد، ودون

اللجوء إلى التغدّي على فائض القيمة المنتج في الاقتصاد الحقيقي. حيث تعتمد أرباحهم في كثير من الأحيان على حجم فقاعة الأسهم التي يعملوا هم أنفسهم على خلقها. ونقترح أنّ العمل البشري المبذول لغرض تعظيم قيمة السهم فوق قيمة الأصول، وهو عمل خاضع بشكل عام للعلاقة الرأسمالية بين مالك الشركة وموظفيه، وهو عمل في جزء منه منتج لتعظيم قيمة الأسهم، حيث أنّ قيمة السهم لا ترتبط بقيم السلع والأصول الحقيقية، كما أنّها تنفصل عن القيم والمؤشرات في الاقتصاد الحقيقي، ولكنّها في نفس الوقت تملك قيمة قادرة على التبادل والبيع والشراء وهذه القيمة ليست حقيقية بل افتراضية.

وأخذاً بعين الاعتبار تلك المؤشرات والمعطيات الإمبريقية التي تربط بين ازدياد انحراف قيم الأسهم عن قيم إجمالي الناتج المحلي وعلاقتها بالأزمات، خاصة أزمة 2000، وأزمة 2008. فإننا نقترح أنّ قطاع تعظيم قيم الأسهم هو قطاع بشكل عام وأساسي يشاغل في إنتاج فقاعات الأسهم.

4.2.3 المساهمة الثالثة: العمل المنتج للقيمة الافتراضية

بتوظيف المنطق القياسي، وبسحب التحليل الذي قدمناه في ما يتعلّق بقطاع الأسهم وإنتاج انحراف قيم الأسهم وتعظيمها، يمكن النظر إلى أشكال العمل المشتغلة في قطاع المشتقات، في إنتاجها وتحليلها وتداولها، فهذه الأعمال، الخاضعة للعلاقة الرأسمالية بين مالك للشركة والمشتغلين لديه، تهدف بشكل أساسي إلى تعظيم الأرباح، وحيث أنّ قيمة المشتقات مشتقة من قيمة أوراق مالية وأصول وسلع أخرى، وفي نفس الوقت لا تمثّل انعكاساً مطابقاً لقيم الأسس المشتقة منها، فإنّ الأعمال المبذولة في قطاع المشتقات تهدف بشكل أساسي إلى تعظيم انحراف قيم المشتقات عن قيم أسسها في القطاع المالي أو أسسها في القطاع الاقتصادي.

ونرى أنّ العمل المبذول في تعظيم قيمة المشتقة، هو عمل غير منتج للقيمة وفائض القيمة بمفهوم ماركس، أي أنّه عمل غير منتج لقيم حقيقية، بل هو عمل منتج لقيم افتراضية، وتحديدًا منتج لانحراف القيم الافتراضية عن الحقيقية.

كما أنّ المشتقات المشتقة من قيم الأسهم، تضاعف من انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية، وتخلق فقاعة قيم افتراضية فوق فقاعة الأسهم. فهذا القطاع ينتج فقاعة فوق فقاعة، أو فقاعة تربيع.

4.2.4 المساهمة الرابعة: إنتاج التوقع

حيث أنّ قيم الأسهم والمشتقات الحالية، تعتمد إلى حد كبير على القيم المتوقعة في المستقبل، وحيث أننا نعيش في عصر سطوة الإعلام، في عصر تصنيع وإنتاج وفبركة الحقائق وعولمة الكذب والإشاعات، نقترح ادراج أعمال صناعة التوقعات من خلال وسائل الدعاية والإعلام والصحافة وغيرها، ضمن الأعمال المنتجة لتعظيم قيم الأسهم أو المنتجة للقيمة الافتراضية، أي الأعمال المنتجة لانحراف الأسهم والمشتقات عن القيم الحقيقية.

وحيث أنّ معظم الأدبيّات الماركسيّة لم تعنى بشكل خاص في دراسة وتحليل التوقعات ونظريّاتها ودورها في صناعة القيم الافتراضيّة وأثرها القوي في السوق والاقتصاد، ناهيك من تحليل قطاع إنتاج التوقعات وصناعتها لغرض الوصول إلى نظريّة القيمة المرتبطة به، نولي هذا الفصل المزيد من الأهميّة والتوسّع والتفصيل.

مدخل لعلم وفن التوقعات

يرى نبيل الجنابي (2017) أنّ التوقعات هي وجهات نظر أو آراء صنّاع القرار حول مستقبل المتغيّرات الاقتصادية مثل الأسعار والدخول والضرائب.

ترتبط نظريّات ونماذج التوقعات بشكل مباشر بمستوى إتاحة المعلومات ودقتها وعلاقة التوقّع والمعلومات بعمليات صنع القرار. فالتوقعات تلعب دوراً مهماً في التأثير على مسارات المتغيّرات التي يشوبها مستويات مختلفة من اللابقيين في المستقبل، وعليه يستند القرار الآن فيم يتعلّق بالمستقبل بمستويات مختلفة من التوقع. التوقع هو استشراف المستقبل، والمستقبل في الغيب، فهو لا يقيني بالنسبة لصاحب القرار، واللابقيين لا يمكن قياسه أو احتساب احتماليّاته، فهو من جهة ظاهرة ذاتيّة غير موضوعيّة، ومن الجهة الثانية لا تتوافر معلومات كافية حوله. تعبّر نظريّات التوقعات عن دور العوامل الذاتيّة في التأثير على العلاقات الموضوعيّة، فالتوقع المتفائل لارتفاع سهم ما، يرافقه ارتفاع الطلب عليه، وبالتالي ارتفاع قيمه. القرار المستقبلي نفسه توقّع، ولكن القرار يحمل في طيّاته اعتبار التوقعات كعامل ولاعب في السوق. إذ يشير باكستير إلى أنّ التوقعات تمثّل قنوات تصل حد اليقين، وتعتبر المحدد الأساس للسلوك الاقتصادي. (Baxter, 1985)

فيم يعتقد كلّ من "بول سامويلسون" و"نورهاوس"، أنّ التوقعات أدوات تساعد على التنبؤ بالمتغيّرات في المستقبل، والتنبؤ له دور في تكييف القرار والسلوك وفقاً للأوضاع المتنبأ بها في المستقبل.

(سامويلسون ونورهاوس، 2001)

وتعود بدايات الإشارة إلى التوقعات ودورها في الربح وعمليات التبادل والتجارة، إلى تاريخ يسبق الرأسماليّة وعلم الاقتصاد الحديث. فقد أشار الفلاسفة الإغريق والبابليون إلى ذلك. وفي عام 1802، أشار هينري ثورتون، ضمنياً إلى التوقعات ودورها في التأثير على الظواهر الاقتصاديّة. أمّا المدرسة الميركانتليّة فقد طوّرت مفهوم الأرباح المتوقعة من التجارة، وتعاملت مع التوقعات المتفائلة كأحد عوامل تحفيز الاقتصاد. يتفق معهم الفيزيوقراط الذين رأوا أنّ المنفعة الشخصيّة محفّزاً أساسياً للاقتصاد، وبالتالي يذهب الفرد للاستثمار حين يتوقّع منفعة شخصيّة أو ربحاً متأتياً من ذلك. عند جون ستيوارت ميل ومارشال، ظهرت التوقعات للمرة الأولى كمتغيّر اقتصادي، حيث ظهرت صراحةً في كتاب جون ستيوارت ميل، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الذي نشر عام 1848. ورأى أنّ علاج الكساد ينبني على رفع الثقة بالاقتصاد وبناء التوقعات المتفائلة. أعاد مارشال التأكيد على أطروحة ميل في كتابه، مبادئ علم الاقتصاد، الذي نشره عام 1890، وأضاف أنّ غياب الثقة يسبب الكساد. واقترح في كتابه: "النقود والتجارة والائتمان"، الذي

نشره عام 1925، أنّ توقع الربح وتوقع تغيير قيمة النقد، يؤثران على كمية النقود ومعدلات الفائدة. (الجنابي، 2017)

وأكدت المدرسة السويدية على الاعتمادية الكبيرة لقرارات اللاعبين الاقتصاديين على التوقعات، فالتوقعات من الأسعار والطلب والفوائد والتكاليف هي التي تحدد وترسم الخطط المستقبلية للمستثمرين. وطوّروا مفهوم فجوة التوقعات، بين القيمة المتوقعة للطلب الكلي والقيمة المتوقعة للعرض الكلي. (الجنابي، 2017) يعتبر "جون مايرد كينز" من أوائل من قدموا نموذجاً اقتصادياً يتعاطى مع التوقعات. واعتمد نمودجه على نظرة ساكنة للتوقعات، وتعامل معها كمعطى جاهز من الخارج، أو عامل خارجي "exogenous". ورفض المبالغة في قدرة التوقعات على تمثيل الواقع الحقيقي، أي قدرتها على التوقع الحقيقي، مؤكداً على سمة اللابقيين التي تشوب المستقبل وتحيط به، وأنّ المعلومات المتاحة للأفراد واللاعبين محدودة.

(الجنابي، 2017)

ويشير كينز إلى دور البيئة الثقافية والاجتماعية والتقاليد والسايكولوجيا السلوكية في تشكيل ورسم التوقعات. ثمّ طوّر فكرة موجات التفاؤل والتشاؤم وربطها بالتوقعات. مقترباً بهذا من تفسيرات الاقتصاديين النفسيين والسلوكيين، الذين طرحوا أنّ التوقعات النفسية والاجتماعية تتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية، وأنّ التوقعات المتفائلة تدعم الأنشطة الاقتصادية، فيم تساهم التوقعات المتشائمة في تراجع المؤشرات الاقتصادية. (الجنابي، 2017؛ Keynes, 1921)

وأشار "هيكس" إلى أنّ التوازن الوقتي محكوم بالتوقعات، وحدد أثر السعر الفعلي على توقعات الأسعار. وميّز بين أسعار الماضي على أنها بيانات معطاة، وتوقعات أسعار المستقبل، التي لا يمكن التعامل معها على أنها معطاة. وحاجج بإمكانية تقدير ومعالجة التوقعات بالاستناد على الخبرة الفعلية المستمدة من تجارب ماضية.

وطوّر مفهوم مرونة التوقعات التي تعبر عن الارتفاع النسبي في الأسعار المستقبلية المتوقعة إلى الارتفاع النسبي في الأسعار الحالية. (Hicks, 1946)

أمّا نظريات التوقعات المشتقة من نموذج السوق الكفؤ، فافتترضت امتلاك جميع اللاعبين في السوق نفس التوقعات المبنية على نفس المعلومات، وعليه فإنّ الإتاحة المثالية والكاملة للمعلومات، لا بدّ وأن تؤدي إلى انسجام كامل في التوقعات وبالتالي في القرارات الاقتصادية. وتتوزع التوقعات الخاطئة توزيعاً طبيعياً على جانبي التوقعات السليمة، ولا تؤثر التوقعات الخاطئة على الأسعار في السوق. أمّا في حال كان لمجموعة كبيرة من اللاعبين توقعات خاطئة، فإنّ الخبراء الحاصلين على معلومات كاملة، سينشطون كمعادلين وموازنين، بحيث يساهموا في إعادة أسعار الأصول السوقية لأسعارها الأساس. (الجنابي، 2017)

تحتاج النظرية السلوكية في معرض نقدها للنظرية النيوكلاسيكية بصدد عامل المعلومات، أنّ القرارات المالية التي يتخذها المدراء وأصحاب الأصول والشركات الضخمة وغيرهم من صنّاع القرار، تتباين بتباين الإطار المفاهيمي والنظري المرجعي والنماذج الاقتصادية والمالية الموظفة، فحتى في حالة الإتاحة الكاملة للمعلومات، تتباين القرارات بتباين المناهج والنماذج. وي طرح المنهج السلوكي عامل آخر يعزز التباين في

القرارات في حالة الإتاحة المثلى للمعلومات، وهي الفترات الزمنية التي يستند عليها اللاعبون لاتخاذ القرار. ففي حال تساوي المعلومات المتوفرة، واعتماد نفس النموذج والإطار المفاهيمي عند لاعبين مختلفين، فإن اختلاف طول الفترة الزمنية المدروسة في النموذج يساهم في تباين القرار، حيث أن الفترات الزمنية القصيرة غير ممثلة بشكل عام لأنماط تغير الأسعار مثلاً. والعامل الثالث بحسب المنهج السلوكي لتعزيز التباين في القرارات، هو ميل بعض اللاعبين وصناع القرار، إلى الذاتية عوضاً عن التحليل العلمي، أي ميلهم إلى اتباع قرارات المستثمرين أصحاب الأصول الأكبر أو الخبرة الأعلى. (Shleifer, 2000)

طلت فرضية التوقعات العقلانية محصورة في نماذج الاقتصاد الجزئي، إلى أن قام جون موث عام 1961، بنقلها إلى نموذج الاقتصاد الكلي. تبلورت هذه النظرية وازدهرت في سبعينات القرن الماضي، إذ تزايدت أهميتها بشكل متسارع، بعد أن عجزت الأطروحات السابقة عن تفسير أو تقديم حلول للأزمات العنيفة في العقد السادس والسابع من القرن الماضي، وساهم موث في وضع الأسس العلمية والنظرية لفرضية التوقعات العقلانية. معتقداً أن التوقعات في السوق هي نفسها التنبؤات الناتجة عن النماذج الاقتصادية، ولا يمكن فصل التوقعات في السوق وبالتالي القرارات والسياسات عن النماذج الاقتصادية الموظفة لاتخاذ هذه القرارات والسياسات نفسها. (Muth, 1961)

ثم عمق "روبرت لوكاس" نموذج التوقعات العقلانية. فاللاعبون الاقتصاديون عنده يتوقعون متغيرات اقتصادية بناءً على الأسعار الأساس في الاقتصاد الحقيقي. ويضيف بعض الاستثناءات التي ممكن أن تحرف التوقعات عن الأسعار الحقيقية، منها التحولات في تفضيلات المستهلكين وقراراتهم في الاستهلاك ووقت الراحة وأثر ذلك على معدلات البطالة والتشغيل. (Lucas, 1972)

فالتغيرات والتحولات الأساسية في التفضيلات وبالتالي في البطالة والتشغيل، من شأنها أن تساهم في نشأة الأسعار عن الأسعار الأساس، أو أن تزيح التوقعات عن الواقع. (Kydland & Prescott, 1982)

أما ديفيدسون، فيرى أن أطروحة جون موث تتحلّى بخيال جامح يبتعد عن واقع الأمر. فمقاربة "التوقعات العقلانية" تقترض أن التوقعات تطابق أسعار الاتزان في النموذج الاقتصادي ولا تتحرف عنها. وإذا ما صحّ هذا الافتراض لا يمكن للنماذج الاقتصادية التعاطي مع التوقعات على أنها متغير مستقل. فافتراض عقلانية التوقعات يعني مطابقة التوقعات للأسعار الحقيقية وبالتالي لا تعتبر توقعات ويجب إزالتها من النموذج الاقتصادي بالأساس. إن افتراض عقلانية التوقعات ومطابقتها لحقيقة الأسعار من شأنه أن يلغي التاريخ، فما سيحدث في المستقبل هو ما حدث في الماضي. (Davidson, 1991)

وحاول مينسكي البحث عن محفزات داخلية للتوسع. حيث يعتقد مينسكي أنه في فترات الاستثمار المستدام والمحافظ، يرتفع التوجّه نحو المخاطر، وهذا يحفز تكوّن فقاعة. وفي المراحل الأولى من الفقاعة، يكون اللاعبون الاقتصاديين أكثر مخاطرة وشجاعة لأن توقعاتهم عن الربح تتحقق، وبالتالي تساهم المرحلة الأولى من الفقاعة في تسريع وتضخيم نمو الفقاعة، وبالتالي يربط مينسكي التوقع الإيجابي والتفاؤل بالشجاعة والاقدم على المخاطر ما يقود إلى تشكّل الفقاعة. (Minsky, 1992)

يعرّف فاما السوق الكفو، بأنّه السوق الذي تعكس فيه الأسعار بشكل كامل ودائم المعلومات المتاحة. وحدد عدة شروط لكفاءة السوق: غياب تكلفة الحوالة، وتجانس التوقعات، والاتاحة الحرّة والمجانبيّة والدائمة للمعلومات لكل المشاركين في السوق. (Fama, 1970)

وتتفاوت قوّة نموذج السوق الكفو، من الأضعف: لا يمكن التنبؤ بالأسعار المستقبلية بناءً على ملاحظة أنماط الأسعار في الماضي. والنموذج شبه القوي: حيث من غير الممكن تحقيق الأرباح بالاستناد على المعلومات المتاحة للجميع. والنموذج القوي: حيث تعكس الأسعار المعلومات المتاحة للعمامة والمعلومات غير المتاحة للعمامة، على افتراض استحالة الحفاظ على المعلومات الداخليّة كأسرار.

الافتراض الأساسي هنا، على الأقل في النموذج الضعيف وشبه القوي: أنّ أسعار الأصول في السوق تعكس الأسعار الأساسيّة. وفي هذا يربط دائرة المال بدائرة الاقتصاد الحقيقي، ويعتبر الثانية انعكاساً للأولى، ويتفق مع الآخرين الذين يعتبروا أنّ الأزمات تظهر فقط في دائرة الاقتصاد الحقيقي وتتعاكس في دائرة الاقتصاد المالي.

نحو نظرية ماركسية في التوقعات

يربط "فلاديمير لينين" نمو سطوة الرأسمال المالي بهيمنته على الصحافة، ونميل هنا إلى استبدال مصطلح الصحافة بمصطلح الإعلام، حيث أنّ الصحافة في زمن لينين كانت وسيلة الإعلام الأساسيّة إلا أنّ هذا الواقع قد تغيّر. ويشير لينين إلى ميل البنوك إلى احتكار المعلومات وقدرتها على حشد مجموعة هائلة من المعلومات. كما يشير أيضاً إلى لجوء الاحتكارات إلى بث الإشاعات والأكاذيب والخداع حول صناعات معينة ومعدل أرباحها لتحديد المنافسين. ويشير إلى احتكار المعلومات داخل الشركة المساهمة الواحدة لصالح أصحاب الحصّة الأكبر من الأسهم على حساب أصحاب الحصص الأصغر. (Lenin, 1916)

إلا أنّ لينين ومن قبله ماركس وإنجلس لم يخصصا للتوقعات مباحث ودراسات مستقلة ومتخصصة، واكتفوا ببعض الإشارات المنفصلة والتي لا ترتبط معاً بشكل نظرية متماسكة. عليه نقترح إعادة قراءة هذه الإشارات المتناثرة عند لينين على أنّها بذور تصب في نظرية التوقعات وعلاقتها بالمعلومات.

نقترح إعادة ترتيب وبناء هيكل متماسك لإشارات لينين على النحو التالي:

ساهم نمو الرأسمال المالي وسطوة البنوك في الهيمنة على وسائل نشر المعلومات مثل الإعلام، واحتكار المعلومات لصالح البنوك والشركات الماليّة الكبرى. فالبنك من حيث طبيعة عمله وإدارته للحسابات الجارية لمجمل القطاعات الاقتصاديّة الحيويّة في السوق، يحوز على مصدر معلومات هائل ومتجدد باستمرار. يستغل البنك هذه المعلومات الاحتكاريّة لكسب أفضليّة في خياراته وقراراته الاقتصاديّة والماليّة. كما توظّف المؤسسات الماليّة الكبرى الأذرع الإعلاميّة لنشر المعلومات التي تبعد المنافسين عن القطاعات الاقتصاديّة الأكثر ربحاً، وبالتالي يوظّف الوسائط الإعلاميّة للتلاعب في توقعات السوق من خلال التضليل وبث الإشاعات والأكاذيب. ويتكرر السياق داخل الشركات المساهمة بين أصحاب الحصص الأكبر وأصحاب الحصص الأصغر، حيث يحتكر أصحاب الحصص الكبرة المعلومات المهمة والحساسة ولا يشاركوها مع

المستثمرين الصغار. ويقدم لينين نقداً ضمنياً لمعظم الأطروحات والنماذج التي ظهرت بعده، والقائمة على افتراض أساسي يقول بأن السوق الرأسمالي يوفر الإتاحة الكاملة للمعلومات. ويتفق إسماعيل حسين زاده مع لينين إذ يرى أن النموذج النيوليبرالي للتنافس الكامل، الذي يفترض أن السوق عبارة عن مجموعة كبيرة من اللاعبين المتساوين والمتنافسين، يخفي حقيقة الأسواق المالية التي تحكمها طغمة مالية من اللاعبين الكبار. حيث كشفت البراهين التجريبية أن أكبر خمسة بنوك استثمارية في "الوول ستريت" حازت قبيل الانفجار المالي لعام 2008، على أكثر من 4 تريليون دولار أمريكي، ناهيك عن مبالغ أكبر من ذلك بكثير كانت تسيطر عليها من خلال المؤسسات التابعة لها مثل البنوك التجارية وصناديق التحوط. إذن تتحكم الطغمة المالية بحصة الأسد في الأسواق المالية، ولا يقتصر عملهم على البنوك الاستثمارية، ومن خلال الهيمنة المالية، استطاعوا امتلاك قدرات هائلة للتحكم بالأسواق الاستثمارية والحصول على واحتكار المعلومات الخاصة بالأسواق المالية. ونجحت البنوك تغيير قوانين اللعبة، حيث أنشأت نظاماً استثمارياً منقسماً على ذاته، نظام خاص بالمصرفيين واللاعبين الداخليين الذين يعرفون الأرقام والمعلومات الحقيقية، ونظام للمستثمرين العاديين الذين تم اغواءهم لمطاردة أسعار مسعورة يعرف المصرفيون أنها غير معقولة. أي أن النظام المالي ينقسم إلى أولئك الذين يحتكرون المعلومات الحقيقية وأولئك المضللين بالمعلومات الزائفة.

(Zadeh, 2014; Taibbi, 2010; Augur, 2006)

إلا أن النظرية التي حاولنا توليفها من كتابات وإشارات لينين، بحاجة لمواكبة واقع تطوّر الرأسمالية، وخاصة بعد نشوء ما يسمّى الاقتصاد الجديد وانتقال مركز احتكار المعلومات من البنوك.

الاقتصاد الجديد وانتقال مركز احتكار المعلومات وتغيّر قواعد اللعبة

يعتبر التاسع من أغسطس لعام 1995، يوم ميلاد الاقتصاد الجديد.

يسرد أولريش شيفر (2010) السياق التاريخي لميلاد الاقتصاد الجديد (NewEconomy)، فقد عمل كل من مارك اندريسن وزميله أريك باينا، وهما طالبين في جامعة إلينوي في مركز استخدامات الحاسوب المتقدم على تطوير برامج جديدة، واستطاعا في عام 1993 تطوير برنامج يتيح لشبكة الإنترنت أن تبت بالألوان، وطوّرا برنامج لتنظيم المعلومات وتسهيل الوصول إليها ومطالعتها، أول برنامج تصفّح للإنترنت "Netscape"، وهو اكتشاف غير نظام الحياة البشرية. وبعد عامين، وبالتحديد في التاسع من آب، سجّل سعر السهم الواحد من شركة "Netscape" \$71 في موقع "Quote.com"، الذي يعرض أسعار الأسهم على الإنترنت، في اليوم الأول من إدراج الشركة في البورصة، وكانت أول شركة إنترنت تدخل البورصة في التاريخ. قدرت البنوك الاستثمارية سعر سهم الشركة قبل عدّة أيام فقط بأربعة عشر دولاراً، وهكذا يكون السهم قد تضاعف أكثر من خمس مرّات، وفي لحظة واحدة ارتفعت قيمة أسهم الشركة إلى أكثر من ملياري دولار، رغم أن عمرها لا يزيد عن ستة عشر شهراً ولا يزيد عدد العاملين فيها على مئة عامل، ليرتفع عدد العمّال خلال أيام فقط إلى بضعة آلاف. من المهم ذكره أن الشركة في ذلك الحين لم تكن تحقق أية أرباح تذكر، وكان الاستثمار الضخم في أسهمها أقرب للرهان الذي يعتمد على توقّعات مستقبلية. ويستخدم

مصطلح الاقتصاد الجديد، لوصف العصر الذي ظهر فيه قطاع مهيمن جديد، تفوق على القطاعات الاقتصادية والزراعية والتجارية وحتى المالية الضخمة التقليدية، قطاع يتيح لمجموعة من الشباب الأفاضل ذوي الدخل المحدود جداً، ومن خلال العمل في ورشة صغيرة باستئجار كراج سيارات، أن يصمموا برامج محوسبة وأنظمة إنترنت، يمكن أن تعود عليهم بالمليارات خلال أشهر معدودة. ويمكن تلمس بدايات عصر الاقتصاد الجديد، بهيمنة شركات الإنترنت الحديثة في الواقع الاقتصادي وفي سوق الأسهم.

الشبكة المعلوماتية الإنترنت، تحوي وتتيح بسهولة أعظم أرشيف للمعرفة البشرية عرفه التاريخ، وبعد أن فرضت نفسها على واقع الحياة الاقتصادية الجديدة، أصبح توظيف الإنترنت من أساسيات نجاح أية شركة، أخذاً بعين الاعتبار أن الإنترنت نفسه وبرامج الإنترنت ومواقع التصفح ومحركات البحث ووسائط التواصل الاجتماعي جميعها تخضع للملكية الخاصة، ندرك إذن أننا أمام مستوى جديد من احتكار البيانات والمعرفة. ومع تطور الإنترنت من مجالات إتاحة المعرفة إلى مجالات إنتاج المعرفة والإعلام، حازت شركات الإنترنت الكبرى قدرات هائلة على التلاعب بالمعرفة والتوقعات، وهذا يدفعنا لإعادة قراءة إشارات لينين حول احتكار البنوك للمعرفة والبيانات، والتلاعب بالتوقعات من خلال بثّ الإشاعات والأكاذيب، لنستنتج أنّ مركز احتكار المعرفة والبيانات والتلاعب بها انتقل من البنوك إلى شركات الإنترنت والاقتصاد الجديد، مع التأكيد على أنّ احتكار الاقتصاد الجديد للمعرفة والبيانات وقدرته على التلاعب بالتوقعات قد تضاعف بقدر غير مسبوق في التاريخ.

أخذاً بعين الاعتبار دور التوقعات المستقبلية في اتخاذ القرارات الراهنة، ودورها في تحديد قيم الأسهم والمشتقات، نقترح أنه مع نمو الرأسمالية ونشوء أشكال الاقتصاد الجديد واقتصاديات المعرفة نشأت قطاعات تختص في العمل في صناعة التوقعات والتلاعب بها. وهذه القطاعات تخضع لمصالح وتوجيهات النخبة المحتكرة لرؤوس الأموال المهولة والبيانات الفائقة والضخمة والسطوة السياسية الشديدة.

عمالة إنتاج التوقعات

تنقسم قطاعات إنتاج التوقعات إلى أرباب عمل وموظفين، وأرباب العمل هنا، هم أصحاب رؤوس الأموال ومالكي الحصص الكبرى من الأسهم في شركات الدعاية والإعلام الكبرى والعابرة للقارات، ومنها وسائل الإعلام التقليدية مثل الفضائيات (CNN, FOX)، ووسائل الإنتاج والإعلام الحديثة مثل (Netflix)، ووسائط التواصل الاجتماعي مثل (Facebook, Twitter).

أما عمالة هذه القطاعات فتتنوع بين مخرجين وممثلين ومذيعين ومنتجين ومبرمجين ومطورين وخالقي محتوى ومهندسي صوت وصورة ومصممين وتقنيين ومهندسين، بالإضافة لمجموعة واسعة من أنماط العمل المختلفة والمنوعة والحديثة.

تساهم هذه الاحتكارات الدعائية الكبرى في صناعة وهندسة وعي البشر وصناعة معتقداتهم. فقد وجدت العديد من الدراسات الإمبريقية علاقة مباشرة بين الإعلام وصناعة للرأي العام ووضع أجندة الحوارات

الشعبية وتوجيه الاعتماد العام نحو قضايا محددة. كما يفيد الإعلام المعلومات اللازمة لكي يفهم الجمهور القضايا العامة، ويحد من مقترحات ومشاريع البدائل الاقتصادية والسياسية. (Happer & Philo, 2013) ويلعب نشر المعلومات دوراً مهماً في تشكيل السوق المالي من خلال نشر الأخبار المالية والإفصاحات السوقية وأخبار الشركات وتنبؤات المحللين. ومن خلال هذه المعلومات المصنعة في وسائل الإعلام الضخمة، تتشكل آراء المستثمرين وقراراتهم وتوقعاتهم. كما تلعب التغطية الإعلامية دوراً مهماً في جلب انتباه المستثمرين وإدارة أداء الأسهم وقيمتها. فقد كشف عدد من الأدبيات عن دور الإعلام والأخبار في تحديد أسعار الأسهم. (Antweiler & Frank, 2004; Kleinnijenhuis, Schultz, Utz, & Oegema, 2015; Tetlock, 2007)

وكشفت أدبيات أخرى عن دور الإعلام في تشكيل الرأي العام الجماعي في السوق وتحفيز سلوك القطيع.

(Davis, 2006; Oberlechner & Hocking, 2004; Thompson, 2013)

ولاحظت أدبيات أخرى علاقة موجبة بين ظهور الشركة في الإعلام وسعر أسهمها، ولاحظت أنّ الظهور الإعلامي للشركة والمحتوى العاطفي لهذا الظهور، يملك تأثيراً على قيمة الأسهم أعلى من تأثير إفصاحات الشركة الرسمية وتقاريرها المالية. (Lehavy & Sloan, 2008)

فلا ينحصر دور الإعلام إذن في نقل المعلومة ونشرها فحسب، بل يتعدى ذلك نحو تفسيرها وتضمينها محتوى عاطفي، ما يزيد من قدرته على التأثير على الآراء والتوقعات والرأي العام والتوقعات العامة.

(Deephouse, 2000; Fombrun & Shanley, 1990; Pollock & Rindova, 2003)

وبالاستناد إلى الافتراض بأنّ الإعلام يرتبط بشكل أساسي في صناعة المعتقدات والآراء العامة والتوقعات، ويؤثر تأثيراً مباشراً على قرارات وتوجهات اللاعبين في السوق والمستهلكين.

وافترض أنّ أسعار الأسهم والمشتقات المالية ترتبط بشكل مباشر بالتوقعات.

(Elton et all, 1981; Gocejna, 2014)

نرى أنّ العمالة المشغلة في القطاعات المرتبطة بصناعة وفبركة التوقعات، وخاصة قطاع الإعلام والإعلام الجديد، تساهم بشكل أساسي في ممارسة دور قطاع التسويق في إنتاج حرف سعر السلع عن قيمتها وبالتالي إنتاج فقاعات الأسعار، كما تساهم في تعظيم قيمة الأسهم وبالتالي إنتاج فقاعات الأسهم، ورفع قيم المشتقات المالية وبالتالي إنتاج الفقاعات المالية، وتساهم في حرف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية وتساهم في إنتاج القيم الافتراضية.

الفصل الخامس: نظرة ماركسيّة محدّثة للرأسماليّة المعاصرة وأزماتها

بعد أن عرضنا لتفسير أبرز المدارس الاقتصادية للأزمات في ظل الرأسماليّة، ثمّ تفسير تلك المدارس لأزمة الرأسماليّة المعاصرة كما تجسّدت عام 2008. وبعد أن قدمنا نقداً نظرياً منهجياً لتلك المدارس كمقدمة لإبراز ضرورة المنهج الماركسي في التحليل، كمنهج يتخطّى العيوب في المدارس الأخرى، وبعد أن عرضنا لأبرز سمات المنهج الماركسي والمقولات الاقتصادية-سياسيّة الماركسيّة، التي تكشف عن القوانين الموضوعيّة الناظمة لحركة النظام الرأسمالي ككل، مركزين على مقولة القيمة وفائض القيمة ومقولة العمل المنتج والعمل غير المنتج. وبعد أن استعرضنا أبرز التطوّرات الهيكلية والقطاعيّة والجوهريّة التي طرأت على الرأسماليّة بعد ماركس، واقترحنا إسهامنا النظري في تطوير نظريّة القيمة الماركسيّة ونظريّة ماركس عن العمل المنتج والعمل غير المنتج نحو تفسير يواكب واقع وديناميّة الرأسماليّة المعاصرة، مع تركيز على قطاعات التسويق والمشتقات الماليّة والتوقعات، وتقديم مقترحنا حول الأعمال المنتجة لانحراف السعر وبالتالي فقاعات الأسعار، والأعمال المنتجة لانحراف قيم الأسهم وبالتالي فقاعات الأسهم، والأعمال المنتجة للقيم الافتراضيّة وبالتالي الفقاعات الماليّة، والأعمال التي تصبغ وتنتج التوقعات، ودورها في تخليق فقاعات السعر وفقاعات الأسهم والفقاعات الماليّة.

نشرع في هذا الفصل في توظيف إسهاماتنا النظريّة الأصليّة في الفصل الرابع لتقديم تفسير ماركسي مستجد لطبيعة الرأسماليّة المعاصرة وأزماتها كما تجسّدت في الأزمة العالميّة لعام 2008. وذلك عبر تقديم نموذج أشمل وأوسع وأدقّ لقراءة وتفسير الرأسماليّة وأزماتها، من خلال تركيب مقترحاتنا النظريّة الأصليّة، على أطروحات ماركس الكلاسيكيّة في تفسير الأزمات الرأسماليّة.

حيث أنّه بعد حقبة ماركس، طرأ على النظام الرأسمالي تطوّرات تمس بنيته الأساسيّة وهايكله وقطاعاته، تمثّلت بشكل عام في نمو الرأسماليّة إلى شكلها الإمبريالي ثمّ تقدّمها نحو ما اقترحنا تسميته الإمبرياليّة تربيعة، وما رافق ذلك من نمو ظواهر وهايكل جديدة. بعض هذه الظواهر يؤثّر تأثيراً مباشراً على النظام الرأسمالي وحركته وأزماته ولا تنطبق عليه نظريّة ماركس حول القيمة، مثل ظاهرة التسويق، وآليات تعظيم قيمة السهم والسلع الماليّة، وصناعة وفبركة التوقعات.

وقد استعرض الفصل الرابع، هذه الظواهر وحلّ ظاهرة التسويق وصولاً إلى اقتراح نظريّة تحلّ دور التسويق في إنتاج انحراف السعر عن القيمة وبالتالي إنتاج فقاعة الأسعار. وحلّ ظاهرة سوق الأسهم نحو اقتراح نظريّة إنتاج انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقيّة وبالتالي إنتاج فقاعات الأسهم. وحلّ السلع الماليّة المعقّدة والمشتقات نحو اقتراح نظريّة القيمة الافتراضيّة وإنتاج القيمة الافتراضيّة وعلاقتها بإنتاج الفقاعات الماليّة. ثمّ ذهب إلى تحليل ظاهرة التوقعات وتحليلها، وصولاً إلى تحليل دور قطاع صناعة التوقعات وفبركتها والتلاعب بها في التأثير المباشر على السعر التسويقي وقيم الأسهم والمشتقات الماليّة المعقّدة.

يرتكز تطويرنا للفهم الماركسي للرأسماليّة المعاصرة وأزماتها، إلى ركيزتين رئيسيتين:

- استعراض وتحليل أبرز التطورات الموضوعية القطاعية والهيكلية التي طرأت على الرأسمالية بعد ماركس، وتحديدًا في القرن الماضي والقرن الذي نحياه الآن، مع تركيز على الفترة منذ سبعينات القرن الماضي وصولاً إلى عام اندلاع الأزمة العالمية 2008.
 - تطوير نظرية القيمة عند ماركس. وذلك باقتراح نظرية إنتاج انحراف السعر عن القيمة، ونظرية إنتاج انحراف قيم الأسهم، ونظرية إنتاج القيم الافتراضية، ودور التوقعات في كل منها.
- ويستند تطويرنا لنظرية القيمة عند ماركس، إلى واقع نمو ظاهرة الإمبريالية والإمبريالية تربية، وانفصال الدولار عن الذهب، وانفصال سوق البورصة عن السوق الحقيقي، وانفصال قيم الأسهم والسلع المالية عن القيم الحقيقية في الاقتصاد.
- ونقسم هذا الفصل إلى بابين، باب يعالج دور نمو ظاهرة الإمبريالية تربية على تعميق أسباب الأزمات المعروضة في نظرية ماركس حول الأزمات. وباب يحاول تركيب مساهمتنا النظرية الأصلية على تفسير ماركس للأزمات، وصولاً إلى نموذج أشمل وأوسع وأدق وأكثر مطابقة للواقع، وبالتالي أقدر على قراءة الرأسمالية وتفسير أزماتها، كما تجسدت في الأزمة العالمية، 2008.

الباب الأول: دور ظاهرة الإمبريالية تربية في تعميق أسباب الأزمات المعروضة في نظرية ماركس حول الأزمات

تربيع فوضى الإنتاج

يمكن ملاحظة دور نمو الرأسمالية إلى شكلها الإمبريالي في تعظيم وعولمة أزمة فوضى الإنتاج على مستوى الكوكب، فقد اتخذت الرأسمالية شكلاً إمبريالياً معولماً، أدخل فوضى الإنتاج في مستوى عالمي على مستوى الكوكب ككل. (Perelman, 2015; Dani, 2011)

تربيع أزمة فيض الإنتاج

كما ساهم تطوّر الرأسمالية نحو الإمبريالية فالإمبريالية تربية، في تربيع أو مضاعفة أزمة فيض الإنتاج. فإنّ تقدم العلوم والتقنيات وأنظمة الإدارة والإشراف، يساهم في خفض تكاليف الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، وكذلك يعظّم من معدل فائض القيمة المستخرج. تؤدي هذه العوامل إلى رفع الإنتاجية الرأسمالية دون رفع القدرات الاستهلاكية لمجمل البشر، وبالتالي تعمّق أزمة فيض الإنتاج. ومع نمو ومركزة البنوك، تنمو ظاهرة فائض رأس المال أيضاً، والذي يدفع الرأسمالية نحو التوسّع خارج حدودها من خلال تصدير فائض رأس المال والاستثمار على مستوى الكوكب، هذا يعولم أزمة فيض الإنتاج ويجعل منها أزمة تصيب الكوكب بكامله. (Gilbert, 2015; Bukharin, 1929)

تربيع أزمة ميل معدلات الربح نحو الانخفاض

كما يساهم تحوّل الرأسمالية إلى شكلها الاحتكاري المالي (الإمبريالية)، وما رافق ذلك من مركزة لرؤوس الأموال وتقدم في التقنيات والعلوم، إلى تعزيز ميل النظام إلى انخفاض معدلات الربح، حيث يرتفع الاستثمار في الرأسمال الثابت على حساب الاستثمار في الرأسمال المتغير. ويؤكد ذلك مجموعة من الدراسات الإمبريقية طويلة المدى.

فقد حلل "مارك جليك" معدل الأرباح في الولايات المتحدة في الفترة (1899-1983)، ولاحظ أنه يميل إلى الانخفاض المستمر بشكل عام، بحسب (الجدول، 2). (Sewell, 2012).

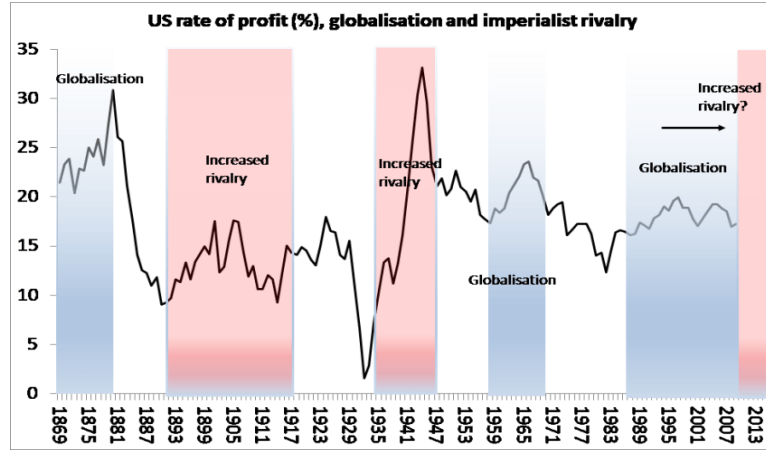
السنة	معدل الربح
1899	22%
1914	18%
1929	12%
1932	2%
1939	7%
1945	23%
1948	17%
1965	18%
1983	10%

الجدول 2: معدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية (1899 - 1983).

Sewell, Rob. 18, Dec, 2012. The Capitalist Crisis and the Tendency of the Rate of Profit to Fall. In defense of Marxism. Retrieved from: <https://www.marxist.com/the-capitalist-crisis-and-the-tendency-of-the-rate-of-profit-to-fall-full.htm>. Last visit: dec, 24, 2020. @ 20:00.

ويوضح (الشكل، 10) ارتباط ميل الرأسمالية لانخفاض معدل الأرباح تاريخياً بميلها نحو العولمة والتصدير والاستثمار الخارجي، فكلما انخفض معدل الربح، اتجهت الرأسمالية نحو الخارج. ففي الفترة (-1832 1848) انخفضت ربحية الاقتصاديات الكبرى، وتبعها مباشرة توسع العولمة، وساهم توسع العولمة في رفع معدل الربح في الفترة (1850-1870). إلا أنّ انخفاضاً جديداً في معدل الربح أدى إلى ركود في نهايات القرن التاسع عشر، حيث نمت الحمائية وتقلص تدفق رؤوس الأموال. إلا أنّ تعافى الاقتصاد بعد 1890، تبعه استعارة التنافس الإمبريالي، وصولاً إلى الحرب الكبرى (1914-1918). تبع الحرب العالمية فترة قصيرة من ارتفاع معدل الربح، ما لبثت أن سقطت في الكساد العظيم 1930. ما أدى إلى موجد جديدة من استعارة التنافس الإمبريالي من جديد وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية. وبعد سحق النضالات العمالية في

أوروبا واليابان والمستعمرات بعد 1945، دخلت الرأسمالية الذهبية من الارتفاع السريع لمعدل الربح. وظهرت عولمة التجارة والأسواق المفتوحة، والاقتصاديات المقودة بالدولار والمؤسسات الدولية، إلى أن بدأ معدل الربح بالانخفاض من جديد في السبعينات من القرن المنصرم. لتشهد الرأسمالية في الثمانينات توسعاً جديداً للعولمة والتبادل واستعادة الرأسمال معدلات أرباحه بعد فك الدولار عن الذهب وتعويم أسواق صرف العملات العالمية ما تجسّد في إنهيار نظام "بريتون وودز". (Roberts, 2018)



الشكل 10: العلاقة بين معدل الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، والعولمة والتنافس الإمبريالي. في الفترة (1869-2013).

Roberts, Michael. Jan, 25, 2018. Imperialsim, Globalization and the Profitability of Capital. Rupture Magazine. Retrieved from: <https://rupturemagazine.org/2018/01/25/imperialism-globalization-and-the-profitability-of-capital/>. Last visit: Dec, 24, 2020. @ 20:23.

أي أنّ ميل معدل الربح للانخفاض داخل الرأسمالية، دفعها للتطور نحو الشكل الإمبريالي، ويمثّل محرّكاً رئيسياً للإمبريالية والعولمة لتعزيز نفوذها وهيمتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تعميم أزمة فوضى الإنتاج، ويزج باقتصاد العالم في لجج الفوضى والاضطراب المستمر، كما يعمّق من أزمة فيض الإنتاج، لتتخذ شكلاً عالمياً، فالتوسع الإمبريالي، يمثّل نهياً للموارد الطبيعية للشعوب الأخرى، ما يخفّض تكلفة المدخلات الإنتاجية في اقتصاديات المركز ويرفعها في اقتصاديات الأطراف، كما يخلق الدافع للبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، وبهذا تتحوّل الأمم الخاضعة والمقهورة إلى مجموعات واسعة من العمل التي تعمل لصالح اقتصاديات المركز، ويمثّل فتحاً لأسواق جديدة، عبر إغراق الأسواق المفتوحة بالسلع الرخيصة، ما يعمل على تفويض قدرات الإنتاج المحلي على الصمود والتنافس. أي أنّ الرأسمالية لا تتخطى أزمة انخفاض معدل الربح إلا من خلال تعميم وتعميق الأزمات والاضطراب على مستوى العالم.

الباب الثاني: نحو نموذج أوسع وأشمل وأدق

إنّ أزمة فائض الإنتاج وانخفاض معدل الربح، تتولدان في المستوى الانتاجي من الاقتصاد، أي في مستوى خلق وامتصاص فائض القيمة وتحقيقها عبر التبادل.

أمّا فقاعات السعر، والتي يساهم قطاع التسويق في إنتاجها، عبر ما أسميناه، إنتاج انحراف السعر، والفرق الذي يخلقه إنتاج انحراف السعر بين السعر السوقي والسعر التسويقي، فهي تحدث خارج عملية الإنتاج، ولكن داخل عملية التبادل. أي تحدث بعد إنتهاء العملية الإنتاجية، وداخل عمليات وآليات السوق.

في حين تحدث عمليات إنتاج انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية، خارج العملية الإنتاجية التقليدية (عمليات الإنتاج الحقيقي) وخارج السوق الحقيقي، أي عمليات تبادل السلع والخدمات الحقيقية، فهي تحدث في أسواق البورصة والمال.

أمّا الفقاعات المالية وأزماتها التي أشار لها ماركس، فتحدث في القطاع المالي غير المنتج للقيمة، نتيجة انحراف القيم الافتراضية المتمثلة بقيم السلع المالية عن القيمة الحقيقية المتمثلة بقيم السلع، كما يقترح إسماعيل زاده. (Zadeh, 2016)

وتقترح الدراسة هنا، أنّ هذا الانحراف أو التشتت أو التباين بين القيم الحقيقية والسعر التسويقي، وبين القيم الحقيقية وقيم الأسهم، وبين القيم الحقيقية والقيم الافتراضية، هو مدخل أساسي لفهم الأزمات في الرأسمالية المعاصرة كما تجسّدت في الأزمة العالمية 2008، ومدخل أساسي لفهم أزمات الرأسمالية المعاصرة بعد أن هيمن عليها القطاع المالي، أي بعد أن تحوّلت الرأسمالية إلى الشكل الإمبريالي فالإمبريالي تريبع. وهنا لا ننكر مصادر الأزمات في القطاع الإنتاجي، مثل أزمة فيض الإنتاج وأزمة ميل معدل الربح للانخفاض، بل نذهب إلى القول بالطبيعة العضوية الجدلية التي تربط القطاعات المختلفة للرأسمالية، قطاع الإنتاج وقطاع التبادل وقطاع التسويق وقطاع الأسهم والبورصة وقطاع المال وقطاع التوقعات وصناعاتها، وبالتالي استحالة فهم الأزمات دون أخذ كل هذه القطاعات معاً.

تتفق الدراسة مع اقتراح ماركس، بأنّ الأزمة المالية هي انحراف القيم الصورية عن القيم الحقيقية، إلا أنّها تختلف معه في اعتباره الربح الصوري مجرد إعادة توزيع للثروة رأسمالية وأنّه لا ينتج ثروة رأسمالية جديدة. ومن هنا كانت ضرورة مساهماتنا النظرية في الفصل الرابع، تحديداً فيم يتعلّق بنظرية إنتاج القيم الافتراضية. وعليه نقترح إدماج إسهامات الدراسة النظرية في الفصل الرابع بصدد تطوير نظرية ماركس عن القيمة بما يواكب الرأسمالية المعاصرة مع نظريات ماركس نفسه.

ونقترح أنّ تضخم قطاع التسويق ساهم في تعظيم حجم العمالة غير المنتجة، ولكنّه في نفس الوقت ومن خلال تحليلنا في الفصول السابقة، يخدم إنتاج انحراف السعر، وبالتالي فإنّ التسويق يلعب دوراً أساسياً في

خلق فقاعات الأسعار أولاً، ويلعب دوراً أساسياً في تعظم أزمة فيض الإنتاج ثانياً، وذلك من خلال رفع السعر فوق القيمة، أي زيادة الفجوة بين سعر الأجر وسعر السلعة، أي خفض الأجر الحقيقي.

ونقترح أنّ العمالة المشتغلة في تعظيم قيم الأسهم فوق القيم الحقيقية، تساهم في تعظيم انحراف قيم الأسهم عن القيم الحقيقية، وبالتالي خلق فقاعات الأسهم، وفي نفس الوقت تساهم في تعظيم أزمة فيض الإنتاج، ناهيك عن أزمة فوضى الإنتاج، من حيث أنّ قيم الأسهم أكثر تقلباً واضطراباً بشكل عام من القيم الحقيقية، وبالتالي فإنّ قطاع الأسهم بطبعه أكثر فوضويّة من قطاع الصناعة الرأسمالي.

ونقترح أنّ العمالة المشتغلة في السوق المالي وسوق السلع الماليّة المعقدة والمشتقات، هي عمالة منتجة للقيم الصوريّة، أو ما سمّاه ماركس ربحاً صورياً، إلّا أنّ الدراسة تقترح أنّ هذا الربح لا يمثّل إعادة توزيع للثروة مثلما اقترح ماركس، بل يمثّل تضخماً للقيم الصوريّة فوق القيم الحقيقية ما يعمّق من أزمات الفقاعات الماليّة.

كما نرى أنّ لعبة التوقعات وصناعتها وفيركتها من خلال الإعلام واحتكار البيانات، تخدم في تعميق وتضخيم فقاعات الأسعار والأسهم والفقاعات الماليّة معاً.

وأخيراً نرى على عكس ما رأى ماركس، أنّ قيم الأسهم والقيم الصوريّة (القيم الماليّة) في الرأسماليّة المعاصرة، تمثّل ثروة حقيقية، قادرة على التبادل والشراء والاستثمار والاحتكار.

تكثيف

إنّ الواقع المقلوب للرأسماليّة المعاصرة، أي الواقع الذي تهيمن فيه الأسعار التسويقيّة وقيم الأسهم والقيم الصوريّة الافتراضيّة على القيم الحقيقية، يجسّد واقعاً رأسمالياً مأزوماً بجوهره. بحيث نعيش واقعاً يكون فيه:

- مجموع أسعار السلع على الصعيد العالمي أعلى من مجموع الأجور. ما ينتج ويعيد انتاج باستمرار أزمة فيض الإنتاج وانخفاض الطلب الفعّال. علماً أنّ هذه الأزمة مركبة، فهي تنتج أولاً عن الفرق بين قيمة العمل وقيمة قوّة العمل من خلال فائض القيمة الذي يمتصّه رب العمل من جهود وحقوق العمّال، كما شرحه ماركس، ومن تأرجح سعر السلعة في السوق فوق قيمتها الحقيقية كما شرحه ماركس، ولكنها تنتج أيضاً من دور التسويق في رفع السعر التسويقي للسلع فوق سعر الاتزان وفوق القيمة الحقيقيّة للسلعة وهذا ما لم يشرحه ماركس. بحيث يمكن صياغة هذه الأزمة المركبة في الصيغة التاليّة: مجموع الأجور أقل من مجموع قيم السلع، ومجموع قيم السلع أقل من سعرها السوقي قبل الحملة التسويقيّة، ومجموع أسعار السلع السوقيّة أقل من مجموع أسعارها التسويقيّة.

- مجموع النقود أعلى من مجموع الأسعار التسويقيّة للسلع الحقيقيّة.
- مجموع قيم الأسهم أعلى من مجموع النقود الحقيقيّة. ما يخلق فقاعة أسهم مستمرّة ودائمة.
- مجموع القيم الصوريّة من مشتقات و سلع ماليّة أعلى من مجموع قيم الأسهم. ما يخلق فقاعة ماليّة مستمرة ودائمة.
- مجموع الديون على صعيد العالم أعلى من مجموع القيم الصوريّة وأعلى من مجموع القيم الحقيقيّة وأعلى من مجموع الأجور. ما يخلق أزمة مديونيّة مستمرة ودائمة.

وبالتالي نحن نعيش أزمة مستمرة ودائمة من فوضى الإنتاج وفيض الإنتاج وانخفاض معدلات الربح كما وصفها ماركس، وفي نفس الوقت يتركّب على هذه الأزمات أزمات مستمرة ودائمة من فقاعات الأسعار و فقاعات الأسهم و الفقاعات الماليّة وأزمات المديونيّة. أي أننا نعيش في رأسماليّة تنتج الفقاعات بنويّاً، وتنتج فقاعات الفقاعات، أو الفقاعات تربيّع. فهناك فقاعات مشتقة من فقاعات، مثل أنّ فقاعة المال مشتقة وتتركب على فقاعات الأسهم، و فقاعات المال والأسهم مشتقة من وتتركب على فقاعات الأسعار.

ونقترح أنّ نمو الرأسماليّة نحو الأمبرياليّة تربيّع، ولّد معه أنماطاً جديدة من رأس المال، أو القطاعات الرأسماليّة، ذات حجم ووزن عالي نسبياً مقارنة بحجم ووزن القطاع الإنتاجي الصناعي، وبالتالي ولّد معه أنماطاً جديدة من العمل التي تساهم بشكل مباشر في إنتاجات الأشكال المختلفة من الفقاعات، وبالتالي إنتاج وتعظيم الأزمات.

ونرى أخيراً، ضرورة توظيف هذا النموذج الذي يربط بين الأزمات المتولدة في القطاعات الإنتاجيّة، وأزمات فقاعات السعر، وأزمات فقاعات الأسهم، وأزمات الفقاعات الماليّة معاً، نحو إعادة فهم وتفسير الأزمة العالميّة لعام 2008. وبدون ذلك، سنبقى نحاكم الرأسماليّة من جهات نظر إجابيّة أو جزئيّة، أو بطريقة تفصل قطاعات المرتبطة عضويّاً عن بعضها، وهذا يمنع عنّا القدرة على تقديم تفسير شامل ودقيق للرأسماليّة وأزماتها.

قائمة المراجع العربية

1. أمين، سمير. 2012. قانون القيمة المعولمة. ترجمة: سعد الطويل. المركز القومي للترجمة. شارع الجبلية، الجزيرة، القاهرة.
2. أبووقف، عبدالسلام. 2003. الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر. ص 346.
3. عباس، صلاح. 2002. إدارة الأزمات في المنشآت التجارية. مؤسسة شباب الجامعة. مصر. ص 28.
4. سعيد، بلعباس عبدالرازق. 2009. ما معنى الأزمة؟ من كتاب الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جدة، المملكة العربية السعودية. جامعة الملك عبدالعزيز. ص 9.
5. تقي الحسيني، عرفان. 1999. التمويل الدولي. دار مجدلاوي للنشر. عمان. ص 200.
6. كورتل، فريد ورزيق، كمال. 2009، أبريل. الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، انعكاساتها على البلدان العربية. المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والآفاق المستقبلية. جامعة الإسراء الخاصة، بالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. ص 3.
7. أرنولد، دانيال. 1992. تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم. ترجمة: عبد الأمير شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ص 11.
8. ماركس، كارل. 1969. نقد الاقتصاد السياسي. ترجمة: راشد البراوي. دار النهضة العربية.
9. ماركس، كارل. 1982. رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي. ترجمة: محمد عيتاني. مكتبة المعارف. بيروت.
10. عامر، علي. ٢٨، أيار، ٢٠١٨. ماركس والرأسمالية. <http://www.itijah.ps/article/%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A9-1563>
11. ماركس، كارل. 2010. بؤس الفلسفة- رد على فلسفة برودون. ترجمة: محمد مستجير مصطفى. دار الفارابي، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان.
12. لينين، فلاديمير. 1981. المادية والمذهب النقدي التجريبي. الترجمة: دار التقدم. دار التقدم، موسكو.

13. زكي، محمد عادل. أبريل، 2019. نقد الاقتصاد السياسي. الطبعة السادسة. دار الفتح للطباعة والنشر. 44 شارع سوتير، أمام كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر.
14. هونغ، تشانغ. 2017-1-11. الاقتصاد الرقمي: المتغير الجديد للتحويل والتنمية الصينية. مجلة الصين النظرية. المصادر لمعرفة الصين. نقلاً عن الصحيفة الاقتصادية اليومية في الصين.
15. طعان، صادق. 2009. الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية. Vol 4, no 13.
16. العنزي، علي. أبريل، 2016. مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة. ورقة مقدمة في المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال.
17. أبو الشامات، محمد. 2012. اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. العدد الأول، المجلد 28، صفحة: 598-599.
18. محسن، حاتم. 18 كانون الأول، 2017. اقتصاد المعرفة: نظرة في الإيجابيات والمشاكل. شبكة نبأ المعلوماتية.
19. عبدالعظيم، مصطفى. 10 فبراير، 2017. اقتصاد المعرفة. التحوّل الثالث في تاريخ تطوّر المجتمعات البشرية. جريدة الاتحاد.
20. بول أ. سامويلسون وويليام د. نورهاوس. الاقتصاد. ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية- عمان، 2001، ص 591.
21. الجنابي، نبيل. 2017. التوقعات العقلانية- المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي. دار غيداء للنشر والتوزيع. الأردن.
22. شيفر، أولريش. يناير، 2010. انهيار الرأسمالية- أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. عالم المعرفة. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
23. كيمف، هيرفي. 2013. الخروج من الرأسمالية من أجل انقاذ الكوكب. ترجمة: أنور مغيث. المركز القومي للترجمة. الجزيرة، القاهرة، مصر.
24. ماركس، كارل وإنجلس، فريدريك. 1971. عن الاستعمار، مجموعة من المقالات والرسائل. دار التقدّم، موسكو.
25. ساسن، ساسكيا. 2012. مقال فرز وحشي بين فائزين وخاسرين: صيغ جديدة للتراكم البدائي. من كتاب: العولمة في أزمة. تحرير: باري ك. جيلز. ترجمة: مازن الحسيني. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. الطبعة الأولى.
26. لينين، فلاديمير. 3 مارس، 1913. مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة. لينين الأعمال الكاملة، المجلد 3. دار التقدم. موسكو.

27. باران، بول. أيلول، 1971. الاقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة: أحمد بلبع. مراجعة: حامد ربيع. دار الحقيقة. بيروت. الطبعة الثانية.
28. أمين، سمير. 2003. ما بعد الرأسمالية المتهاكمة. ترجمة: فهمية شرف الدين وسناء أبوشقرا. دار الفارابي. بيروت، لبنان.
29. العكيلي، دلال. 19-5-2018. حرب الملكية الفكرية. تقرير اقتصادي، مركز النبا الوثائقي. <https://m.annabaa.org/arabic/economicreports/15291>
30. هيئة التحرير. 17-8-2017. الصين وأمريكا، جولة جديدة من صراع الهيمنة. جريدة الشرق.
31. ماركس، كارل وإنجلس، فريدريك. 2015. بيان الحزب الشيوعي. ترجمة وتدقيق عن الألمانية: العفيف الأخضر. منشورات الجمل. بيروت - بغداد.
32. جيلز، باري. 2012. عودة الأزمة في عصر العولمة: أزمة واحدة أم عدة أزمات؟! ترجمة: مازن الحسيني. من كتاب العولمة في أزمة. تحرير باري جيلز. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. الطبعة الأولى.
33. ميلتمان، جيمس. 2012. الأزمة والحكم الكوني: النقود والمعالجات والمؤسسات. ترجمة: مازن الحسيني. من كتاب العولمة في أزمة. تحرير باري جيلز. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. الطبعة الأولى.
34. جورج، سوزان. 2012. أزمات متلاحقة، الواقع والخوف والأمل. ترجمة: مازن الحسيني. من كتاب العولمة في أزمة. تحرير باري جيلز. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. الطبعة الأولى.
35. هوتار، فرانسوا. 2012. الأزمة المتعددة وما رءاها. ترجمة: مازن الحسيني. من كتاب العولمة في أزمة. تحرير باري جيلز. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. الطبعة الأولى.
36. باتلر، إيمون. 2014. آدم سميث، مقدمة موجزة. ترجمة: علي الحارس. مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة.
37. رول، إريك. 1968. تاريخ الفكر الاقتصادي. ترجمة: راشد البراوي. القاهرة. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
38. سول، جورج. 1957. المذاهب الاقتصادية الكبرى. ترجمة: راشد البراوي. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.
39. هيلبرونر، روبرت. 1979. قادة الفكر الاقتصادي. ترجمة: راشد البراوي. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.
40. ثروت، جهان ومحمود، أحمد وباباجورجيو، كريس. أيلول 2014. ما هو الاقتصاد الكينزي. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي.
41. ستالين، جوزيف. 2007. المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية. دار دمشق للطباعة والنشر.

42. انجلس، فريدريك. 1967. لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. دار التقدم، موسكو.
43. عامر، علي. 2/7/2016. مبحث في بؤس الفلسفة لماركس: سبعة ملاحظات حددها ماركس ضد منهج برودون. الحوار المتمدن.
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=522718&r=0>
44. ماركس، كارل. أغسطس، 2002. موضوعات عن فورباخ. كتبها ماركس في ربيع 1845. نشرها إنجلس لأول مرة كملحق لكتابه "لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية". نسخة رقمية، نفذ التحويل الرقمي: وجدي حمدي.
- <https://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1845/feuerbach.htm>
45. ماركس، كارل. 1974. مخطوطات كارل ماركس لعام 1884. ترجمة: محمد مستجير مصطفى. دار الثقافة الجديدة. مصر.
46. غصيب، هشام. مارس، 3، 2019. شروع سمير أمين المعرفي. الفيصل.
- <https://www.alfaisalmag.com/?p=15242>. آخر زيارة: @ 18:53. 14 يوليو، 2020.
47. سوق أبوظبي للأوراق المالية. 2015. أسباب تقلبات الأسهم. تقرير صادر عن سوق أبوظبي للأوراق المالية. رابط التقرير:
- https://www.adx.ae/DocumentCenter/adxdocs/Booklets2015_Fluctuations_AR.pdf. آخر زيارة: @ 14:30. 2020-7-28.
48. إنجلس، فريدريك. 1980. رسائل حول المادية التاريخية. ترجمة: الياس شاهين. دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي.
49. ماندل، ارنست. 2017. مدخل إلى الاشتراكية العلمية. ترجمة: غسان ماجد، كميل داغر. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت.
50. دونكر، هرمان. 2008. البيان الشيوعي: النص الكامل مع دراس وتحليل. ترجمة: عصام أمين. الفارابي.
51. أمين، سمير. 3-12-2009. سمير أمين يدعو إلى نظام عالمي توافقي كبديل للرأسمالية الجشعة. حاوره: حسن زينند. DW.
52. وودز، آلان. 4 تشرين أول، 2019. راهنية أفكار كارل ماركس. In defence of Marxism.
- <https://www.marxist.com/ideas-karl-marx-arabic.htm>. آخر زيارة: @ 13:00. 5 أيلول، 2020.
53. بوخليط، سعيد. 2018. آفاق إنسانية لا متناهية- حوارات ومناظرات. حوار مع سمير أمين. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. الأردن.

قائمة المراجع الإنجليزية

1. Brewer, Anthony. 1990. Marxist Theories of Imperialism- a Critical Survey. Routledge. 2nd edition. London and New York.
2. Cypher, James and Dietz, James. August 30, 2008. The Process of Economic Development. Routledge, 1 edition.
3. Hunt, E.K & Lautzenheiser, Mark. 2011. History of Economic Thought- A Critical Perspective. Updated third edition. M.E Sharpe, Inc.
4. Hossein-zadeh, Ismael. 2014. Beyond Mainstream Explanations of the Financial Crisis- Parasitic finance capital. Routledge.
5. UNAIDS. August 2012. Impact of the global economic crisis on women, girls and gender equality. UNAIDS/JC2368E (English original, July 2012) ISBN 978-92-9173-989-9
6. Department of Economic and Social Affairs- UN. 2011. The Global Social Crisis, report on the world social situation 2011. New York, United Nations.
7. Dix, Guus & Klaassen, Pim. Jan 2010. Economics: A science in crisis?. Journal for contemporary philosophy, Krisis, 2010, Issue 3.
8. Colander, David. Follmer, Hans. Haas, Armin. Goldberg, Michael. Juselius, Katarina. Kirman, Alan. Lux, Thomas. Sloth, Brigitte and Kiel Institute for the World Economy. 2008. The Financial Crisis and the Systematic Failure of Academic Economics. Opinion paper, working group on “Modeling of Financial Markets” at the 98th Dahlem workshop.
9. Wolf, Martin. 11th Sep, 2014. The Shifts and the Shocks: How the Financial Crisis Has Changed Our Future. Penguin Press HC.
10. Claessens, Stijn and Kose, Ayhan. Jan, 2013. Financial Crises: Explanations, Types and Implications. IMF working paper, research department.

11. Kotz, D.M. 2009. The Financial and Economics crisis of 2008: A systematic crisis of neo-liberal capitalism. *Review of Radical Political Economics*, 41(3):305-317.
12. Shaikh, A. 1987. An introduction to the history of crisis theories. In economics Education Project, U.S. *Capitalism in Crisis*. New York: Union for Radical Political Economy.
13. Shutt, H. (1998). *The trouble with capitalism: An inquiry into the causes of global economic failure*. London: Zed Books.
14. Toporowski, J. 2010. *Why the world economy needs a financial crash and other critical essays on finance and financial economics*. London. Anthem Press.
15. Lenin, V.I. April, 16, 1917. *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism- a popular outline*. International Relations and Security Network, Primary Resources in International Affairs. ISN, ETH Zurich.
16. Dodig, Nina and Hansjorg, Herr. 2015. *Theories of Finance and Financial Crisis- Lessons for the Great Recession*. Working paper, no 48/2015. Institute for International Political Economy. Berlin- Germany.
17. Mussa M. (2016) 2008: The Adam Smith Address Adam Smith and the Political Economy of Modern Financial Crisis. In: Crow R.T. (eds) *The Best of Business Economics*. Palgrave Macmillan, New York.
18. Goodspeed, Tyler Beck. 2016. *Legislating Instability: Adam Smith, Free Banking, and the Financial Crisis of 1772*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016. x + 208 pp. \$40 (hardcover), ISBN: 978-0-674-08888-7.
19. Marx, Karl. 1968. *Theories of Surplus Value*. Progress Publishers. Moscow.
20. Ricardo, David. 2001. *On the Principles of Political Economy and Taxation*. Batoche Books. Kitchener, Ontario, Canada.
21. Jones, Richard. 1831. *On the Distribution of Wealth*. London. Pp. 159-160.

22. Pressler, Jessica. 27, December, 2015. Hustlers at Scores. New York Magazine. The Cut.

<https://www.thecut.com/2015/12/hustlers-the-real-story-behind-the-movie.html>

23. Amadeo, Kimberley. 20, November, 2019. 2008 Financial Crisis Timeline- Critical Events in the Worst Crisis since the Depression. The Balance.

<https://www.thebalance.com/2008-financial-crisis-timeline-3305540>

24. Guillen, Mauro. The Global Economic and Financial Crisis: a Timeline. The Lauder Institute. University of Pennsylvania.

25. Marx, Karl. 1, July, 2000. Theories of Surplus Value. Series: Great minds. Prometheus books; 3 Volumes in 1 book edition. ISBN-10: 1573927775, ISBN-13: 978-1573927772.

26. Gutierrez, Xavier. Jul 30, 2018. The Marxism of the 21th Century and the Digital Economy for the Digital Worker United Shall Never be Defeated.

<https://medium.com/@xaviergutierrez/the-marxism-of-the-21st-century-and-the-digital-economy-or-the-digital-workers-united-shall-never-331302613465>

27. Fuchs C. (2015) The Digital Labour Theory of Value and Karl Marx in the Age of Facebook, YouTube, Twitter, and Weibo. In: Fisher E., Fuchs C. (eds) Reconsidering Value and Labour in the Digital Age. Dynamics of Virtual Work Series. Palgrave Macmillan, London.

28. Haug, Fritz. 1986. Critique of Commodity Aesthetics- Appearance, Sexuality and Advertising in Capitalist Society. Translated by: Robert Bock. First edition 1971. Eighth edition 1983. Suhrkamp Verlag. Frankfurt am main. This English translation, Polity Press. 1986.

29. Taibbi, M. (2010). Griftopia: Bubble machines, vampire squids, and the long con that is breaking America. New York: Spiegel & Grau.

30. Augar, P. 2006. The great merchants: How the investment banks played the free market game. London: Penguin.

31. Rappaport, A. 1986. *Creating Shareholder Value: The New Standard for Business Performance*. Simer and Schuster Publishing Group, New York.
32. Sraders, Anne. 18 Feb, 2020. *History of Facebook, Facts and What's Happening*. The Street.
<https://www.thestreet.com/technology/history-of-facebook-14740346>
33. Gilbert, Ben. 24 Sep, 2019. Facebook reportedly spent more than \$500 million to buy a mind-reading technology startup. Business Insider.
<https://www.businessinsider.com/facebook-mind-reading-tech-ctrl-labs-acquisition-backlash-2019-9>
34. Stein, J. (1970). *Journal of Money, Credit and Banking*, 2(4), 397-419. doi:10.2307/1991093
35. Isaac, Mike & Frenkel, Sheera. 28 Sep, 2020. Facebook Security Breach Exposes Account of 50 Million Users. The New York Times.
<https://www.nytimes.com/2018/09/28/technology/facebook-hack-data-breach.html>
36. Pigou, A.C. 1949. *The Veil of Money*. MacMillan, London.
37. Friedman, Milton. March, 1968. *The Role of Monetary Policy*. The American Economic Review. Volume LVIII. Number 1.
38. Dodig, Nina & Herr, Hansjörg. 2015. *Theories of Finance and Financial Crisis- Lessons for the Great Recession*. Working Paper, No. 48/2015. Institute for International Political Institute, Berlin.
39. Fama, E. (1965): The behavior of stock market prices, *Journal of Business*, 38: 34-105.
40. Fama, E. (1970): Efficient capital markets: a review of theory and empirical work, *Journal of Finance*, 25: 383-417.
41. Wicksell, Knut. 1962. *Interest and Prices- A study of the Causes regulating the Value of Money*. Translated by: R. F Kahn. Originally published in 1936.

Reprinted in 1962 by Sentry Press. New York, United States. By arrangement with the Royal Economic Society.

42. Hayek, F. A. v. 2012. Capital and industrial fluctuations: a reply to criticism, in: H. Klausinger (ed.), *The Collected Works of F. A. Hayek*, vol. VII, Business Cycles Part I, Chicago: University of Chicago Press. Original edition 1934.

43. Hayek, F. A. v. 2012. Profits, interest and investment, in: H. Klausinger (ed.), *The Collected Works of F. A. Hayek*, vol. VIII: Business Cycles Part II, Chicago: University of Chicago Press. Original edition 1939.

44. Bachelier, L. 1900. Théorie de la speculation, *Annales Scientifiques de L'École Normale Supérieure*, 17: 21-86. English translation by A. J. Boness in Cootner, P.H. (Editor): *The random character of stock market prices*. Cambridge, MA: MIT Press; 1964).

45. Shleifer, A. 2000. *Inefficient Markets. An Introduction to Behavioral Finance*, Oxford: Oxford. University Press.

46. Davidson P. 1991. Shackle and Keynes vs Rational Expectations Theory on the Role of Time, Liquidity and Financial Markets. In: Davidson L. (eds) *Inflation, Open Economies and Resources*. Palgrave Macmillan, London

47. Robert E Lucas Jr. April, 1972. Expectations and the Neutrality of Money. *Journal of Economic Theory*. Volume 4, Issue 2, April 1972, Pages 103-124.

48. Mankiw, N. G. .2008. New Keynesian Economics, in: D.R. Henderson (ed.), *Concise Encyclopedia of Economics*, 2nd ed., Indianapolis: Library of Economics and Liberty.

49. Mankiw, N. G., Romer, D. (eds.) .1991. *New Keynesian Economics*. vol. 1: Imperfect competition and sticky prices, vol. 2: Coordination Failures and Real Rigidities. MIT Press.

50. Woodford, M. .2009. Convergence in Macroeconomics: Elements of the New Synthesis, *American Economic Journal*, 1 (1): 267–79.

51. Schumpeter, J. 1939. *Business Cycles. A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process*, New York, London: McGraw-Hill.
52. Kimberly, Amadeo. 30, March 2020. *The Great Recession of 2008, Explained with Dates. The balance.*
<https://www.thebalance.com/the-great-recession-of-2008-explanation-with-dates-4056832>
53. Priewe, Jan. 2010. *What Went Wrong, Alternative Interpretations of the Global Financial Crisis. Article publishes in The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 And Developing Countries.* Edited by: Dullien, Sebastian; Kotte, Detlef; Marquez, Alejandro; Priewe, Jan. UN conference on Trade and Development. UN, New York & Geneva. Dec, 2010.
54. Brunnermeier MK et al. (2009). *The fundamental principles of financial regulation. Geneva Report on the World Economy, 11/2009.* Geneva, International Center for Monetary and Banking Studies.
55. Goodhart, CAE. 2009. *The Regulatory Response to the Financial Crisis.* Cheltenham, Edward Elgar.
56. Borio & Drehmann. 2009. *Assessing the risk of banking crises. BIS Quarterly Review. March, 29-46.*
57. Reinhart CM and Rogoff KS (2009). *This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly.* Princeton, Princeton University Press.
58. Hellwig, M. 2008. *Systemic risk in the financial sector. An analysis of the subprime-mortgage financial crisis. Preprints of the Max Planck Institute for Research on Collective Goods, No. 43.*
59. Posner, RA. 2009. *A Failure of Capitalism: The Crisis of '08 and the Descent into Depression.* Cambridge, MA, Harvard University Press.
60. Taylor JB. 2009. *Getting Off Track.* Stanford, CA, Hoover Institution Press.

61. Kirman, Alan. 4 December, 2010. The Economic Crisis for Economic Theory. CESifo Economic Studies, Vol 56, pages 498-535.

<https://doi.org/10.1093/cesifo/ifq017>

62. Barnett W. A. 2011. GETTING IT WRONG, How Faulty Monetary Statistics Undermine the Fed, the Financial System, and the Economy forthcoming. M.I.T. Press, Cambridge Mass.

63. Davidson, Paul. Winter 1991. Is Probability Theory Relevant for Uncertainty, a Post Keynesian Perspective. Journal of Economic Perspectives. Vol 5. No 1.

64. Kaya, Perihan Hazel and Yildirim, Gulsum Gamze. 24-26 July, 2018. Evaluation of the Global Crisis with Behavioral Economics. Amsterdam, Netherlands.

65. Malkiel, Burton. October 28, 2011. The Efficient Market Hypothesis and the Financial Crisis. The Russel Sage Conference “Economic Lessons from Financial Crisis.”

66. Malthus, T.R. Sep, 2008. Principles of Political Economy. Edited by: John Pullen. Vol 1. Cambridge University Press, Royal Economic Society.

67. Marx, Karl. 1973. Grundrisse- Foundations of the Critique of Political Economy (Rough Draft). Translated by: Martin Nicolaus. Penguin Books in Associated with Left Review. Available online at: <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/index.htm>

68. Brooks, Mick. 14 July, 2005. Productive and Unproductive Labour. In Defense of Marxism.

<https://www.marxist.com/unproductive-labour1981.htm>

69. Smith, Adam. May 29, 2007. Wealth of Nations- An Inquiry into the Nature and Causes. Metalibri. The digital edition. Amsterdam- Lausanne- Melbourne- Milan- New York- Sao Paulo.

70. Marx, Karl. 2010. Economic Works of Karl Marx (1861-1864). Marx and Engels Collected Works. Vol 34. Lawrence and Wishart, digital production, electric books. ISBN: 978-1-84327-978-5.

71. Shaikh, Anwar & Tonak, Ahmet. 1996. Measuring the Wealth of Nations the Political Economy of National Accounts. Cambridge University Press. Table F.1, pp298-303.

72. Harman, Chris. July, 2009. Zombie Capitalism- Global Crisis and the Relevance of Marx. Bookmarks Publications. ISBN: 9781905192533.

73. Mohun, Simon. 2006. Distributive Shares in the US Economy, 1964-2001. Cambridge Journal of Economics. 30:3, Figure 6.

74. Mosley, Fred. 1991. The Falling Rate of Profit in the Postwar US Economy. Palgrave Macmillan.

75. Marx, Karl. 2015. Economic Works of Karl Marx 1861-1864, The Process of Production of Capital. Translated by: Ben Fowkes. Edited and with an Introduction by: Fred Mosely. Historical Materialism Book Series. Brill. Leiden, Boston.

76. Gough, Ian. 1972. Marx's Theory of Productive and Unproductive Labour. New left review, I/76 . pp. 47-72. ISSN 0028-6060

77. Mandel, Ernest. Dec, 1970. The Leninist Theory of Organization. International Socialist Review. Vol. 31, No. 9.

78. Mandel, Ernest. 2015. the Formation of Economic Thought of Karl Marx- 1843 to Capital. Verso Books Version. Part of Radical Thinkers Series.

79. Orrell, David. 23 Nov, 2018. Why we missed the storm. World Finance.

<https://www.worldfinance.com/banking/why-we-missed-the-storm>.

Last visit: @ 14:00. 3 July, 2020.

80. IMF. October 2007. Annual Report 2007, Making the Global Economy Work for All.
81. Man, Sai. 26 Feb, 2007. Greenspan Warns of Possible Recession. The wall street journal.
82. Long, Gideon. 2 March, 2007. Fed's Poole says U.S. not heading into recession. Santiago, Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-usa-fed-poole-recession-idUSWAT00707720070302>. Last visit: @ 19:34. 4 July, 2020.
83. Bernanke, Ben. 17 May, 2007. The Subprime Mortgage Market. Speech @ the Federal Reserve Bank of Chicago's 43rd Annual Conference on Bank Structure and Competition, Chicago, Illinois. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/bernanke20070517a.htm>. Last visit: @ 19:40, 4 July 2020.
84. Amadeo, Kimberly. 4 May, 2020. 2007 Financial Crisis: Explanation, Causes and Timeline. The balance. <https://www.thebalance.com/2007-financial-crisis-overview-3306138>. Last visit: @ 19:50, 4 July, 2020.
85. Kar-Gupta, Sudip & Guernigou, Yann le. 9 Aug, 2007. BNP freezes \$2.2 bln of funds over subprime. Paris, Reuters. <https://www.reuters.com/article/us-bnpparibas-subprime-funds-idUSWEB612920070809>. Last visit: @20:03, 4 July, 2020.
86. Marx, Karl. 1959. Capital, a Critique of Political Economy. Edited by: Friedrich Engels. Online version: Marx.org 1996, Marxists.org 1999; transcribed in: 1999 by: Hinrich Kuhls, Dave Walters & Zodiac, and by Tim Delaney & M. Griffin in 1999; HTML markup: Zodiac 1996 & M. Griffin in 1999. Proofed & Corrected by: Chris Clayton 2006-7 & Mark Harris 2020. Source: Institute of Marxism- Leninism, USSR. First published by: International Publishers, NY. First published: 1894.
87. Marx, Karl. 1968. Wage Labour & Capital. K. Marx & F. Engels, selected works. Progress Publishers, Moscow.

88. Arrow, Kenneth & Stigler, George. Paper for Advertising Tax Coalition. Quoted in House Subcommittee on Select Revenue Measures of the Committee on Ways and Means, *Miscellaneous revenue issues: hearings before the Subcommittee on Select Revenue Measures of the Committee on Ways and Means*, 103rd Cong., 1st sess., 1994. http://www.archive.org/stream/miscellaneousrev02unit/miscellaneousrev02unit_djvu.txt . last visit: @13:19, 14 July, 2020.
89. Saylor Academy. 2012. Launch! Advertising and Promotion in Real Time. V 1.0. https://saylordotorg.github.io/text_launch-advertising-and-promotion-in-real-time/index.html. Last visit: @ 13:25, 14 July, 2020.
90. HIS- Global Insight, inc. Nov 1, 2007. The Comprehensive Economic Impact of Advertising Expenditures in the United States. Prepared for the advertising coalition.
91. Pattis, William. March, 26, 2004. Careers in Advertising. McGraw-Hill Education; 3 edition.
92. Daniels, Cora. July, 2007. Adman Jangles for a Hit Jingle. Fast Company. <http://www.fastcompany.com/magazine/117/fast-talk-rabinowitz.html>. Last visit: @14:34, 14 July, 2020.
93. Arrow, Kenneth & Stigler, George & Landes, Elizabeth & Rosenfeld, Andrew. April, 1990. Economic Analysis of Proposed Changes in Tax Treatment of Advertising Expenditures, Inc., Chicago.
94. Hobson, J.A. 1902. Imperialism- A study. New York. James Pott & Company.
95. Hilferding, Rudolf. 1981. Finance Capital- A Study of the Latest Phase of Capitalist Development. Edited with an introduction: Tom Bottomore. Translated by: Morris Watnick & Sam Gordon. Routledge & Kegan Paul. London, Boston & Henley.

96. Booth, Adam. 5 June, 2014. Marx's Capital: Chapters 4-8, Surplus Value. Socialist Appeal. <https://www.socialist.net/marx-s-capital-chapters-4-8-surplus-value.htm>. Last visit: @19:12, 16 July, 2020.
97. [Sweezy, Paul. 1994. The Triumph of Financial Capital. Monthly Review. Online @ <http://www.monthlyreview.org/940600sweezy.php>](#). Last visit: @19:20. 16 July, 2020.
98. Guillen, Arturo. 2014. Financialization and Financial Profit. Brazilian Journal of Political Economy. Print version ISSN 0101-3157.
99. Lazonick, W. & O'Sullivan, M. 2010. Maximizing Shareholder Value: A New Ideology for Corporate Governance. *Economy and Society*, Volume 29, Issue 1. London.
100. Foster, John B & Magdoff, Fred. 2009. *The Great Financial Crisis*. New York: Monthly Review Press.
101. Hobson, John. 1917. *The Evolution of Modern Capitalism*. London: Walter Scott Publishing Co.
102. Wall Street. Jul 24, 2018. Trading Basics- Factors That Influence Share Prices. Wallstreet.com. <https://wall-street.com/trading-basics-factors-influence-share-prices/>. Last visit: @14:02, 28 July, 2020.
103. Veblen, Thorstein. 1904. *The Theory of Business Enterprise*. Social Sciences. <https://socialsciences.mcmaster.ca/~econ/ugcm/3ll3/veblen/busent/index.html>. Last visit: @20:09. 16 July, 2020.
104. Baxter, Marianne. 1985. The role of expectation in stabilization policy. *Journal of Monetary Economics*. Pp:343-362. Elsevier Science Publishers. North-Holland.
105. Keynes, John. 1921. *A Treatise on Probability*. Macmillan & Co., Limitedst. Martin's st., London.

106. Keynes, John. 1936. The General theory of employment, interest & money. Macmillan Cambridge University, for Royal Economic Society.
107. Hicks, J. R. 1946. Value & Capital – an inquiry into some fundamental principles of economic theory. Second edition. The Clarendon Press. OXFORD.
108. Muth, John. July, 1961. Rational Expectations & the Theory of Price Movements. *Econometrica*, vol. 29, No. 3. Pp: 315- 335. Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/1909635?seq=1>.
109. Kydland, Finn & Prescott, Edward. Nov, 1982. Time to Build and Aggregate Fluctuations. *Econometrica*, vol. 50, No. 6. Pp. 1345-1370. The Econometric Society.
110. Minsky, Hyman. May 1992. The Financial Instability Hypothesis. Working paper no. 74. The Jerome Levy Economics Institute of Bard College.
111. Ingraham, Christopher. May, 9, 2020. One chart shows how the stock market is completely decoupled from the labor market. The Washington Post. <https://www.washingtonpost.com/business/2020/05/09/one-chart-shows-how-stock-market-is-completely-decoupled-labor-market/>. Last visit: 23, Aug, 2020 @ 11:15.
112. McCormick, Emily. January, 4, 2019. Boom: U.S adds whopping 312,000 jobs in December. Yahoo finance. <https://finance.yahoo.com/news/live-u-jobs-report-124747132.html>. Last visit: 23, Aug, 2020 @ 11:39.
113. Udland, Myles. January, 4, 2019. The Stock Market is not the Economy. The Labor market is. Yahoo Finance. <https://finance.yahoo.com/news/stock-market-not-economy-labor-184609482.html>. Last visit: 23, Aug, 2020 @ 11:40.
114. BLS - m: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)-
Series Title: All employees, thousands, manufacturing, seasonally adjusted. Year 1990-2020. <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.

115. BLS - f: U.S Bureau of Labor Statistics. Aug, 23, 2020, Employment, Hours, and Earnings from the Current Employment Statistics survey (National)-
Series Title: All employees, thousands, financial activities, seasonally adjusted.
Year: 1990-2020. <https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet>. Last visited @ 12:24, 23 Aug, 2020.

116. Williams, Terry. Dec, 30, 2018. What kind of jobs involve the stock market? Career Trend. <https://careertrend.com/much-make-entrylevel-financial-adviser-37219.html>. Last visit: @ 12:42, 23 Aug, 2020.

117. WFE: World Federation of Exchanges. 2018. WFE IOMA 2018 Derivatives Report. Retrieved from:
<https://www.worldexchanges.org/storage/app/media/statistics/WFE%202018%20IOMA%20Derivatives%20Report%20FINAL%2010.04.19.pdf>. Last visit @ 19:22, 23 Aug, 2020.

118. Amadeo, Kimberly. June 24, 2020. Derivatives with Risks and Rewards. The balance. <https://www.thebalance.com/what-are-derivatives-3305833#citation-11>. Lat visit @ 19:30, 23 Aug, 2020.

119. Lundell, Dean. Jun, 25, 2019. 4 derivatives Sales Career Paths. Investopedia.
<https://www.investopedia.com/articles/financialcareers/08/derivatives-career.asp>.
Last visited: @ 16:19, 28 Aug, 2020.

120. Bryan, Dick & Rafferty, Michael. Feb 2007. Financial Derivatives and the Theory of money. *Economy and Society*. 36(1): 134-158.

121. Osayi, Valentine. Kasimu, Abudu & Nkwonta, Happiness Chiyere. Nov, 2018. Financial Market Derivatives and the Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Economics, Commerce and Management*. Vol. 6, Issue 11. ISSN 2348 0386. UK.

122. Zizek, Slavoj. 2020. *Pandemic, Covid-19 Shales the World*. OR Books. New York, London.

123. Easterling, Stuart. Nov-Dec 2003. Marx's theory of Economic Crisis. *International Socialist Review*, Issue 32.

124. Marx, Karl. 1887. *Capital- a critique of political economy*. Translated: Samuel Moore and Edward Aveling. Edited by Frederick Engels. Progress Publishers, Moscow, USSR. Transcribed: Zodiac, Hinrich Kuhls, Allan Thurrott, Bill McDorman, Bert Schultz and Martha Gimenez (1995-1996); Proofed: by Andy Blunden and Chris Clayton (2008), Mark Harris (2010), Dave Allinson (2015). Online version: <https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Capital-Volume-I.pdf>. Last visited @ 14:00, 2 Sep, 2020.

125. Engels, Frederick. 1996. *Outlines of a Critique of Political Economy*. Translated by: Martin Milligan. First published in [Deutsch-Französische Jahrbücher](#), 1844. *Transcribed for Internet in 1966*. <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1844/df-jahrbucher/outlines.htm>. Last visited @ 14:30, 2 Sep, 2020.

126. Amin, Samir. 29 Oct, 2018. *Globalization and its Alternative*. Tricontinental: Institute for Social Research. For PDF copy: <https://www.thetricontinental.org/globalisation-and-its-alternative/> . last visited: @ 17:55, 2 Sep, 2020.

127. Amin, Samir. 27 April, 2010. *Exiting the Crisis of Capitalism or Capitalism in Crisis?*. *Journal Globalization*. Vol 7, 2010. Issue 1-2: *Globalization and Crisis*.

128. Trotsky, Leon. 1927. *The World Economic Crisis and the new Tasks of the Communist International*. From the First Five Years of the Communist International. Vol 1. London, New Park.

129. Lenin, Vladimir. 1977. *Lenin: Collected Works*. Progress Publishers. Moscow. USSR.

130. Hossein- Zadeh, Ismail. July, 2, 2016. *Marx on Financial Bubbles: Much Keener Insights Than Contemporary Economists*. *The Global Research*.

<https://www.globalresearch.ca/karl-marx-on-financial-bubbles-much-keener-insights-than-contemporary-economists/5533830>. Last visited @ 18:00. Sep, 5. 2020.

131. Greenspan, Alan. Dec, 5, 1996. The Challenge of Central Banking in a Democratic Society. Remarks by Chairman Alan Greenspan At the Annual Dinner and Francis Boyer Lecture of The American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C. <https://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/1996/19961205.htm>. Last visited: @18:13. 5 sep, 2020.

132. Graeber, David. Aug, 2013. On the phenomena of Bullshit Jobs: A work Rant. Issue 3, summer. <https://www.strike.coop/bullshit-jobs/>. Last visited: @21:00, 8, Sep, 2020.

133. Happer, Catherine & Philo, Greg. 2013. The role of the media in the construction of public belief and social change. *Journal of Social and Political Psychology*. Vol. 1(1). 321–336, doi:10.5964/jspp.v1i1.96. UK.

134. Elton, Edwin. Gruber, Martin & Gultekin, Mustafa. Sep, 1981. Expectations and share prices. *Management Science*, 27(9), 975-987. Retrieved September 11, 2020, from <http://www.jstor.org/stable/2630888>.

135. Mikołajek-Gocejna, Magdalena. 2014. *Investor Expectations in Value Based Management*. Translated by: Klementyna Dec and Weronika Mincer. Springer International Publishing Switzerland. ISBN 978-3-319-06847-3 (eBook).

136. Perelman, Michael. 2015. The Anarchy of Globalization: Local and Global, Intended and Unintended Consequences. *World Review of Political Economy*, 6(3), 352-374. doi:10.13169/worlrevipoliecon.6.3.0352.

137. Rodrik, Dani. 2011. *The globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York and London: W.W Norton.

138. Gilbert, David. Nov, 2015. Surplus Absorption, Realization Crisis and Imperialism. <https://kersplebedeb.com/posts/surplus-absorption-realization-crisis/>.

139. Bukharin, Nikolai. 1929. Imperialism and World Economy. International Publishers.

140. Sewell, Rob. 18, Dec, 2012. The Capitalist Crisis and the Tendency of the Rate of Profit to Fall. In defense of Marxism. Retrieved from: <https://www.marxist.com/the-capitalist-crisis-and-the-tendency-of-the-rate-of-profit-to-fall-full.htm>. Last visit: dec, 24, 2020. @ 20:00.

141. Roberts, Michael. Jan, 25, 2018. Imperialsim, Globalization and the Profitability of Capital. Rupture Magazine. Retrieved from: <https://rupturemagazine.org/2018/01/25/imperialism-globalization-and-the-profitability-of-capital/>. Last visit: Dec, 24, 2020. @ 20:23.